المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



مسالك الجدل التي بنى عليها ابن تيمية الرد على الشيعة الإمامية في كتابه: "منهاج السنة النبوية"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص العقيدة.

إعـداد الطالب:

فهد بن رشدان المطيري

إشراف:

أ. د/ فهد محمد عبدالرحمن القرشي

العام الجامعي:

(١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م).


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾النحل: ١٢٥

ملخص البحث باللغة العربية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذا ملخصٌ للرسالة المقدمة لقسم العقيدة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى؛ لنيل درجة الماجستير في تخصص العقيدة، بعنوان: (**مسالك الجدل التي بنى عليها ابن تيمية الرد على الشيعة الإمامية في كتابه:** ((**منهاج السنة النبوية**))). وهي تهدف إلى: بيان كيفية توظيف شيخ الإسلام ابن تيمية لمسالك الجدل المشهورة. وأن مما ميز شيخ الإسلام في هذا الباب هو إتقانه لهذا العلم، مع ما وهبه الله –عز وجل- إياه من سعة العلم، وقوة الاستحضار. وتشتمل الرسالة على: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة فصولٍ، وخاتمةٍ، وفهارسَ.

والمقدمة تشتمل على: بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والهدف من كتابة هذا الموضوع، وعرض للدراسات السابقة، مع بيان منهج البحث، وطريقة عرض الموضوع، كما تشتمل على خطة البحث.

ويشتمل التمهيد على: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وتعريف مختصر بالشيعة الإمامية، وتعريف بعلم الجدل والمناظرة.

ثم تأتي بعدها الفصول الأربعة: فصل في مسلك المنع، وفصل في مسلك المعارضة، وفصل في مسلك النقض، وفصل في مسلك القلب، وكل فصل من هذه الفصول الأربعة عرضت فيه بيان حقيقة كل مسلك عند أهله، مع عرض يسير لتطبيقات منتقاة من كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثم الخاتمة: وبها دونت أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس، وتتضمن فهرس (الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات).

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها:

١- أن علم الجدل هو: (علم، يعرف به كيفية تقرير الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة، وترتيب النكت الخلافية)، أو يقال: هو (معرفة بالقواعد، من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي، وهدمه)، و"مسالك الجدل" هي: طرق إقامة الحجة، وردها.

٢- أن الجدال في الشريعة ليس على حكم واحد، بل يختلف حكمه باختلاف صوره، فالجدال لإظهار الحق واجب، بدلالة القرآن الكريم على ذلك، وفعل الصحابة؛ بل لا أظن أن أحدًا يخالف في ذلك. وأما بالنسبة لذم من ذمه من السلف، فيحمل على الجدال المذموم في النصوص، لا على مطلق الجدال.

ومن أبرز التوصيات:

١- ضرورة تقرير مادة آداب البحث والمناظرة على طلاب الكليات الشريعة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، وخاصة طلاب قسم العقيدة، وأقترح أن يقرر عليهم ابتداء كتاب العلامة الشيخ/محمد أمين الشنقيطي(آداب البحث والمناظرة).

٢- ضرورة اهتمام العلماء والدعاة والباحثين بهذا العلم تعلماً وتعليماً، والتأليف فيه، وتقريبه لطلبة العلم، فهو أداة مهمة في بيان الحق ورد الباطل، على أن لا يجاوز ذلك قدره فيشغلهم عن الاهتمام بأصول الدين وخدمة المصدرين.

الباحث: فهد بن رشدان المطيري   المشرف: أ. د/ فهد بن محمد القرشي

Abstract

The pathways of controversy on which Ibn Taymiyya built his argument against Imams' Shi'a in his book "Minhaj as-Sunnah an-Nabawiyyah"

Thesis summary:

Praise be to Allah and peace and blessings be upon the Messenger of Allah (pbuh) and all his companions.

After :

This is the summary of my thesis submitted to the College of Da`Wah And Fundamentals of Religion, the Department of Aqidah (Creed of Islam), Um al-Qura University, for a master's degree in the major of Aqidah (Creed of Islam), titled: (The pathways of controversy on which Ibn Taymiyya built his argument against Imams' Shi'a in his book "Minhaj as-Sunnah an-Nabawiyyah") .

It aims to demonstrate the use of Shaykh al-Islam for the famous controversial courses, and what distinguished Shaykh al-Islam Ibn Taymiyya in this book is his mastery of the knowledge, with what God Almighty gave him from the capacity of learning, and the power of the conjuring. The thesis includes: introduction, preface, four chapters, conclusion, and indexes.

The introduction includes: The subject focus and value, the reasons for choosing this subject, the purpose of writing this subject, previous studies review, research methodology, outline and research plan.

The preface includes: a brief translation of Shaykh al-Islam ibn Taymiyyah; a brief definition of Imams Shia; and the definition of science of controversy and debate in the Salaf.

Then chapter One: The course of prevention. Chapter two: The course of opposition. Chapter Three: The course of denunciation. Chapter IV: The course of repealing. Chapter Five: The course of the reversal.

Each of these four chapters presents a statement of the truth of each course of its descent, with a simple presentation of selected applications from the book of Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah.

Then the conclusion: I wrote down the most important findings and the recommendations.

Then indexes, including the indexes of Quranic verses, prophetic hadiths, monuments, prominent figures, terminology, places and countries, sources and references, and topics.

The most significant findings reached are:

1 The science of controversy is: (science, known by how to determine the legitimacy of arguments, and push the likeness, and doubted the evidence, and the arrangement of controversial jokes), or is said: is (knowledge of the rules, from the limits and ethics in the inference, which reached to save or demolished an opinion) , And "controversy routes" are: ways of establishing the argument, and its response.

2 That the controversy in Shari'ah is not on the rule of one, but its rule differs according to its image, for arguing to show the right is a duty, as a sign of the Qur'an on it, and the work of the companions; and I don't think anyone would Argue on that. As for the vilification of those vivificated from the predecessor, it is carried on the argument inflicted on the texts, not on the absolute controversy.

The main recommendations are:

1.The necessity of implementing the subject of research ethics and debate on the students of Sharia faculties in the bachelor and master's stages, especially the students of the Aqidah (Creed of Islam) department. I suggest that they start with the book of the scholar Sheikh/ Mohammed Amin Shanqeeti (ethics of research and debate).

2. The need for scientists, preachers and researchers to learn this for teaching and education, authoring it, and approximating it for students of science, for it an important tool in the stating of truth and falsehood, provided that this does not exceed the amount of concern about the fundamentals of religion and the service of holy quran and the sunnsh.

الإهداء

إلى مَن قال الله تعالى فيهما: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴿٢٤﴾ ﴾ الإسراء: ٢٤...والدتي –حفظها الله–، ووالدي –رحمه الله–.

إلى زوجتي الغالية.

إلى إخواني وأخواتي، وأصدقائي جميعًا.

إلى كل مَن أغدقني بدعاءٍ في السَّحر والبُكَر، وشدَّ من أزري حتى انتهى بحثي.

إلى كل هؤلاء...أُهدي ثمرات هذا الغرس.

الباحث

شكر وتقدير

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين. أما بعد...

فإنني أحمد الله- تبارك وتعالى- على نعمه التي لا تعد ولا تُحصى، إذ يسر لي إتمام هذا البحث على هذا النحو، فله الحمد سبحانه على ما أعطى، ويسر وأعان، وأسأله تعالى الإخلاص والقبول، والتوفيق والسداد.

ثم إنني -امتثالًا لقوله ﷺ: (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ؛ لَا يَشْكُرُ الله)[(١)]- أتوجه في هذا المقام بأصدق عبارات الشكر والتقدير، والعرفان والامتنان لجامعة أم القرى، ممثلةً في مديرها، معالي الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عمر بافيل، وإلى كلية الدعوة وأصول الدين، ممثلة في عميدها، فضيلة الأستاذ الدكتور/ فيصل بن جميل غزاوي، وإلى قسم العقيدة بالكلية ممثلاً في فضيلة رئيس القسم سعادة الدكتور/ عبدالله بن أحمد الغامدي؛ على منحي فرصة طلب العلم فيها، وعلى ما بذل لي ولزملائي من تسهيلاتٍ وتوجيهات واهتمام، وإلى قسم الدعوة والثقافة الإسلامية بالكلية ممثلاً في فضيلة رئيس القسم سعادة الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الرحيم القرشي على ما بذله لي من جهد كبير في تيسير كل عسير واجهني خلال كتابتي لهذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لصاحبي الفضيلة الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز بن أحمد محسن الحميدي، والأستاذ الدكتور/ عبدالله بن علي عبدالحميد سمك، على تفضلهما بقبول مناقشة

(١) أخرجه الترمذي في الجامع الكبير -المشهور بجامع أو سنن الترمذي-، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م، (كتاب البر والصلة/ باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك)، وقال عنه: "حديث صحيح".

هذا البحث، على الرغم من ضيق وقتهما، وثقل أعبائهما؛ فأسأل الله- عز وجل- أن يجزيهما عني خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر الجزيل -أيضاً- إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم العقيدة؛ على جهودهم المقدمة طيلة سنوات دراستي، ممن لا يتسع المقام لذكرهم جميعًا، جعل الله ذلك في موازين حسناتهم.

ثم إنني أخص بالشكر والتقدير، وعظيم الامتنان فضيلةَ الأستاذ الدكتور/ فهد بن محمد عبدالرحمن القرشي، المشرف على هذه الرسالة، صاحب الخلق النبيل، والتوجيه السديد، الذي عهدته وعاءً يتدفق علمًا، معطاءً بلا حدود، مخلصاً بلا قيود، فقد كان لي أباً رحيماً، وأخاً مشفقاً، نهلت من خلقه وحسن معاملته قبل أن أنهل من علمه، أدامه الله تعالى ذخرًا لطلبة العلم، ونفع به ورفعه.

وفي الختام، لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب الأيادي البيضاء والمواقف الجليلة على كاتب هذه الرسالة، منذ أن التحقت معيداً بقسم الدعوة والثقافة بالكلية: شيخي ووالدي فضيلة الدكتور/حسن بن عائض آل عبد الهادي الرئيس السابق لقسم الدعوة والثقافة الإسلامية بالكلية، فجزاه الله عني خيراً من والد رحيم، وشيخ مشفق، ومحب ناصح صادق.

كما لا أنسى أخوي الكريمين: فضيلة الدكتور/ محمد بن فهد الحربي، وفضيلة الدكتور/فيصل بن محمد محمد حسن، على اهتمامهم الشديد وحرصهم البالغ على نفع أخيهم وإفادته وتقويمه خلال إعداد هذه الرسالة، فجزاهم الله خيراً من أخوة ناصحين صادقين، والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يبارك فيهم، وينفع بهم.

المقدمة

وفيها :

أولاً : أهمية الموضوع.

ثانيًا : الأسباب الباعثة على اختيار هذا الموضوع.

ثالثًا : الهدف من كتابة هذا الموضوع، والمشكلة التي أريد معالجتها.

رابعًا : الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

خامسًا : المنهج الذي سأسير عليه بإذن الله تعالى.

سادسًا : الطريقة التي سرت عليها في كتابة هذا البحث.

سابعًا : تبويب الدراسة وهيكلتها العامة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن اتبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن تراث ابن تيمية لا يزال محل اهتمام الباحثين في مختلف الدراسات الإسلامية، والكلامية والفلسفية، فما أكثر الأبحاث والرسائل الأكاديمية والنشرات العلمية التي كتبت عن هذا الإمام وجهوده العلمية والعملية المتعددة.

ولا أرى أن ذلك كان له لمجرد تعصب أصحاب، أو لمغالاة أحباب، بل إن كل منصف ومحايد، يطالع سيرة هذا الإمام وأخباره، وينظر في مصنفاته وفتاويه؛ ليجد أسباباً شتى توجب له ما حصل وزيادة. ومع ذلك فلا تزال هنالك جوانب مهمة حول هذا الإمام هي بحاجة لمزيد من الكشف والبيان، والبحث والتأليف.

وقد شغل تفكيري فترة من الزمن اعتماد أهل الفضل والعلم على تراث هذا العالم الجهبذ، فلا يكاد يخلو مؤلف من عزو لمصنفاته، وإفادة من تحقيقاته، وتأثر بترجيحاته، فجعلت أطالع مؤلفاته، وأتتبع تقريراته، وأتأملها؛ فوجدت -كما وجد غيري- تميزه منهجيًّا في طرحه وتأليفه سواءً في باب التقرير أو الرد؛ فحرصت من تلك الفترة أن تكون أطروحتي في مرحلة الماجستير تدور حول تراث هذا العالم الفذ، وبعد تباحثي مع مشرفي الفاضل، ومشورة بعض مشايخي الأجلاء؛ استقر الرأي على أن تكون أطروحتي عن: **(مسالك الجدل التي بنى عليها ابن تيمية الرد على الشيعة الإمامية في كتابه: ((منهاج السنة النبوية)))**. فاستتعنت بالله، وتم الأمر والحمد لله.

وسيكون الحديث في هذه المقدمة على النحو الآتي:

أولًا: أهمية الموضوع.

ثانيًا: الأسباب الباعثة على اختيار هذا الموضوع.

ثالثًا: الهدف من كتابة هذا الموضوع، والمشكلة التي أريد معالجتها.

رابعًا: الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

خامسًا: المنهج الذي سأسير عليه–بإذن الله تعالى–.

سادسًا: الطريقة التي سرت عليها في كتابة هذا البحث.

سابعًا: تبويب الرسالة وهيكلتها العامة.

أولاً: أهمية الموضوع:

يمكن إيضاح أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

أ– أهمية سلوك طالب العلم لمنهج علمي واضح المعالم، متين المسالك، وذلك في جميع العلوم –وخاصةً العلوم الشرعية–، وفي سائر أبواب كل علم –وخاصة أبواب الردود والمناقشات العلمية منه–؛ لكيلا تتعارض عنده المسائل والقضايا، وتضطرب عنده النتائج والأحكام.

ب– أهمية الرد على المخالفين في الاعتقاد في هذا الزمن –وفي كل زمن–، وخاصةً الرد العلمي، (ومن استقرأ الوحيين الشريفين؛ رأى في مواقف الأنبياء –عليهم السلام– مع أممهم، والمصلحين مع أهليهم، مواقف الحجاج والمجادلة، والرد على كل ضلالة ومخالفة، وهكذا ورثتهم من بعدهم على تطاول القرون. وهذه المواقف أدلة عملية على المشروعية، بجانب الأدلة القولية)[(١)]. بل هي أدلة على الأهمية، إذ أنها طريق الأنبياء —عليهم السلام–، فهم قد بُعثوا داعين للهدى، ومزيلين للضلالة وعوائق النجاة.

ولا شك أن الرافضة من أبرز هؤلاء المخالفين، الذين كانوا –وما زالوا– يشغبون على المسلمين عامةً، وعلى أهل السنة خاصةً، وفي هذه الحقبة الزمنية استطال شرهم، وعظم كيدهم، وتسارعت خططهم؛ فأصبحت الكتابة في الرد عليهم، ودفع مطاعنهم، وكشف شبهاتهم، وبيان زيف دعواهم، أمرًا لا بد منه، والله المستعان.

(١) الرد على المخالف، للعلامة بكر أبو زيد، الطبعة الأولى، دار العاصمة، ١٤١٤هـ، (ص١٠).

ج- أهمية علم الجدل في الرد خاصة؛ وحاجة أهل العلم له في هذا الزمن، فإننا نرى ضعف بعض أهل الحق عند الجدال والمناقشة حول الحق الذي معهم؛ رغم ظهوره وقوته، وسطوة أهل الباطل عليهم بباطلهم؛ رغم زيفه وخوره، وما ذاك إلا لعدم تشبعهم بالمنهج العلمي الواضح المتين في جدال المبطلين.

هذا، وقد رأيتُ أن من أبرز أهل العلم الذين تصدوا للرد على المخالفين، وفق منهجٍ علمي، مستفيداً مما وضعه أهل العلم بالجدل والمناظرة: شيخ الاسلام ابن تيمية -رحمه الله- من خلال كتابه: (منهاج السنة)، ومواضع من مؤلفاته الأخرى، وفتاويه، لذا استعنت بالله على الكتابة حول هذه الجزئية.

ثانيًا: الأسباب الباعثة على اختيار هذا الموضوع:

لعل من أبرز تلك الأسباب ما يلي:

أ- أهمية هذا الموضوع، وسبق بيانها.

ب- جدة الموضوع، فهذا الجانب من شخصية شيخ الإسلام ابن تيمية العلمية لم يكتب فيه -حسب اطلاعي- أحدٌ من الباحثين من قبل.

ج- الاستفادة من الوقوف على بعض تراث شيخ الإسلام ابن تيمية العلمي، ودراسته دراسةً فاحصة، تحت إشراف علماء أجلاء.

ثالثًا: الهدف من كتابة هذا الموضوع، والمشكلة التي أريد معالجتها:

الهدف من كتابتي لهذا الموضوع: هو إبراز أهمية علم الجدل في الدفاع عن الحق، وإزهاق الباطل، لكي يحرص الدعاة وطلاب العلم على إدراكه وفهمه ليقوموا من خلاله بالدفاع والمحاجة عن هذا الدين العظيم، بحجج واضحة، ودامغة. فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال

المبطلين، ويحمون بذلك حوزة الدين، ويُدخلون الناس في دين رب العالمين، فأحببت أن أضع بين أيديهم ممارسة بينة لهذا العلم من عالم مبرز من علماء أهل السنة والجماعة.

رابعًا : الدراسات السابقة حول هذا الموضوع :

إن المتأمل للمكتبة الإسلامية -والسلفية على وجه الخصوص-؛ يجدها قد اهتمت أيما اهتمامٍ بتراث هذا العَلَمِ الجهبذ، وقامت بدراسة جوانب كثيرة من شخصيته العلمية، ولكنني في الحقيقة لم أجد مَن كتب في هذا الجانب من شخصيته رغم أهميته، مع أن القارئ لموضوعات وعناوين بعض الكتب والرسائل، يتبادر إلى ذهنه في أول الأمر أنها تعتني بهذا الجانب، ولكن عند مطالعتها يجدها قد اهتمت بالجزئيات العلمية، وموقفه منها، دون الوقوف على المعنى الكلي الذي تندرج تحته تلك الجزئيات، ولا شك أن تلك المؤلفات لها قيمتها العلمية، ويشكر أهلها على ما قدموه وأسهموا به من إثراء للمكتبة الإسلامية.

وأسأل اللهَ -عز وجل- أنْ يعينني على تغطية هذا الجانب المهم من جوانب علمية لهذا الحبر، وأنْ أسهم -مع مَن سبق في دراسة تراثه- في الإضافة التي ينتظرها الباحثون والقُراء المتخصصون من المهتمين بتراثه، إنه –سبحانه- ولي ذلك، والقادر عليه.

خامسًا : المنهج الذي سأسير عليه في الدراسة :

سأستخدم في هذه الدراسة -بإذن الله تعالى- منهجين من مناهج البحث العلمي، وهما: المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

أما المنهج الوصفي: فسيكون بارزًا من خلال وصفي لما في كتاب: (منهاج السنة) من مسالك الجدل التي استخدمها شيخ الإسلام في رده على الرافضة. وسأقوم بوصفه كما بدا لي من خلال كتابه، وسأحرص على أن يكون الوصف دقيقًا دون إخلالٍ بمبالغة وزيادة بأن أنسب له ما ليس عنده، أو إنقاصٍ بأن أغض الطرف عن مسلك واضح فلا أذكره.

ومن ثم يأتي المنهج التحليلي مكملًا للمنظومة المنهجية، من خلال تحليل كيفية استخدام شيخ الإسلام لكل مسلكٍ في مناقشة المخالفين، وذلك بذكر المقدمات التي استخدمها في رده بهذا المسلك على المخالفين، وترتيبه لها.

سادسًا: الطريقة التي سرت عليها في كتابة البحث:

بالنسبة للطريقة المتبعة في كتابة البحث فهي على النحو الآتي:

١- أذكر كل مسلك من مسالك الجدل العلمي في فصلٍ خاص.

٢- أشرح ذلك المسلك وأبينه، وذلك من خلال بيان المعنى الكلي له.

٣- أذكر بعض المسائل العلمية كأمثلة تطبيقية من كلام شيخ الإسلام في كتابه، وحرصت على أن لا تقل عن ثلاثة مسائل لكل مسلك.

٤- أشرح المسائل العلمية، وذلك من خلال بيان قول أهل السنة والجماعة فيها، وقول الرافضة كذلك، ثم أبين طريقة شيخ الإسلام في استخدامه لكل مسلك في كل مسألة.

٥- سلكت في التمهيد مسلك الاختصار، فلم أطل في ترجمة شيخ الإسلام، ولا في التعريف بالرافضة، لكثرة ما كتب حول ذلك.

٦- عزوت كل آية قرآنية عقب ورودها، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٧- قمت بعزو الأحاديث والآثار إلى مظانها من دواوين السنة وكتب الآثار، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما؛ اكتفيت بالعزو لهما، ما لم تكن هناك فائدة مقصودة يدل عليها لفظ خارجهما، فحينئذ أعزو لغيرهما معهما، وإن لم يكن الحديث أو الأثر في الصحيحين؛ ذكرت بعض من خرجه من أصحاب الكتب المعتمدة ولم أستقص.

٨- عرفت بمن لم يشتهر بين طلبة العلم من الأعلام والطوائف والبلدان بعبارات موجزة كاشفة، أما من اشتهرت نسبته من الأعلام إلى طائفة معينة أو مذهب معين أو علم معين مع اشتهار منزلته في ذلك فلا أترجم له، ولا أرى أن القارئ أو الباحث بحاجة إلى معرفة اسم من حاله كذلك أو معرفة تاريخ وفاته ونحو ذلك مما يذكر غالباً في ترجمة الأعلام وغيرها.

٩- وضعت فهارس للنصوص الشرعية، والآثار، والأعلام وغيرها.

سابعًا: تبويب الدراسة وهيكلتها العامة:

ستكون الدراسة -بإذن الله- مكونة من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة فصولٍ، وخاتمةٍ، وفهارسَ.

فالمقدمة تشتمل على النقاط التالية:

أولًا: أهمية الموضوع.

ثانيًا: الأسباب الباعثة على اختيار هذا الموضوع.

ثالثًا: الهدف من كتابة هذا الموضوع، والمشكلة التي أريد معالجتها.

رابعًا: الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

خامسًا: المنهج الذي سأسير عليه-بإذن الله تعالى-.

سادسًا: الطريقة التي سرت عليها في كتابة هذا البحث.

سابعًا: تبويب الرسالة وهيكلتها العامة.

التمهيد، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، وتعلمه.

المطلب الثالث: جوانب من شخصيته.

المبحث الثاني: التعريف بالشيعة الاثنا عشرية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الشيعة لغة، واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نشأة الشيعة، وفرقهم.

المطلب الثالث: التعريف بالشيعة الاثنا عشرية.

المبحث الثالث: التعريف بمسالك الجدل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مسالك الجدل لغة، واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الموقف من الجدل والجدال.

الفصل الأول: استخدام شيخ الإسلام ابن تيمية لمسلك المنع في الرد على الرافضة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للمنع في مسألة الصفات الإلهية.

المبحث الثاني: استخدامه للمنع في مسألة إمامة علي رضي الله عنه.

المبحث الثالث: استخدامه للمنع في مسألة النص على الإمامة.

الفصل الثاني: استخدام شيخ الإسلام ابن تيمية لمسلك المعارضة في الرد على الرافضة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المبحث الثاني: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عمر رضي الله عنه.

المبحث الثالث: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عثمان رضي الله عنه.

الفصل الثالث: استخدام شيخ الإسلام ابن تيمية لمسلك النقض في الرد على الرافضة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للنقض في مسألة القرآن الكريم.

المبحث الثاني: استخدامه للنقض في مسألة العصمة.

المبحث الثالث: استخدامه للنقض في مسألة إمامة علي رضي الله عنه.

الفصل الرابع: استخدام شيخ الإسلام ابن تيمية لمسلك القلب في الرد على الرافضة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للقلب في مسألة الرؤية.

المبحث الثاني: استخدامه للقلب في مسألة المهدي.

المبحث الثالث: استخدامه للقلب في مسألة الإمامة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

والفهارس: وتتضمن:

-فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث النبوية.

- فهرس الآثار.

- فهرس الأعلام.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

التمهيد



ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن تيمية.

المبحث الثاني: تعريف بالمذهب الشيعي الاثناعشري.

المبحث الثالث: التعريف بعلم الجدل والمناظرة.

المبحث الأول:
ترجمة موجز لابن تيمية[(١)]

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده:

هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله الحراني[(٢)]. عُرِف واشتهر بـ "ابن تيمية"، وهو لقبٌ لجده محمد[(٣)]، ويكنى بـ " أبي العباس"، ويلقب بـ "تقي الدين"، وبـ "شيخ الإسلام"[(٤)].

---

(١) انظر في ترجمته: العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، للحافظ أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: علي العمران، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ؛ والبداية والنهاية، للحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر (١٧/ ٤٥١) وما بعدها، من نشرة دار عالم الكتب، تحقيق الدكتور/ عبد الله التركي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ؛ وذيل طبقات الحنابلة، للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (٤/ ٤٩١) وما بعدها، نشرة مكتبة العبيكان، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

وقد اقتصرت في هذا المبحث على اختصار وتلخيص ما جاء فيها، إذ إن هذه الكتب هي عيون تراجمه، (وأوفاها على الإطلاق ترجمة تلميذه ابن عبد الهادي، ولم ينافسه إلا ابن رجب -رحم الله الجميع-) كما قال الشيخ بكر أبوزيد (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزير شمس وعلي العمران، صـ١٥، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٧هـ)، وقد أنقل عن غيرهم، ولم أتوسع في ترجمته -رحمه الله؛ لشهرته، فـ(شهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره) كما قال ابن رجب في الذيل (٤/ ٤٩٣)، كما أن (سيرته وعلومه ومعارفه ومحنه وتنقلاته يحتمل أن ترصع في مجلدتين) كما قال تلميذه ابن عبد الهادي في العقود الدرية، صـ٣٤.

(٢) انظر: العقود الدرية صـ٤.

(٣) قال ابن عبد الهادي: (قيل: إن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال: يا تيمية يا تيمية، فلقب بذلك. وقال ابن النجار: ذكر لنا أن جده محمداً كانت أمه تسمى تيمية، وكانت واعظة، فنسب إليها، وعرف بها). العقود الدرية صـ٤، ٥. قال ابن ناصر الدمشقي: (فلزمه هذا الاسم لقباً مذكوراً، وصار لذريته من بعده علماً مشهوراً، ومن زعم أن أمهم من وادي التيم فقد تقول، وليس بصحيح ما عليه عول). التبيان لبديعة البيان -نقلاً عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، صـ٤٩٢.

(٤) كنيته، وما لقب به ذكرهما معظم من ترجم له، ولم يختلفوا في ذلك، وقد صنف الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي كتاباً سماه: "الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر"، ذكر فيه جمعًا ممن وصف ابن تيمية بـ" شيخ الإسلام ".

ولد بـ" حران "[١]، يوم الإثنين العاشر[٢] من ربيع الأول، سنة ٦٦١ هـ[٣]. ومكث فيها إلى سن السادسة من عمره، ثم ارتحل مع عائلته إلى دمشق، واستوطنوها، وكان ذلك سنة (٦٦٧هـ)[٤].

المطلب الثاني: نشأته، وتعلمه:

نشأ ابن تيمية في بيت علمٍ وعملٍ وفضل، فقد اشتهرت عائلته بذلك، فجده مجد الدين عبد السلام من العلماء الأعلام[٥]، قال عنه الذهبي: (كان إمامًا كاملًا، معدوم النظير في زمانه، رأسًا في الفقه وأصوله، بارعًا في الحديث ومعانيه، وله اليد الطولى في معرفة

(١) بتشديد الراء، وهي مدينة عظيمة قديمة مشهورة في الشام بين الرها والرقة، قيل: إنها أوّل مدينة بنيت بعد الطوفان، وكانت منازل الصابئة الحرانيين الذين يذكرهم مصنّفو الملل والنحل. انظر: الكتاب: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدين الحنبلي عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي، نشرة دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ، (١/ ٣٨٩)؛ ومعجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، نشرة دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م، (٢/ ٢٣٥).

(٢) وقيل: ثاني عشر. قال ابن ناصر الدين: (وعلى الأول المعول). انظر: العقود الدرية صـ٥، والتبيان لبديعة البيان نقلاً عن الجامع لسيرة ابن تيمية، صـ٤٩٢.

(٣) انظر: العقود الدرية، صـ٥.

(٤) انظر: المصدر السابق، صـ٥.

(٥) شيخ الحنابلة في عصره، مجد الدين، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر الحراني، ابن تيمية، ولد سنة ٥٩٠ هـ، وتوفي سنة ٦٥٢هـ، له: المحرر في الفقه، والمنتقى في الأحكام الشرعية من كلام سيد البرية وهو في أحاديث الأحكام. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، نشرة مؤسسة الرسالة، لمجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ، (٢٣/ ٢٩١)؛ وفوات الوفيات، لابن شاكر محمد بن شاكر بن أحمد، نشرة دار صادر - بيروت، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٤م، (٢/ ٣٢٣)؛ والوافي بالوفيات، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، نشرة دار إحياء التراث - بيروت، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، (١٨/ ٢٦٠).

القراءات والتفسير)[١]. و(كان الشيخ جمال الدين بن مالك[٢] يقول: ألين للشيخ المجد الفقه، كما ألين لداود الحديد)[٣].

أما والده فهو الشهاب عبد الحليم[٤]، وقد قال عنه الذهبي: (وكان إمامًا متقنًا، محققًا لما ينقله، كثير الفنون، جيد المشاركة في العلوم، له يد طولى في الفرائض والحساب والهيئة)[٥]. وقال عنه ابن كثير: (مفتي الفرق، الفارق بين الفرق .. وكان له كرسي بجامع دمشق، يتكلم عليه عن ظهر قلبه، وولي مشيخة دار الحديث السكرية)[٦].

وقد بدأ شيخ الإسلام طلبه للعلم في سنٍّ مبكرة قبل البلوغ، على يد والده وغيره من شيوخ عصره وبلده، وحفظ القرآن في صغره [٧].

---

(١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، نشرة استانبول، تحقيق: الدكتور طيار آلتي قولاج، سنة١٤١٦هـ، (٣/ ١٢٩٦).

(٢) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الشافعي الإمام النحوي، قال عنه ابن السبكي: (الأستاذ المقدم في النحو واللغة)، ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، له: "الكافية الشافية"، ثلاثة آلاف بيت في علوم العربية، وشرحها، و" الخلاصة"، وهي مختصر الشافية وهي المشهورة بالألفية. انظر: فوات الوفيات (٣/ ٣١٧)؛ والوافي بالوفيات (١/ ١٦٥)؛ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، نشرة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ (٨/ ٦٧-٦٨).

(٣) السير (٢٣/ ٢٩٢).

(٤) عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي، ولد سنة ٦٢٧هـ، وتوفي سنة ٦٨٢هـ، قرأ مذهب الحنابلة، وأتقنه على والده، وصار شيخ البلد بعد أبيه، وخطيبه وحاكمه. انظر: الوافي بالوفيات (١٨/ ٤٢)؛ وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق الدكتور: بشار عواد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م، (١٥/ ٤٦٨).

(٥) تاريخ الإسلام (١٥/ ٤٦٨).

(٦) البداية والنهاية (١٧/ ٥٩٢)

(٧) انظر: العقود الدرية، صـ٥-٨.

المطلب الثالث: جوانب من شخصيته:

إن من يطالع سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ يظهر له بجلاء سعة علمه واطلاعه، وقوة حفظه، وكثرة تأليفه، وغلبة حجته، وغيرها من الجوانب العلمية الظاهرة في تراثه وسيرته.

لكنني هنا سأتعرض إلى جانبٍ لا يقل أهميةً عن الجانب العلمي، إن لم يكن يفوقه بالأهمية، ألا وهو الجانب العملي في حياته، وسأكتفي فيه بالحديث عن ثلاثة معالم من معالم جانبه العملي، ألا وهي: مشاركته في الاحتساب الظاهر، وتعبده بالمعنى الخاص، وصبره على الأذى في سبيل الدعوة إلى الله تعالى، ونشر العلم.

فأما بالنسبة لمشاركته في الاحتساب الظاهر على أهل البدع والمعاصي، فكثيرٌ في سيرته، ومن أشهر ما هو مبثوث في سيرته من هذا الجانب: ما اشتهر بواقعة عساف النصراني(١)؛ حيث شهد جماعةٌ من الناس على رجلٍ نصراني أنه سب النبي ﷺ، ثم إن هذا النصراني استجار بأمير آل مرا عسّاف ابن الأمير أحمد بن حجيّ(٢)؛ فحماه، ودافع عنه، فلما بلغ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية؛ خرج ومعه جمعٌ من العلماء والعامة إلى نائب السلطنة، فكلموه في الأمر، فأمر بإحضار النصراني والأمير، ولما بلغ النصراني ما جرى أسلم، فحقن النائب دمه بفتوى بعض القضاة وأهل العلم من الشافعية، بأن الإسلام يحقن دمه، ولكنه حبس ثم أطلق، وصنف شيخ الإسلام في هذه الواقعة كتابه: "الصارم المسلول".

وفي سنة (٧٠٤هـ)، استتاب رجلًا يسمى: المجاهد إبراهيم القطان(٣) من كلام الفحش، وأكل ما لا يجوز أكله من المحرمات، ومما يغير العقل من الحشيشة وغيرها، وأمر بحلق رأسه، وقلم أظفاره(٤).

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٦٦٥)؛ وتاريخ الإسلام (١٥/ ٧٩١)؛ والوافي بالوفيات (٢٠/ ٧٣).

(٢) أمير آل مرا البدوي عساف بن أحمد بن حجي، أعرابي شريف مطاع، قتله ابن أخيه سنة ٦٩٣هـ. انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٧٩١)؛ والوافي بالوفيات (٢٠/ ٧٣).

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٥).

وبعده استحضر الشيخ محمد الخباز البلاسي[(١)]، فاستتابه -أيضًا- عن أكل المحرمات، ومخالطة أهل الذمة، ومنعه من أن يتكلم في تعبير المنامات، وفي غيرها مما لا علم له به[(٢)].

وفي نفس العام ذهب مع أصحابه إلى مسجدٍ في دمشق، فيه صخرة تُزار، ويُنذر لها؛ فأمر أصحابه بهدمها، وكشف للناس عن زيف شبهة التبرك بها[(٣)].

ودار هو وأصحابه على الخمارات والحانات في دمشق؛ فكسروا آنية الخمور، وأراقوا ما فيها، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش[(٤)].

ومن صفاته الظاهرة: جميل صبره، فقد امتحن وأوذي كثيرًا، وما يكاد ينجو من إحداها إلا وتلقفته الأخرى، حتى أنه مات وهو في سجن القلعة بدمشق، وكان في كل ذلك صابرًا محتسبًا، قائمًا بما فرض الله عليه من السمع والطاعة لأئمة المسلمين.

ولم تصرفه تلك الفتن والمصائب -التي نالته بسبب دعوته- عن الطريق الذي كان يعتقده حقًّا وصوابًا.

ففي واقعة عساف النصراني ضربه نائب السلطنة، وسجنه أيامًا ثم أطلقه؛ لاعتداء العامة على عساف، ورميه بالحجارة.

ولما كتب الفتوى الحموية سنة (٦٩٨هـ) في إثبات طريقة السلف في الصفات، شنع عليه جماعة من متكلمي الشافعية، وأمروا من ينادي في الأسواق أن لا يستفتى ابن تيمية، ومنع من الكلام، ثم انتصر للشيخ بعض الولاة[(٥)].

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١٨/ ٤٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١٧/ ٧٢٨).

(٥) انظر: ذيل الطبقات (٤/ ٥١١)؛ وتاريخ الإسلام (١٥/ ٦٩٩)؛ والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، نشرة دار الجيل - بيروت، تحقيق الدكتور/ سالم الكرنكوي الألماني، سنة ١٤١٤هـ، (١/ ١٤٥).

ثم امتحن سنة (٧٠٥هـ) بالسؤال عن معتقده بأمرٍ من السلطان، فجُمع له القضاة والعلماء بدمشق، وأحضر الشيخ، وسئل عن معتقده، فأرسل من يحضر "العقيدة الواسطية" من داره، فقرءوها في ثلاثة مجالس، وناظروه في بعض تقريراته وعباراته، وتباحثوا معه، ثم أقروا –طوعًا وكرهًا– على أن هذه عقيدة سنية سلفية –في قصةٍ مشهورة–.

ثم إن بعض خصومه لما علموا أنه لا يمكنهم البحث معه، ومناظرته مما شاهدوه في المجالس السابقة، عزموا على الإيقاع به بحيلة؛ فعقدوا له مجلسًا في القاهرة، وادعي عليه فيه أنه يقول: إن الله تكلم بالقرآن بحرفٍ وصوت، وأنه على العرش بذاته، وأنه يشار إليه بالإشارة الحسية، وأقيمت عليه الشهادات، وحكم عليه دون أن يمكن من البيان والرد، وقال المدعي: أطلب تعزيره على ذلك.

ويذكر أن أخاه ابتهل، ودعا عليهم، فمنعه الشيخ، وقال له: بل قل: (اللهم هب لهم نورًا يهتدون به إلى الحق). ثم حبس ومعه إخوته في البرج أيامًا، ثم نقلوا إلى الجب.

ثم بعث كتاب سلطاني إلى الشام، قرئ بساحة الجامع، وفي الأسواق بعد صلاة الجمعة، فيه حط من رتبة الشيخ ومكانته، وأنه مبتدع، وأجبر الناس –خاصةً الحنابلة، ومن كان منهم بالقاهرة– على ترك ما قرره الشيخ في العقيدة، وهددوا بالحبس؛ بل حبس بعضهم، وحصل لهم أذى كثير.

وبقي في السجن سنةً وبضعة أشهر، ثم رأى نائب السلطان بمصر أن يفرج عنه؛ لكن أشار عليه بعض القضاة والفقهاء أن لا يخرجه إلا إن تراجع عن عقيدته، فأرسلوا إلى الشيخ بذلك؛ فامتنع عن ذلك مرارًا.

ولم يخرجه إلا الأمير حسام الدين مهنا بن عيسى[1]، إذ إنه ذهب بنفسه إلى السجن، وأقسم على الشيخ أن يخرج معه إلى نائب السلطنة؛ فأجابه الشيخ، وعقد له مجلس مع بعض

(١) مهنا بن عيسى بن مهنا، أمير عرب الشام، قيل: إنه من ولد جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك من العبّاسة بنت المهدي أخت الرشيد هارون، قال عنه الصفدي: (ينخرط في سلوك الملوك، وتقصّر الشمس عن بلوغ مجده إذا كانت في

القضاة والفقهاء، وجرى بينهم نقاشٌ حول بعض المسائل التي نقموا عليه لأجلها، ثم إن النائب –بمشورة بعض خصوم الشيخ– خيره بين السير إلى دمشق، أو الإسكندرية بشروط، أو الحبس؛ فاختار الحبس، إلا أن بعض أصحابه قد كلموه في ذلك حتى رضي بالسير إلى دمشق، مع قبول ما شرط عليه.

ولما أرادوا السير إلى دمشق، وركبوا خيولهم، وصلهم خطاب من القاضي أن الدولة قد عدلت عن إطلاق سراحه، وأمرت بحبسه، فقال الشيخ: (أنا أمضي إلى الحبس، وأتبع ما تقتضيه المصلحة).

ثم لما عاد الملك الناصر(١) إلى السلطنة وتمكن؛ أمر بإخراج الشيخ من الحبس، واشتد على أعداء الشيخ، حتى أنه استفتى الشيخ في قتل بعضهم، فأشار عليه الشيخ بترك ذلك، وعظم مكانتهم عنده، وأنكر أن يصابوا بأي سوء، وقال له: (إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم)، فقال له: (إنهم قد آذوك، وأرادوا قتلك مرارًا)، فقال الشيخ: (من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي). ولذا كان قاضي المالكية

الدّلوك، يتطفّل الملوك على وفادته..يبالغون في إنعاماته.. لم يزل معظّماً عند ملوك المغل والإسلام..ولم تُخفر له ذمة، ولم يبال بالسلطان أمدحه أم ذمّه)، توفي سنة ٧٣٥هـ . انظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، نشرة دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق، تحقيق الدكتور: علي أبو زيد وجماعة آخرون، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ، (٥/ ٤٥٩).

(١) محمد بن قلاوون، من كبار ملوك الدولة القلاوونية، ولي سلطنة مصر والشام، ولد سنة ٦٨٤هـ، وتوفي سنة ٧٤١هـ، انظر: فوات الوفيات (٤/ ٣٥)؛ والوافي بالوفيات (٤/ ٢٥١)؛ والأعلام، للزركلي خير الدين بن محمود بن محمد، نشرة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢ م.

ابن مخلوف[1] يقول: (ما رأينا مثل ابن تيمية، حرضنا عليه؛ فلم نقدر عليه، وقدر علينا؛ فصفح عنا، وحاجج عنا)[2].

وعندما أفتى سنة (٧١٨هـ) بعدم وقوع الطلاق إذا حلف الرجل به؛ عوتب على فتواه، ومنعه السلطان من الإفتاء، ونودي بذلك في البلد، فامتثل لذلك الأمر فترةً من الزمن، ثم عاد للإفتاء به، وسجن بسبب ذلك، وكان يقول: (لا يسعني كتم العلم)[3].

وفي سنة (٧٢٦هـ) صدر أمر من السلطان بحبسه، ومنعه من الفتيا؛ بسبب فتواه بعدم جواز السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين، قال ابن كثير: (فأظهر السرور والفرح بذلك، وقال: "أنا كنت منتظرًا لذلك، وهذا فيه خيرٌ كثير، ومصلحة كبيرة")، فحبس بقلعة دمشق حتى مات[4].

قال ابن القيم: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: إن في الدنيا جنة، من لم يدخلها؛ لا يدخل جنة الآخرة.

وقال لي مرةً: ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري، إن رحت فهي معي لا تفارقني، إن حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة.

وكان يقول في محبسه في القلعة: لو بذلت ملء هذه القاعة ذهبًا؛ ما عدل عندي شكر هذه النعمة. أو قال: ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه من الخير، ونحو هذا.

وكان يقول في سجوده وهو محبوس: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ما شاء الله.

---

(١) قاضي القضاة بالديار المصرية زين الدين علي بن مخلوف بن ناهض المالكي، ولد سنة ٦٣٤هـ، وتوفي سنة ٧١٨هـ. انظر: البداية والنهاية (١٨/ ١٨٥-١٨٦)؛ وأعيان العصر (٣/ ٥٤٣).

(٢) انظر في هذه المحنة: العقود الدرية (صـ ٣٤١-٣٤٧)؛ والبداية والنهاية (١٨/ ٥٣-٥٦)، و(١٨/ ٧٣-٧٤)، و(١٨/ ٩٢-٩٥)؛ وذيل الطبقات (٤/ ٥١١-٥١٧)؛ والدرر الكامنة (١/ ١٤٥-١٤٩).

(٣) انظر: العقود الدرية صـ٣٩٣-٣٩٥؛ وذيل الطبقات (٤/ ٥١٨).

(٤) انظر: العقود الدرية صـ٣٩٦-٤٥٠؛ وذيل الطبقات (٤/ ٥١٨)؛ والبداية والنهاية (١٨/ ٢٦٧).

وقال لي مرة: المحبوس من حبس قلبه عن ربه تعالى، والمأسور من أسره هواه.

ولما دخل إلى القلعة، وصار داخل سورها؛ نظر إليه وقال: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ ﴾ الحديد: ١٣.

وعلم الله ما رأيت أحدًا أطيب عيشًا منه قط، مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم؛ بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرهاق، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشًا، وأشرحهم صدرًا، وأقواهم قلبًا، وأسرهم نفسًا، تلوح نضرة النعيم على وجهه) [(١)].

فهذا جزءٌ مما أصابه من الأذى في سبيل الحق والصواب الذي يعتقده، ومع هذا كله لم ينقل عنه تسخط ولا جزع ولا خروج عن منهاج النبوة تجاه أقدار الله؛ بل كان صابرًا محتسبًا، ثابتًا على ما يدين الله به، فلم يغير ولم يبدل بسبب ما ناله وما لحقه.

وأما تعبده وذكره لربه، فشأنٌ آخر، وسيرةٌ عجيبة، يقول عنه تلميذه البزار[(٢)]: (أما تعبده، فإنه قل أن سمع بمثله، قد قطع جل وقته وزمانه فيه، حتى إنه لم يجعل لنفسه شاغلة تشغله عن الله تعالى، لا من أهل ولا مال)[(٣)].

وقد ذكر عنه أنه كان دائم الابتهال، كثير الاستغاثة، قوي التوكل، وأن له أورادًا وأذكارًا يدمنها بكيفية وجمعية[(٤)].

---

(١) الوابل الصيب من الكلم الطيب، لابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب، نشرة دار الحديث – القاهرة، تحقيق: سيد إبراهيم، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٩٩م، صـ٤٨.

(٢) الفقيه المحدث عمر بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي، ولد سنة ٦٨٨هـ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ، له: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: ذيل الطبقات (٥/ ١٤٦).

(٣) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، للبزار عمر بن علي بن موسى، تحقيق: علي العمران، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ، صـ٧٥٨

(٤) انظر: العقود الدرية، صـ١٦٩.

بل عهد عنه أنه لا يكلمه أحد بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس إلا لضرورة، فيجلس يذكر الله بصوتٍ يسمع نفسه، وربما سمعه من حوله، ويكثر حينها من رفع بصره إلى السماء؛ بل ربما مكث فيها يكرر الفاتحة فقط(١)، ويقول: (هذه غدوتي، ولو لم أتغد الغداء سقطت قوتي)(٢).

قال ابن القيم: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله تعالى روحه- يقول: الذكر للقلب مثل الماء للسمك، فكيف يكون حال السمك إذا فارق الماء؟) (٣).

أما حاله في الصلاة، فيقول عنه البزار: (وكان إذا أحرم بالصلاة يكاد يخلع القلوب؛ لهيبة إتيانه بتكبيرة الإحرام، فإذا دخل في الصلاة ترتعد فرائصه وأعضاؤه؛ حتى يميل يمنة ويسرة) (٤). فيصلي بالناس ويطيل الركوع والسجود.

وقال ابن الوردي(٥): (وصليت خلفه التراويح في رمضان، فرأيت على قراءته خشوعًا، ورأيت على صلاته رقةً حاشيةً، تأخذ بمجامع القلوب) (٦).

وكان إذا أشكلت عليه مسألة، أو صعب عليه فهم آية؛ ذهب إلى مكانٍ لا يراه فيه أحد، ويضع جبهته على التراب، و يردد قوله: يا معلم إبراهيم فهمني(٧).

(١) انظر: الأعلام العلية، صـ٧٦٠

(٢) الوابل الصيب، صـ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، صـ٤٢.

(٤) الأعلام العلية، (٧٥٨).

(٥) عمر بن مظفر بن عمر الشافعي، فقيه وأديب وشاعر ومؤرخ، قال عنه ابن السبكي: (وشعره أحلى من السكر المكرر، وأغلى قيمة من الجوهر)، توفي سنة ٧٤٩هـ، له: كتاب في التاريخ حسن، يعرف بتاريخ ابن الوردي. انظر: فوات الوفيات (٣/ ١٥٧)؛ وأعيان العصر (٣/ ٦٧٧)؛ وطبقات الشافعية للسبكي(١٠/ ٣٧٣).

(٦) تاريخ ابن الوردي، لابن الوردي عمر بن مظفر بن عمر، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ، (٢/ ٢٧٦).

(٧) انظر: العقود الدرية صـ ٣٨، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، (٤/ ١٩٨).

ويقول ابن تيمية عن نفسه: (إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء، أو الحالة التي تشكل عليَّ؛ فاستغفر الله تعالى ألف مرة، أو أكثر أو أقل؛ حتى ينشرح الصدر، وينجلي إشكال ما أشكل، وأكون إذ ذاك في السوق أو المسجد، أو الدرب أو المدرسة، لا يمنعني ذلك من الذكر والاستغفار إلى أن أنال مطلوبي)(١).

المطلب الرابع: وفاته:

توفي رحمه الله في ليلة الاثنين، العشرين من ذي القعدة، من سنة ٧٢٨ هـ(٢).

---

(١) العقود الدرية، صـ ١٠-١١.

(٢)انظر: العقود الدرية صـ ٤٤٤؛ وذيل الطبقات (٤/ ٥٢٥)؛ والبداية والنهاية (١٨/ ٢٨٩).

المبحث الثاني:
تعريف الشيعة الاثنا عشرية

المطلب الأول: تعريف الشيعة لغةً، واصطلاحًا:

المسألة الأولى: الشيعة في اللغة:

الشيعة في اللغة: كل قوم جمعهم أمر معين، أو توافقوا عليه، فهم شيعة. ويتأكد ذلك إذا صحب الاجتماع: النصرة والمعونة والمتابعة.

قال ابن دريد(1): (شَيعت الرجل على الأمر تشييعًا، إذا أعنته عليه. وفلان من شيعة فلان؛ أي: ممن يرى رأيه)(2).

وقال الأزهري(3): (والشيعة أنصار الرجل وأتباعه، وكل قوم اجتمعوا على أمر هم شيعة

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أكابر علماء العربية، قال عنه أبو الطيب اللغوي: (هو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين)، وقد تكلم فيه الأزهري، وذكره في عداد من لا يعتد به في رواية اللغة، ولم أقف على من تابعه على ذلك؛ بل كل من ترجم له ذكر أنه المقدم في اللغة والشعر والنسب، وقد ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، نشرة مكتبة المنار، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ، (صـ١٩١-١٩٤)؛ ومراتب النحويين، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي، نشرة مكتبة نهضة مصر، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، (صـ٨٤)؛ وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، نشرة دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ (صـ١٢٣-١٣٠)؛ ومعجم الأدباء، للحموي ياقوت بن عبد الله الرومي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ، (٦/ ٢٤٨٩-٢٤٩٩).

(٢) جمهرة اللغة، لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي، نشرة دار العلم للملايين - بيروت، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م، (٢/ ٨٧٢).

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، من علماء العربية، وترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٣٧٠هـ، وقيل: ٣٧١هـ. انظر: نزهة الألباء (صـ٢٣٧)؛ ومعجم الأدباء (٥/ ٢٣٢١- ٢٣٢٣)؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، الناشر: دار الفكر العربي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ، (٤/ ١٧٧-١٨١).

... والشيع الفرق التي كل فرقة منهم يتبع بعضهم بعضًا، وليس كلهم متفقين)[١].

وقال ابن منظور: (وأصل الشيعة: الفرقة من الناس .. وأصل ذلك من المشايعة، وهي المتابعة والمطاوعة)[٢].

المسألة الثانية: الشيعة في الاصطلاح:

لقد مرَّت مفردة الشيعة بعدة اصطلاحاتٍ وتعريفات؛ نتيجة لتطور المذهب الشيعي من فترةٍ زمنية إلى أخرى، ففي بداية ظهور التشيع كان مصطلح "الشيعة" مطابقًا لمعناه اللغوي؛ حيث إنه كان يقال لكل قوم ناصروا رجلًا، وكانوا معه: إنهم من شيعته، فيقال: شيعة عثمان، وشيعة علي، وشيعة معاوية، وهكذا.

ويشهد لهذا ما جاء في الصحيح عن سعد بن هشام[٣]، أنه أتى ابن عباس رضي الله عنهما، فسأله عن الوتر؟ فقال: (ألا أنبئك بأعلم أهل الأرض، بوتر رسول الله ﷺ؟)، قال: نعم، قال: (ائت عائشة رضي الله عنها فاسألها، ثم ارجع إليَّ، فأخبرني بردها عليك)، قال: فأتيت على حكيم بن أفلح[٤] فاستلحقته إليها، فقال: (ما أنا بقاربها، إني نهيتها أن تقول في هاتين

(١) تهذيب اللغة، للأزهري محمد بن أحمد الهروي، نشرة الدار المصرية للتأليف والترجمة، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، الطبعة الأولى، (٣/ ٦١-٦٣).

(٢) لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي، نشرة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ، (٨/ ١٨٩).

(٣) سعد بن هشام بن عامر الأنصاري، ابن عم أنس بن مالك، من التابعين، وهو من رجال الصحيحين، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، نشرة دار صادر – بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٦٨م (٧/ ٢٠٩)؛ والتاريخ الكبير، للبخاري محمد بن إسماعيل، نشرة دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان (٤/ ٦٦).

(٤) حكيم بن أفلح حجازي، من التابعين، لم أقف على تاريخ وفاته. قال ابن الجوزي: (أفلح هو أخو أبي القعيس، ويكنى أبا الجعد. وأبو القعيس هو أبو عائشة من الرضاعة؛ لأن امرأته أرضعتها، فأفلح عمها من الرضاعة، وحكيم ابن عمها). انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي يوسف بن عبد الرحمن، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د/

الشيعتين شيئًا، فأبت فيهما)[1]. فهذا حكيم قد أطلق على أنصار معاوية شيعةً؛ بناء على المعنى اللغوي.

ثم أصبحت هذه المفردة علمًا على كل من قدم عليًّا على عثمان رضي الله عنهما، فقد (حكى الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعيًّا إلا من قدم عليًّا على عثمان، ولذلك قيل: شيعي، وعثماني)[2].

قال ابن تيمية: (ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، لم يكن أحدٌ يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد، لا عثمان ولا علي، ولا غيرهما، فلما قتل عثمان؛ تفرق المسلمون، فمال قوم إلى عثمان، ومال قوم إلى علي، واقتتلت الطائفتان، وقتل حينئذ شيعة عثمان شيعة علي...وكانت الشيعة أصحاب علي يقدمون عليه أبا بكر وعمر، وإنما كان النزاع في تقدمه على عثمان)[3].

وقال-أيضاً-: (ولهذا كانت الشيعة المتقدمون: الذين صحبوا عليًّا، أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان، وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر، من الأوائل والأواخر.

حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي[4]، قال: سأل سائل شريك بن عبد الله بن أبي

بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ، (٧/ ١٦١-١٦٢)؛ وكشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، نشرة دار الوطن، تحقيق: علي حسين البواب، (٤/ ٤١١).

(١) أخرجه مسلم بن الحجاج النيسابوري في المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المشهور بـ"صحيح مسلم"، نشرة عيسى البابي الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ، في (كتاب: صلاة المسافرين وقصرها/ باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، حديث رقم ٧٤٦).

(٢) دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)، للدكتور/ أحمد جلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ (صـ١٦١)، نقل ذلك عن الجاحظ ولم يذكر المصدر، ولم أقف عليه في كتب الجاحظ فلعله نقلها عنه بواسطة.

(٣) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، (٢/ ٩٥-٩٦).

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي، من متكلمي المعتزلة البغداديين، وهو من نظراء أبي علي الجبائي،

نمر[١]، فقال له: أيهما أفضل، أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر. فقال له السائل: أتقول هذا وأنت من الشيعة؟! فقال: نعم، إنما الشيعي من قال مثل هذا [أو قال: (كل الشيعة كانوا على هذا)][٢]. والله لقد رقى علي هذه الأعواد، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها، أبو بكر، ثم عمر. أفكنا نرد قوله؟! أكنا نكذبه؟! والله ما كان كذاباً[٣])[٤].

ومن ثم استقر الاصطلاح العلمي على إطلاق هذه المفردة على كل من فضل عليًّا رضي الله عنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، سواء أصحب ذلك قدحًا لهما، أم لا.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: (قلت لأبي: من الرافضي؟ قال: الذي يسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما)[٥].

وقد كان رأس المعتزلة في زمانه وداعيتهم، وله من التصانيف كتاب "المقالات"، وكتاب في "التفسير" وغيرهما، اختلف في تحديد سنة وفاته ما بين سنة ٣١٧هـ إلى سنة ٣٢٩هـ، وكان داعية إلى الاعتزال. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، لأحمد بن علي بن ثابت، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ (١١/ ٢٥-٢٦)؛ والسير (١٤/٣١٣)؛ و(١٥/ ٢٥٥- ٢٥٦)؛ وتاريخ الإسلام (٧/ ٣٥٥).

(١) شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، محدث، وهو من التابعين، قال عنه الذهبي: (ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به)، قيل: توفي قبل سنة ١٤٠هـ، وقيل: بعدها. انظر: الطبقات الكبرى – القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع، نشرة مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: الدكتور/ زياد محمد منصور، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ، (صـ٢٧٨)؛ والتاريخ الكبير(٤/ ٢٣٦-٢٣٧)؛ والسير (٦/ ١٥٩-١٦٠)؛ وتاريخ الإسلام (٣/ ٨٩١).

(٢)مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، نشرة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤٢٥هـ(١٣/ ٣٤).

(٣) ذكر هذا الأثر القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي في كتابه: "تثبيت دلائل النبوة"، نشرة دار العربية، تحقيق: الدكتور/ عبدالكريم عثمان، (١/ ٦٣)، ناقلاً له من كتاب البلخي "في الرد على ابن الراوندي".

(٤) المنهاج (١/ ١٣- ١٤).

(٥) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ، (صـ٩٩).

وقال أبو الحسن الأشعري: (وإنما قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شيعوا عليًّا -رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ)[١]. وقال: (وإنما سموا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)[٢].

وقال ابن الأثير: (وقد غلب هذا الاسم على كل من يزعم أنه يتولى عليًّا رضي الله عنه، وأهل بيته؛ حتى صار لهم اسمًا خاصًّا)[٣].

وقال الشهرستاني: (الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص)[٤].

وقال ابن حزم: (ومن وافق الشيعة في أنَّ عليًّا رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة، وولده من بعده؛ فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًّا)[٥].

وإلى هذا المعنى أشار ابن تيمية بقوله: (وإنما قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شايعوا عليًّا، وقدموه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ)[٦].

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، نشرة دار فرانز شتايز، تحقيق: هلموت ريتر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٠هـ، (صـ٥).

(٢) مقالات الإسلاميين (صـ١٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المبارك بن محمد بن الجزري، نشرة المكتبة الإسلامية، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ. (٢/ ٥١٩-٥٢٠).

(٤) الملل والنحل، للشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نشرة دار المعرفة، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٦هـ. (١/ ١٦٩).

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم علي بن أحمد الظاهري، نشرة دار الجيل، تحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ، (٢/ ٢٧٠).

(٦) المنهاج (٣/ ٤٧٠).

وكذا عرف الشيعة في الاصطلاح شيخ الطائفة الإمامية الملقب عندهم بـ"المفيد"(١) بأنهم: (أتباع أمير المؤمنين -صلوات الله عليه- على سبيل الولاء، والاعتقاد لإمامته بعد الرسول -صلوات الله عليه وآله- بلا فصلٍ، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة)(٢).

المطلب الثاني: نشأة الشيعة، وفرقهم.

المسألة الأولى: نشأة الشيعة:

لا شك أن مذهب الشيعة -الذي استقر الاصطلاح العلمي عليه- لم يظهر فجأةً؛ بل مر بمراحل عديدة، ونشأ تدريجيًّا، ولعل ذلك اتضح عند الحديث عن تعريف الشيعة في الاصطلاح.

والمطالع لما دُون حول التشيع؛ يرى أن الباحثين -من الشيعة وغيرهم- قد اختلفت آراؤهم في تحديد نشأة مذهب الشيعة على أقوالٍ متعددة(٣).

---

(١) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، يعرف بالشيخ المفيد، من علماء الرافضة الإمامية، وقد انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، قال الخطيب: (صنف كتباً كثيرة في ضلالهم، والذب عن اعتقاداتهم، والطعن على الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين، وهلك بها خلق، إلى أن أراح الله منه)، توفي سنة ٤١٣هـ. انظر: السير (١٧/ ٣٤٤-٣٤٥)؛ ولسان الميزان، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، نشرة مكتب المطبوعات الإسلامية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ (٧/ ٤٨٦)؛ وفهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر بـ"رجال النجاشي"، لأحمد بن علي النجاشي، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: موسى الشبيري، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦هـ، (صـ٣٩٩-٤٠٣)؛ والفهرست، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مؤسسة مؤسسة نشر الفقاهة، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ، (صـ٢٣٨).

(٢) أوائل المقالات (صـ٣٥).

(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد، نشرة دار الرضا، تأليف الدكتور/ ناصر القفاري، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ (١/ ٥٧-٨١)؛ وقضية التأويل بين الشيعة وأهل السنة عرض وتقويم، نشرة دار المنار، تأليف الدكتور/عبد المنعم فؤاد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ، (صـ٣١-٦٢)؛ ودراسة في تاريخ الفرق، (صـ١٥٢-١٦٢).

والذي يظهر لي -من خلال ما وقفت عليه مما كتب في ذلك-: أن التشيع لعلي رضي الله عنه -على ما استقر عليه الاصطلاح- بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه، على يد ابن سبأ اليهودي، كما ذهب إلى ذلك ابن حزم، وابن تيمية.

يقول ابن حزم: (ثم ولي عثمان، وبقي اثني عشر عامًا، وبموته حصل الاختلاف، وابتدأ أمر الروافض)[١].

قال ابن تيمية: (قد علم أهل العلم أن أول ما ظهرت الشيعة الإمامية -المدعية للنص- في أواخر أيام الخلفاء الراشدين، وافترى ذلك عبد الله بن سبأ، وطائفته الكذابون، فلم يكونوا موجودين قبل ذلك)[٢].

وقال: (وأول بدعة حدثت في الإسلام: بدعة الخوارج والشيعة، حدثتا في أثناء خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)[٣].

وقال -أيضاً-: (وهاتان الطائفتان -الخوارج والشيعة- حدثوا بعد مقتل عثمان)[٤].

وسبب ربط ظهور هذا المذهب بابن سبأ، هو أن ابن سبأ يُعد أول من زعم أن عليًّا هو الوصي من بعد الرسول ﷺ، وهذه العقيدة هي أس التشيع ولبه، كما أنه هو أول من حفظ عنه القول بالرجعة، وهي من أخص عقائد الاثنا عشرية، كما جاء ذلك في تاريخ الطبري: (كان عبد الله بن سبأ يهوديًّا من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين، يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم.

---

(١) الفصل (٢/ ٢١٦).

(٢) المنهاج (٨/ ٢٥١).

(٣) الفتاوى (٣/ ٢٧٩).

(٤) المصدر نفسه (١٣/ ٣٢).

فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله -عز وجل-: {إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد} (سورة القصص: ٨٥). فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، فقبل ذلك عنه.

ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ، ووثب على وصى رسول الله ﷺ، وتناول أمر الأمة!)[١].

المسألة الثانية: فرق الشيعة:

إن المطالع لكتب المقالات والفرق؛ ليظهر له بجلاءٍ كثرة فرق الشيعة وتعددها، حتى ذكر المسعودي -وهو شيعي-[٢]: أن فرق الشيعة بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة[٣]، وبناء على ذلك اختلفت أقوال من ألف في ذلك، ولكن أدقها وأشملها -في نظري، والعلم عند الله-: تقسيم الشيعة إلى ثلاث فرقٍ:

الأولى: الشيعة الغالية.

(١) تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري محمد بن جرير بن يزيد، نشرة دار المعارف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، (٤/ ٣٤٠).

(٢) علي بن الحسين بن علي المسعودي، مؤرخ رافضي. قال عنه ابن حجر: (كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً)، ترجم له الشافعية في طبقاتهم، والشيعة في رجالهم. توفي سنة ٣٤٦هـ. انظر: السير (١٥/ ٥٦٩)؛ ولسان الميزان (٥/ ٥٣١-٥٣٢)؛ والفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، لابن النديم محمد بن أبي يعقوب اسحق، تحقيق: رضا تجدد (صـ١٧١)؛ ورجال النجاشي، (صـ٢٥٤).

(٣) انظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي علي بن الحسين، نشرة المكتبة العصرية، تحقيق: كمال حسن مرعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ (٣/ ١٧٣)؛ واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: الدكتور/علي سامي النشار، طبع سنة ١٤٠٢هـ (صـ٥٦).

الثانية: الشيعة الإمامية.

الثالثة: الزيدية.

وبهذا قال الأشعري، والإسفراييني، وابن تيمية، وغيرهم من أهل العلم بالفرق والمقالات[١].

قال ابن تيمية: (وحدث في أيامه[٢] الشيعة؛ لكن كانوا مختفين بقولهم، لا يظهرونه لعلي –رضي الله عنه–، وشيعته؛ بل كانوا ثلاث طوائف:

الأولى: تقول: إنه إله.

وهؤلاء لما ظهر عليهم؛ أحرقهم بالنار، وخد لهم أخاديد عند باب مسجد بني كندة، وقيل: إنه أنشد:

لمَّا رأيتُ الأمـرَ أمْرًا مُـنـكرًا ... أَجْجَّـتُ نَـارِي وَدعَـوتُ قنـبَرًا

...

والثانية: السابة.

وكان قد بلغه عن ابن السوداء أنه كان يسب أبا بكر وعمر –رضي الله عنهما–؛ فطلبه. قيل: إنه طلبه ليقتله، فهرب منه.

والثالثة: المفضلة، الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

فتواتر عنه أنه قال: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر)[١]. وروى ذلك البخاري في "صحيحه" عن محمد بن الحنفية أنه سأل أباه: من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: (أبو بكر). قال: ثم من؟ قال: (عمر) [٢])[٣].

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (صـ٥)، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإسفراييني أبو المظفر طاهر بن محمد، نشرة عالم الكتب، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، (صـ٢٧).

(٢) أي: في أيام علي رضي الله عنه.

وقال:(وحدثت -أيضًا- بدعة التشيع، كالغلاة المدعين لإلهية علي، والمدعين النص على علي رضي الله عنه، السابين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الإلهية...

وأما السبابة: الذين يسبون أبا بكر وعمر، فإن عليًّا لما بلغه ذلك؛ طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه..

وأما المفضلة: الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فروي عنه أنه قال: لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر؛ إلا ضربته حد المفتري(٤).

وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر. روي هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهًا، ورواه البخاري وغيره)(٥).

---

(١) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار الحديث- القاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ، (مسند علي بن أبي طالب س، برقم: ٨٣٤ ، وما بعده).

(٢) أخرجه البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ن وسننه وأيامه، المشهور بـ"صحيح البخاري"، نشرة دار طوق النجاة، تحقيق: محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. (كتاب: أصحاب النبي ﷺ/ باب: قول النبي ﷺ: « لو كنت متخذًا خليلًا »، برقم ٣٦٧١)، عن محمد ابن الحنفية، قال: قلت لأبي أي الناس خير بعد رسول الله؟ قال: «أبو بكر»، قلت: ثم من؟ قال: «ثم عمر»، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين».

(٣) الفتاوى (١٣/ ٣٣-٣٤)؛ وانظر: المنهاج (١/ ٣٠٦-٣٠٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، نشرة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة، تحقيق: د/ وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، عن الحكم بن جحل قال: سمعت عليًّا رضي الله عنه يقول: (لا يفضلني أحدٌ على أبي بكر وعمر؛ إلا جلدته حد المفتري)، (١/ ٨٣).

(٥) المنهاج (١/ ٣٠٦-٣٠٨).

المطلب الثالث: تعريف الشيعة الاثنا عشرية

المسألة الأولى: تعريفها[(١)]:

هم كل من يزعم أن الإمامة بعد النبي ﷺ، إنما هي في اثني عشر رجلًا نصًّا، وهم: علي بن أبي طالب، ثم ابنه الحسن، ثم أخيه الحسين، ثم ابنه علي بن الحسين(زين العابدين)[(٢)]، ثم ابنه محمد بن علي(الباقر)[(٣)]، ثم ابنه جعفر بن محمد(الصادق)[(٤)]، ثم ابنه موسى بن جعفر(الكاظم)[(٥)]، ثم ابنه علي بن موسى(الرضا)[(٦)]، ثم ابنه محمد بن علي بن موسى(الجواد)[(٧)]، ثم ابنه علي بن محمد بن علي بن موسى(الهادي)[(٨)]، ثم ابنه الحسن بن

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (صـ١٧-١٨)؛ وفرق الشيعة للنوبختي الحسن بن موسى البغدادي، نشرة منشورات الرضا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ (صـ١٦٦-١٧٠)؛ والمقالات والفرق للقمي، سعد بن عبد الله الأشعري، نشرة مؤسسة مطبوعاتي عطائي، تحقيق: الدكتور/ محمد جواد مشكور، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣١هـ (صـ١٠٢-١٠٦).

(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بـ: "زين العابدين"، وليس للحسين عقب إلا من ولده هذا. تابعي جليل. توفي سنة ٩٤هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان أحمد بن محمد البرمكي، نشرة دار صادر، تحقيق: إحسان عباس، (٣/ ٢٦٦-٢٦٩)؛ والسير (٤/ ٣٨٦-٤٠١).

(٣) محمد بن علي "زين العابدين" المترجم قبله، وهو المعروف بـ: "أبي جعفر الصادق"، وبـ"ـالباقر"، وإنما قيل له الباقر؛ لأنه تبقر في العلم، أي: توسع، والتبقر: التوسع، تابعي جليل، توفي سنة ١١٤هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٧٤)؛ والسير (٤/ ٤٠١-٤٠٩).

(٤) جعفر بن محمد "الباقر" المترجم قبله. وهو المعروف بـ: "الصادق"؛ لصدقه في قوله. توفي سنة ١٤٨هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٣٢٧-٣٢٨)؛ والسير (٦/ ٢٥٥-٢٧٠).

(٥) موسى بن جعفر الصادق المترجم قبله. وهو المعروف بـ" الكاظم"، توفي سنة ١٨٣هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٣٠٨-٣١٠)؛ والسير (٦/ ٢٧٠-٢٧٤).

(٦) علي بن موسى الكاظم المترجم قبله. وهو المعروف بـ: " علي الرضا"، توفي سنة ٢٠٢هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٩-٢٧١)؛ والسير (٩/ ٣٨٧-٣٩٣).

(٧) محمد بن علي الرضا المترجم قبله. المشهور بـ"الجواد"؛ لأنه عرف بالبذل والسخاء، توفي سنة ٢٢٠هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٧٥)؛ والوافي بالوفيات (٤/ ٧٩-٨٠)؛ والمنهاج (٤/ ٦٨-٦٩).

(٨) علي بن محمد الجواد المترجم قبله. وهو المعروف بـ "الهادي"، توفي سنة ٢٥٤هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٥١٨-٥٢٠)؛ ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧٢-٢٧٣).

علي بن محمد بن علي بن موسى(العسكري)[١]، ثم ابنه محمد بن الحسن بن علي(المهدي)[٢]، وهو الغائب المنتظر عندهم.

قال الأشعري: (وهم جمهور الشيعة) [٣].

المسألة الثانية: أبرز فرقها:

انقسمت طائفة الشيعة الاثنا عشرية إلى عدة فرق[٤]، أشهرها فرقتان، وهما: الأخبارية، والأصولية[٥].

فالأخباريون نسبة للأخبار، وهي: المرويات المنقولة عن أئمة أهل البيت، سموا بذلك نظرًا لاهتمامهم بها، واعتمادهم عليها في استنباط الأحكام.

فهم يعولون كلية على الأخبار المنقولة عن أئمتهم دون تمحيص لها، فيرون أن كل ما في كتب الأخبار الأربعة[٦] المعروفة للشيعة ثابت، ولا حاجة إلى البحث عن سنده، ولا يعتمدون على غيرها في الأحكام.

---

(١) الحسن بن علي الهادي المترجم قبله. لقب بالعسكري؛ لأنه انتقل مع أبيه "الهادي" إلى سامراء، وكان اسمها " العسكر" فقيل له هو وأبيه: العسكري نسبة إليها، توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٩٤-٩٥)، و(٣/ ٢٧٣)؛ وتاريخ الإسلام (٦/ ٦٩).

(٢) محمد بن الحسن العسكري المترجم قبله، المعروف بالحجة عند الإمامية، وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٧٦)؛ والسير (١٣/ ١١٩-١٢٢).

(٣) مقالات الإسلاميين، (صـ١٧).

(٤) انظر: أصول مذهب الشيعة (١/ ١١١-١٢٠).

(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٩٣)؛ والفوائد المدنية، لمحمد أمين الإسترآبادي (وبذيله الشواهد المكية، لنور الدين العاملي)، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: رحمة الله الأراكي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٦هـ، (صـ٩٧).

(٦) وهي: "الكافي" للكليني؛ و"من لا يحضره الفقيه" للصدوق؛ و"تهذيب الأحكام"، و"الاستبصار" لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي.

ويمنعون الاجتهاد، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه؛ بل لا يرون صحته، ولا يعتبرون بدليل الإجماع، ولا دليل العقل.

أما الأصوليون: فسموا بذلك نسبةً لأصول الفقه؛ لاهتمامهم الشديد به تدريسًا وتأليفًا وعملًا.

وهم على النقيض من الأخباريين، فلا يعولون في استنباط الأحكام على الأخبار المنقولة عن أئمتهم فقط؛ بل يستنبطون الأحكام من القرآن والسنة، والإجماع والقياس.

ولا يقولون بصحة كل ما نقل عن أئمتهم؛ بل يرون أن المنقول عنهم فيه الصحيح والحسن والضعيف(١).

(١) انظر: أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، نشرة دار التعارف، تحقيق: حسن الأمين، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٣هـ (٣/ ٢٢٢-٢٢٤)؛ وأزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة - عرض ودراسة، للدكتور: أسعد وحيد القاسم، نشرة مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ (صـ٢٧٥-٢٧٦)؛ والصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الإثني عشري "أصوله وأبعاده"، الدكتور/ أحمد قوشتي، نشرة تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٦هـــ (صـ١٣-١٩).

المبحث الثالث:
تعريف مسالك الجدل(1)

المطلب الأول: تعريف مسالك الجدل لغةً واصطلاحًا:

المسألة الأولى: تعريف مسالك الجدل لغةً:

أولًا: تعريف المسالك لغةً:

المسالك جمع مسلك، والمسلك: الطريق، سواءً كان حسيًّا أو معنويًّا.

قال الخليل: (والمسلك: الطريق)(2). وقال الزبيدي(3): (والجمع: المسالك)(4). وقال الزمخشري: (ومن المجاز: ذهب في مسلك خفيّ، وخذ في مسالك الحق. وهذا كلام دقيق السلك: خفي المسلك)(5).

ثانيًا: تعريف الجدل لغةً:

الجدل في اللغة هو: إحكام المخاصمة، والمغالبة بالكلام. وقد يطلق على امتداد الخصومة، ومراجعة الكلام. كما يطلق -أيضًا- على شدة الخصومة.

---

(1) هذا المبحث حقه أن يكون أول مباحث التمهيد؛ لأنه صدر العنوان، والتمهيد كله في بيان عنوان البحث، وما يتعلق به، ولكن رأيت تأخيره لكي يكون قريباً من جوهر البحث ولبه؛ لشدة اتصاله، وتعلقه به.

(2) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، نشرة مكتبة الهلال، تحقيق: الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، (٥/ ٣١١).

(3) محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، من علماء اللغة، توفي سنة ١٢٠٥هـ. انظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار، نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: محمد بهجة البيطار (٣/ ١٤٩٢-١٥١٦)؛ والأعلام للزركلي (٧/ ٧٠).

(4) تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي محمّد بن محمّد، نشرة دار التراث العربي، تحقيق: مجموعة من المحققين، وبإشراف وزارة الإعلام الكويتية، (٢٧/ ٢٠٧).

(5) أساس البلاغة، للزمخشري محمود بن عمرو، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ، (١/ ٤٧٠).

قال الأزهري: (الجدل: شدة الفتل .. وجَدَلْتُ الحبل جَدْلًا؛ إذا شددت فتله، .. وقد جُدِلَتْ الدروع إذا أحكمت.

ويقال: إنه لَجَدِلٌ إذا كان شديد الخصام .. وقال شمر: سميت الدروع جَدْلاَءَ ومَجْدُلَةً لإحكام حَلَقِها، كما يقال: حبل مجدول: مفتول، وقد جُدِلَتْ جَدْلًا، أي: أحكمت إحكامًا. وقال الليث: الجَدْلُ: الصرع. يقال: جَدَلْتُهُ فانجدل صريعًا)(١).

وقال الجوهري(٢): (وجادَلَهُ؛ أي: خاصمه، مُجادَلةً وجِدالًا: والاسم الجَدَلُ، وهو شدة الخصومة)(٣).

وقال ابن مالك: (وجدل الرجل فهو جدل: إذا درب بالخصومة وأحكمها)(٤).

وقال ابن فورك: (وقيل: هو مشتق من الصرع، وهو الغلبة)(٥).

وقال الخليل: (جدل: رجل جدل مجدال؛ أي: خصم مخصام، والفعل جادل يجادل مجادلة. وجدلته جدلًا، مجزوم، فانجدل صريعًا، وأكثر ما يقال: جدلته تجديلًا، أي: صرعته)(٦).

قال ابن فارس: (الجيم والدال واللام أصل واحد، وهو من باب استحكام الشيء في

---

(١) تهذيب اللغة (١٠/ ٦٤٩-٦٥٠).

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة ٣٩٨هـ وقيل: غير ذلك. انظر: معجم الأدباء (٢/ ٦٥٦-٦٦١)؛ وإنباه الرواة (١/ ٢٢٩-٢٣٣).

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري إسماعيل بن حماد، نشرة دار العلم للملايين، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩ هـ، (٤/ ١٦٥٣).

(٤) إكمال الأعلام بتثليث الكلام، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، نشرة جامعة أم القرى- مكة المكرمة، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ، (١/ ١٠٤)

(٥) الحدود في الأصول، لابن فورك محمد بن الحسن الأصبهاني، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: محمد السليماني، صـ (١٥٩).

(٦) العين (٦/ ٧٩).

استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة، ومراجعة الكلام)(١).

وقال الفيومي(٢): (جدل الرجل جدلًا فهو جدل، من باب تعب؛ إذا اشتدت خصومته، وجادل مجادلة وجدالًا؛ إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق، ووضوح الصواب، هذا أصله)(٣).

المسألة الثانية: تعريف مسالك الجدل اصطلاحًا:

أولًا: تعريف الجدل اصطلاحًا:

اختلفت عبارات أهل العلم في بيان حقيقة علم الجدل وحده(٤)، ويمكن جمع أشهرها تحت ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: من قصد إلى بيان موضوع علم الجدل:

فعرفه الشيرازي(٥) بقوله: (معرفة ما يعترض به من الأدلة، وما يجاب به عن

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، نشرة دار الفكر، المحقق: عبد السلام محمد هارون، عام النشر: ١٣٩٩هـ، (١/ ٤٣٣)

(٢) أحمد بن محمد الفيومي الحموي، من علماء العربية، عاش إلى بعد سنة ٧٧٠هـ. انظر: الدرر الكامنة (١/ ٣١٤)؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة المكتبة العصرية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ، (١/ ٣٨٩).

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي أحمد بن محمد بن علي، نشرة دار المعارف، تحقيق: الدكتور/ عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية، (١/ ٩٣).

(٤) انظر: الكافية في الجدل، للجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، نشرة مطبعة عيسى البابي الحلبي، تحقيق الدكتورة/ فوقية حسين محمود، سنة النشر: ١٣٩٩هـ. صـ(٢٠-٢١)

(٥) إبراهيم بن علي بن يوسف، فقيه وأصولي شافعي، ولد بفيروزآبادي في بلاد فارس سنة ٣٩٣هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. وكان يُضرب به المثل في الزهد والقناعة. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢١٥-٢٥٦)؛ وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد، نشرة دار عالم الكتب، تحقيق: د/ الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، (١/ ٢٣٨).

الاعتراضات)[١].

وذهب ابن الجوزي إلى أنه: (المعرفة بإقامة الحجج، ورد كلام الخصم)[٢].

وعرفه الرازي بأنه: (ملكة صناعية، يتمكن صاحبها بها من تركيب الحجة، من مقدمات مشهورة، أو مسلمة؛ لإنتاج نتيجة ظنية)[٣].

وعرفه البيضاوي[٤] بأنه: (علم، يعرف به كيفية تقرير الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة، وترتيب النكت الخلافية)[٥].

وعرفه ابن خلدون بأنه: (معرفة بالقواعد، من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي، وهدمه)[٦].

---

(١) المعونة في الجدل، للشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف، نشرة جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، تحقيق: الدكتور/ علي عبد العزيز العميريني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، صـ(٢٦).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، نشرة دار الوطن، تحقيق: علي حسين البواب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ، (٢/ ١٢٧).

(٣) شرح عيون الحكمة، للرازي محمد بن عمر بن الحسن، نشرة مؤسسة الصادق، تحقيق: أ.د/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٣هـ، (١/ ٢٢٧).

(٤) عبد الله بن عمر بن محمد، فقيه وأصولي شافعي، له "طوالع الأنوار من مطالع الأنظار" في علم الكلام المشهور بـ"الطوالع"، وله "منهاج الوصول إلى علم الأصول" في أصول الفقه، وغيرهما. توفي سنة ٦٩١هـ وقيل غير ذلك. انظر: طبقات الشافعية، للسبكي (٨/ ١٥٧–١٥٨)؛ وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢–١٧٣).

(٥) رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها، للبيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد، نشرة: دار النهضة العربية–ضمن كتاب تصنيف العلوم بين نصير الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي، تحقيق: الدكتور/عباس محمد حسن سليمان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م، صـ(٩٧)؛ وانظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ، صـ(٤٥٠).

(٦) مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، نشرة دار الفكر، تحقيق: خليل شحادة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ، صـ(٥٧٩)؛ وانظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى بن خليل، نشرة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، (١/ ٢٨١)؛ وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، نشرة دار إحياء التراث العربي

وعرفه الجرجاني[١] بأنه: (القياس، المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم، وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان)[٢].

وعرفه السيوطي بأنه: (صناعة نظرية، يستفاد منها كيفية المناظرة، وشرائطها؛ صيانة عن الخبط في البحث، وإلزامًا للخصم وإفحامه)[٣].

وعرفه -أيضًا- بأنه: (قانون يفيد عرفان القدر الكافي من الهيئات، وأقسام الاعتراضات، والجوابات، الموجهات منها وغير الموجهات)[٤].

الاتجاه الثاني: من قصد إلى بيان ثمرة علم الجدل وفائدته:

ذكر الجويني عن بعضهم أنه عرفه بقوله: (دفع الخصم بحجة، أو شبهة)[٥].

(١/ ٥٧٩)؛ والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، صـ(٤٥٠).

(١) علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني الحنفي، فيلسوف ومتكلم، توفي سنة ٨١٤هـ، وقيل: غير ذلك. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن بن محمد، نشرة دار الجيل (٥/ ٣٢٨)؛ وبغية الوعاة (٢/ ١٩٦).

(٢) التعريفات، للجرجاني علي بن محمد بن علي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ، صـ(٧٩)؛ وانظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة مكتبة الآداب، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ، صـ (١٢٨)؛ والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، نشرة دار عالم الكتب، تحقيق: الدكتور/ عبد الحميد حمدان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ، صـ(١٢٣)؛ وتاج العروس (٢٨/ ١٩٤).

(٣) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، صـ(٧٦).

(٤) المرجع السابق، صـ(٧٦).

(٥) الكافية في الجدل، صـ(٢٠-٢١)؛ وقد قدمت هذا التعريف على تعريف الكفوي والجرجاني والأنصاري، رغم إبهام قائله؛ لسببين: أحدهما: تقدم القائل به عن هؤلاء، فالجويني توفي سنة ٤٧٨هـ. والآخر: أن هذا التعريف أشمل من تعاريفهم، ففي تعاريفهم قيد يفيد أن الدفع إنما هو عن إفساد قول الدافع، بخلاف ما ذكره الجويني، فهو دفع عن قول الدافع، ودفع لقول المخالف، والله أعلم. وانظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي أيوب بن موسى الحسيني، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ، صـ(٣٥٣)؛ والتعريفات، للجرجاني، صـ(٧٩)؛ والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا بن

وعرفه ابن حزم بأنه: (إخبار كل واحد من المختلفين بحجته، أو بما يقدر أنه حجته)(١).

وقال بعضهم: هو(تحقيق الحق، وتزهيق الباطل)(٢).

وعرفه ابن عقيل بأنه: (الفتل للخصم عن مذهب إلى مذهب، بطريق الحجة..أو شبهة، أو شغب)(٣).

وعرفه الرازي بأنه: (صناعة نظرية، يتمكن الإنسان بها من تصحيح ما يدعيه، وإبطال نقيضه من طرفي المسألة)(٤).

وعرفه الطوفي -في أحد تعاريفه- بأنه: (قانون صناعي، يعرّف أحوال المباحث من الخطأ والصواب، على وجه يدفع عن نفس الناظر والمناظر الشك والارتياب)(٥).

وقال في "شرح الروضة": (طريقة موضوعة لإظهار الصواب)(٦).

محمد بن أحمد الأنصاري، نشرة دار الفكر المعاصر، تحقيق: الدكتور/ مازن المبارك، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، ص ـ(٧٣).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، نشرة دار الآفاق، تقديم الدكتور/ إحسان عباس، (١/ ٤٥).

(٢) الكافية في الجدل، صـ (٢٠-٢١).

(٣) الجدل على طريقة الفقهاء، لابن عقيل علي بن عقيل بن محمد الحنبلي، نشرة مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، صـ(١)؛ وانظر: علم الجذل في علم الجدل، للطوفي سليمان بن عبد القوي الحنبلي، نشرة دار فرانز شتاينز بفيسبادن، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، تاريخ النشر: ١٤٠٨ هـ، صـ(٤)؛ والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه، للمرداوي علي بن سليمان الحنبلي، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: د/ عبد الرحمن الجبرين، د/ عوض القرني، د/ أحمد السراح، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ، (٧/ ٣٦٩٤)

(٤) الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل، للرازي محمد بن عمر بن الحسن، نشرة دار الجيل، تحقيق الدكتور/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، صـ (٢٩).

(٥) علم الجذل في علم الجدل، صـ (٣).

(٦) شرح مختصر الروضة، للطوفي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، (٣/ ٣٣٣).

وقال ابن أمير الحاج(١): هو (علم بقواعد، يتوصل بها إلى حفظ رأي، أو هدمه)(٢).

الاتجاه الثالث: من قصد إلى بيان حال المتجادلين وفعلهم:

فعرفه الحميدي(٣) بأنه: (مقابلة الحجة بالحجة)(٤)، وقريب منه ما قاله الفيومي؛ حيث عرفه بأنه: (مقابلة الأدلة؛ لظهور أرجحها)(٥).

وعرفه ابن فورك بأنه: (تردد الكلام بين اثنين، يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله، وإبطال قول خصمه)(٦).

---

(١) محمد بن محمد بن حسن الحنفي، من علماء الحنفية، توفي سنة ٨٧٩هـ. انظر: الضوء اللامع (٩/ ٢١٠-٢١١)؛ ونظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة المكتبة العلمية، تحقيق: فيليب حتي، (صـ١٦١).

(٢) التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج محمد بن محمد، ويقال له: ابن الموقت الحنفي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله محمود محمد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ، (١/ ٣٨).

(٣) محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي الأندلسي الظاهري، محدث، من أشهر كتبه "الجمع بين الصحيحين"، كان مختصاً بابن حزم الظاهري وملازماً له، كما أخذ عن ابن عبد البر. توفي سنة ٤٨٨هـ. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، نشرة دار الفكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ، (٥٥/ ٧٧-٨١)؛ وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي أحمد بن يحيى بن أحمد، نشرة دار الكاتب العربي، (صـ١٢٣-١٢٤).

(٤) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، للحميدي محمد بن فتوح بن عبد الله، نشرة مكتبة السنة، تحقيق: الدكتورة/ زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ صـ(٥٣)؛ وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٨)؛ ولسان العرب (١١/ ١٠٥).

(٥) المصباح المنير (١/ ٩٣).

(٦) الحدود في الأصول، صـ(١٥٨)؛ وانظر: رسالة في أصول الفقه للعكبري صـ(١٢٤)؛ والعدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد، تحقيق: الدكتور/ أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠ هـ (١/ ١٨٤)؛ والفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، نشرة دار ابن الجوزي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ، (١/ ٥٥١)؛ والمنهاج في ترتيب الحجاج، للباجي سليمان بن خلف، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور/ عبد المجيد التركي، الطبعة الرابعة، سنة ٢٠١١م، صـ (١١)؛ والملخص في الجدل في أصول الفقه، للشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف، تحقيق: محمد يوسف آخندجان نيازي، رسالة ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى على الآلة الكاتبة، نوقشت عام ١٤٠٧هـ،

وعرفه الغزالي بقوله: (تخاوض وتفاوض يجري بين متنازعين فصاعدًا؛ لتحقيق الحق، أو لإبطال باطل، أو لتغليب ظن)(١).

وعرفه الرازي بأنه: (المفاوضة الجارية بين اثنين فصاعدًا، في ترتيب علوم أو ظنون، أو أمور مسلمة. إما مطلقًا، أو فيما بينهما؛ ليتوصل كل واحد منهما إلى تصحيح ما ذهب إليه، وإبطال ما صار إليه صاحبه، وترجيح قوله على ما ذهب إليه مفاوضة. إما مطلقًا مذهبًا ودينًا، وإما بحسب الحال)(٢).

وقال ابن تيمية: (والمجادلة المحمودة إنما هي: بإبداء المدارك، وإظهار الحجج، التي هي مستند الأقوال والأعمال)(٣).

وذهب الجرجاني إلى أنه: (عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها)(٤).

وعرفه الكفوي(٥) بقوله: (المنازعة في المسألة العلمية؛ لإلزام الخصم، سواء كان كلامه في نفسه فاسدًا، أو لا)(٦).

(١/ ٥)؛ والتمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلوذاني محفوظ بن أحمد بن الحسن، نشرة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، تحقيق: الدكتور/ مفيد محمد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٦هـ، (١/ ٥٨).

(١) المنتخل في الجدل، لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد الطوسي، نشرة دار الوراق ودار النيربين، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ علي بن عبد العزيز العميريني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ، صـ(٣٠٥).

(٢) الكاشف عن أصول الدلائل، صـ(٢٩).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، نشرة دار إشبيليا، تحقيق: الدكتور/ ناصر عبدالكريم العقل، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ، (٢/ ٩٠).

(٤) التعريفات، صـ(٧٩).

(٥) أيوب بن موسى الحسيني القريمي، كان من قضاة الأحناف، توفي سنة ١٠٩٤هـ. انظر: الأعلام (٢/ ٣٨)؛ ومعجم المؤلفين، لكحالة عمر بن رضا بن محمد، نشرة مؤسسة الرسالة، (١/ ٤١٨).

(٦) الكليات، صـ(٨٤٩).

التعريف المختار:

بعد عرض اتجاهات أهل العلم في تعريف علم الجدل؛ يلاحظ أنه لا شك أن الاتجاه الأول هو الأدق في تعريف علم الجدل؛ لأن ما ذكر فيه من تعاريف تدور حول ما يميز علم الجدل عن غيره، وبيان موضوعه، وبمثل هذا تعرف العلوم وتتمايز.

فلا شك أن التعريف ببيان المميز، أبلغ في تصور المعرف، ومتى ما أمكن التعريف ببيان المميز، فلا ريب أنه المقدم، مع إمكان التعريف بالمثال ونحوه في بعض الأمور.

وبالنظر في التعريفات التي سيقت في الاتجاه الأول؛ أجد أن تعريف البيضاوي بأنه: (علم، يعرف به كيفية تقرير الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة، وترتيب النكت الخلافية). وتعريف ابن خلدون بأنه: (معرفة بالقواعد، من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي، وهدمه)، يُعدان بمثابة أقرب التعاريف إلى بيان حقيقة علم الجدل وموضوعه.

ثانيًا: تعريف مسالك الجدل اصطلاحًا:

بعد أن تعرفنا على معنى كلٍّ من: مفردة "مسالك"، ومفردة "الجدل"؛ فإنه يمكننا الآن تصور معنى جملة: "مسالك الجدل" تصورًا واضحًا ودقيقًا.

فـ"مسالك الجدل" -باستصحاب ما سبق- هي: طرق إقامة الحجة، وردها.

وفي هذا البحث سيقتصر الحديث عن: طرق رد الحجة، فقط، كما هو ظاهر من عنوان البحث: (مسالك الجدل التي بنى عليها شيخ الإسلام ابن تيمية الرد).

المطلب الثاني: الموقف من الجدل والجدال(١):

بعد أن بينا حقيقة الجدل في اللغة، وفي اصطلاح أهل العلم؛ لابد لنا من الحديث عن الموقف منه، وبيان حكمه من حيث التعلم والتعليم، والعمل به، ولن أستعرض آراء أهل العلم في ذلك(٢)، وإنما سأقتصر على تتبع آيات القرآن الكريم التي تحدثت عن الجدل، إذ إن مفردة الجدل لفظٌ شرعي، جاء ذكره في الوحي، ولاشك أن الألفاظ الشرعية يقصد عند بيان معناها، وحكمها النظر في مواضعها، وسياقاتها في النصوص الشرعية.

وعند تتبع مفردة (الجدل) في القرآن الكريم؛ نجد أنها وردت في أكثر من عشرين موضعًا(٣)، وفي سياقاتٍ مختلفة.

فقد جاءت في مواضع في سياق الذم، وجاءت في سياق النهي، كما جاءت في مواضع في سياق الإرشاد؛ بل جاءت -أيضًا- في سياق الأمر، كما جاءت في سياق الإخبار عن الحال.

فمن أمثلة سياق الذم: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿٥٦﴾ ﴾ غافر: ٥٦، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ غافر: ٦٩، وقوله تعالى: ﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ

---

(١) للاستزادة انظر: مناهج الجدل في القرآن الكريم، تأليف: الدكتور/ زاهر بن عواض الألمعي، نشرة دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٣٣هـ، صـ ٦١-٨١؛ والفقيه والمتفقه (١/ ٥٥٢-٥٦٢)، و(٢/ ٧-١٠)؛ والكافية في الجدل، صـ ٢٢-٢٥؛ والإحكام لابن حزم (١/ ١٩-٢٩)؛ وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري المالكي، نشرة دار ابن الجوزي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ، (٢/ ٩٢٨-٩٧٤).

(٢) لاشك أنه موضوع يستحق الدراسة.

(٣) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، نشرة دار الحديث، نشرة عام ١٤٢٢هـ، صـ (٢٠٢).

خِيفَتِهِۦ وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ﴿١٣﴾ ﴾ الرعد: ١٣ ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ الأنعام: ١٢١، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الأنعام: ٢٥ ، وقوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ فَأَخَذۡتُهُمۡۖ فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾ ﴾ غافر: ٥، وقوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴿١٠٩﴾ ﴾ النساء: ١٠٩، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا ﴿٥٤﴾ ﴾ الكهف: ٥٤، وقوله تعالي: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ الزخرف: ٥٨، وقوله تعالى: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ﴿٤﴾ ﴾ غافر: ٤، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ﴿٣﴾ ﴾ الحج: ٣، وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ﴿٨﴾ ﴾ الحج: ٨، وقوله تعالى: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ الأنفال: ٦، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا ﴿٥٦﴾ ﴾ الكهف: ٥٦.

وأما سياق النهي ففي موضعين: الأول: في قوله تعال: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾ ﴾ البقرة: ١٩٧، والآخر: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ ﴾ النساء: ١٠٧.

كذا سياق الإرشاد في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ العنكبوت: ٤٦.

أما سياق الأمر ففي موضع واحد: كما في قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ النحل: ١٢٥.

أما سياق الإخبار ففي مواضع، منها: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ ﴾ هود: ٧٤، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ۖ أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿٧١﴾ ﴾ الأعراف: ٧١، وقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ المجادلة: ١، وقوله تعالى: ﴿ ۞ يَوْمَ تَأْتِى كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ النحل: ١١١، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ هود: ٣٢.

وبالنظر في هذه المواضع، وسياقاتها؛ نجد أن الموقف من الجدل والجدال في القرآن الكريم ليس واحدًا؛ بل جاء مأمورًا به، ومنهيًّا عنه، وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن الله لم ينه .. عن الجدال مطلقًا؛ بل الجدال قد يكون واجبًا أو مستحبًّا، كما قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾النحل: ١٢٥، وقد يكون الجدال محرمًا .. كالجدال بغير علم، وكالجدال في الحق بعد ما تبين)[١].

كما أننا لو تتبعنا سيرة السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ لوجدنا أنهم مارسوا الجدال بالحق، للوصول إلى الحق، ولدفع الباطل.

قال الخطيب البغدادي: (وقد تحاج المهاجرون والأنصار، وحاج عبد الله بن عباس الخوارج بأمر علي بن أبي طالب، وما أنكر أحد من الصحابة قط الجدال في طلب الحق.

وأما التابعون ومن بعدهم، فتوسعوا في ذلك)[٢].

فلا شك أن الجدال لإظهار الحق واجب، بدلالة القرآن الكريم على ذلك، وفعل الصحابة؛ بل لا أظن أن أحدًا يخالف في ذلك[٣]. وأما بالنسبة لذم من ذمه من السلف، فيحمل على الجدل المذموم في النصوص، لا على مطلق الجدل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والمذموم شرعًا: ما ذمه الله ورسوله، كالجدل بالباطل، والجدل بغير علم، والجدل في الحق بعد ما تبين.

فأما المجادلة الشرعية، كالتي ذكرها الله تعالى على الأنبياء عليهم السلام وأمر بها، مثل قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ هود: ٣٢ ، وقوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ

(١) الفتاوى (٢٦/ ١٠٧).

(٢) الفقيه والمتفقه (١/ ٥٦١)؛ وانظر أيضًا: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٥٣).

(٣) انظر: التحبير شرح التحرير، للمرداوي (٧/ ٣٦٩٦-٣٦٩٨).

حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ ﴾الأنعام: ٨٣ ، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ ﴾ البقرة: ٢٥٨ ، وقوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾النحل: ١٢٥.

وأمثال ذلك، فقد يكون واجبًا أو مستحبًّا، وما كان كذلك لم يكن مذمومًا في الشرع...

وقد ذم الله تعالى في القرآن الكريم ثلاثة أنواع من المجادلة: ذم أصحاب المجادلة بالباطل ليدحض به الحق، وذم المجادلة في الحق بعد ما تبين، وذم المحاجة فيما لا يعلم المحاج...

والذي ذمه السلف والأئمة من المجادلة والكلام هو من هذا الباب، فإن أصل ذمهم الكلام المخالف للكتاب والسنة..

وفي الجملة: جنس المناظرة والمجادلة: فيها محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل)(١).

وعليه، فإطلاق القول بتحريم الجدل والجدال مخالف لظاهر القرآن الكريم، ولولا خشية تطويل التمهيد؛ لفصلت القول في ذلك، وذكرت أقوال المفسرين في الآيات، وآثار السلف، وسقت الأحاديث، وقول الشراح فيها(٢)؛ لكن أكتفي بما أشرت إليه من بيان لموارد الآيات وسياقاتها، والله أعلم(٣).

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، سنة ١٤١١ هـ، (٧/ ١٥٣-١٧٤).

(٢) وفي الحقيقة أرى أن هذه المسألة جديرة بأن يكتب فيها بحثاً، يستقصي فيها الأدلة، وكلام أهل العلم من السلف، فإن السائد -حسب اطلاعي-: ذم الجدل مطلقاً دون تقييد، وهو مخالف لظاهر القرآن -كما سبق بيانه-، والله الموفق.

(٣) من أسباب الخلل في التوصل لحكم الجدل: هو اعتقاد أن علم الجدل هو الفلسفة، أو علم الكلام، أو المنطق، ولا شك أن هذا غلط ظاهر، فالفلسفة تبحث عن الحقيقة ، سواء حقيقة دينية أم لا ، كما جاء في عبارات كثير من الفلاسفة: (البحث عن حقائق الأشياء المطلقة) فهو علم ليس موضوعًا للرد، وعلم المنطق علم وضع للتوصل إلى البناء المعرفي السليم من خلال ذكر كيفية التصور السليم، وكيفية البناء السليم للحجة، أما علم الكلام فهو جانب الرد الخاص، فهو رد في سياق خاص، وقوانين خاصة، وموضوع علم الكلام (الذات القدسية، وذات النبي من حيث ما يجب ويجوز ويمتنع)، وعلم الجدل هو الرد في أطر كلية دون النظر لاعتبار الأدلة الشرعية، أو العقلية، أو

العلمية، ونحوها.

الفصل الأول:

استخدامه للمنع في الرد على الرفضة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للمنع في مسألة الصفات الإلهية.

المبحث الثاني: استخدامه للمنع في مسألة إمامة علي رضي الله عنه.

المبحث الثالث: استخدامه للمنع في مسألة النص على الإمامة.

الفصل الأول: استخدامه للمنع في الرد على الرافضة

تمهيد:

المنع لغة: ضد الإعطاء.

قال الجوهري: (المنع: خلاف الإعطاء)[١]، وقال ابن منظور: (المنع: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده)[٢].

المنع في الاصطلاح هو: عدم التسليم بدليل المخالف، أو بدلالته على حكمه.

قال الجويني: (وأما المنع فهو إظهار دعوى المخالفة)[٣]. وعرفه الجرجاني بقوله: (امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل من غير دليل)[٤]. وقال ابن عقيل هو: (تكذيب دعوى المستدل)[٥].

مثال ذلك: لو تناظر مسلم ونصراني حول ألوهية المسيح، فقال النصراني للمسلم: المسيح إله، ودليلي على ذلك: أنه خلق من غير أب، وكل من خلق من غير أب فهو إله.

فهنا يجوز للمسلم أن يمنع المقدمة الثانية من الدليل، وهي قول النصراني (وكل من خلق

(١) الصحاح (٣/ ١٢٨٧).

(٢) لسان العرب (٨/ ٣٤٣).

(٣) الكافية في الجدل، صـ٦٨

(٤) التعريفات، (صـ ٢٢٨).

(٥) الواضح في أصو الفقه، لابن عقيل (٢/ ٢١٨).

من غير أب فهو إله)، فيقول: أمنع هذه المقدمة، أو أمنع صحة هذه الدعوى، أو لا أسلم بهذه الدعوى، ونحو ذلك من العبارات، ويكون بذلك قد سلك مسلكًا علميًّا صحيحًا في النظر والجدال.

مثالٌ آخر(١): لو قال رجل لآخر: النبيذ مسكر، فهو حرام كالخمر، فأجابه الآخر بقوله: لا أسلم أن الخمر حرام-إما جهلًا بالحكم، أو عنادًا-، فإن جوابه يسمى منعًا في قانون الجدل والمناظرة.

أو قال: لا أسلم أن الإسكار علة تحريم الخمر، فهو منع أيضًا.

قال علاء الدين البخاري(٢): (الممانعة أوقع سؤال على العلل، وهي أساس النظر –أي: أصل المناظرة-؛ لأنها وضعت على مثال الخصومات في الدعاوى الواقعة في حقوق العباد، فالمعلل يدعي لزوم الحكم الذي رام إثباته على السائل، والسائل مدعى عليه، فكان سبيله الإنكار، كما أن سبيل المدعى عليه في الحقوق الإنكار، ودفع الدعاوى عن نفسه، والأصل في الإنكار الممانعة، فكانت الممانعة أساس المناظرة، فلا ينبغي له أن يتجاوز إلى غيرها إلا عند الضرورة)(٣).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة، (٣/ ٤٨١).

(٢) عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، فقيه وأصولي حنفي، الشهير ب: علاء الدين، توفي سنة ٧٣٠هـ. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، نشرة دار هجر، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ، (٢/ ٤٢٨)؛ وتاج التراجم، لابن قُطلُوبغا: قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الحنفي، نشرة دار القلم، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، (١/ ١٨٨-١٨٩).

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد الحنفي، نشرة دار الكتاب العربي، الطبعة العثمانية بدون رقم وبدون تاريخ (٤/ ٧٠).

المبحث الأول:
استخدامه للمنع في مسألة الصفات الإلهية:

المطلب الأول: مذهب أهل السنة والجماعة في باب الصفات الإلهية:

يُعد باب الصفات الإلهية من أوسع أبواب الاعتقاد –إن لم يكن أوسعها–، وقد زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام.

وطريقة أهل السنة في هذا الباب هي: الإيمان ما ورد في الوحي –كتابًا وسنةً– من الأسماء الصفات لله –تبارك وتعالى–، على ظاهرها، إثباتًا ونفيًا، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

وقد اتفقت كلمتهم على ذلك، وهذا متواترٌ ومشهورٌ عنهم، وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه.

قال محمد بن الحسن: (اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب –عز وجل–، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه)[1].

وقال الإمام الترمذي: (والمذهب في هذا عند أهل العلم، من الأئمة –مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينه، ووكيع وغيرهم– أنهم رووا هذه الأشياء، وقالوا: تروى هذه الأحاديث، ويؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث:

(١) أخرجه اللالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، نشرة دار طيبة، تحقيق: أ.د/ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الرابعة، سنة١٤١٦هـ، (٢/ ٤٨٠).

أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه، وذهبوا إليه)(١).

وقال الإمام ابن خزيمة: (فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز، وتهامة، واليمن، والعراق، والشام، ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا عن أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين)(٢).

وقال الإمام السجزي(٣): (وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف...، ولا يجوز أن يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وذاك إذا ثبت الحديث ولم يبق شبهة في صحته)(٤).

وقال ابن عبد البر: (أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك)(٥).

---

(١) الجامع الكبير -المشهور بجامع أو سنن الترمذي-، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م، (أبواب صفة الجنة/ باب ما جاء في خلود أهل الجنة، وأهل النار).

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمة محمد بن إسحاق النيسابوري، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: الدكتور/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة السابعة، ١٤٢٩هـ، (١/ ٢٦).

(٣) عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، من علماء الحديث، وترجم له في طبقات الحنفية، توفي سنة ٤٤٤هـ. انظر: السير (١٧/ ٦٥٤-٦٥٧).

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، للسجزي عبيد الله بن سعيد، نشرة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، صـ١٢١-١٢٢.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، نشرة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، نشر سنة: ١٣٨٧ هـ، (٧/ ١٤٥).

وقال ابن قدامة: (ومذهب السلف -رحمة الله عليهم- الإيمان بصفات الله تعالى، وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين؛ بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها المتكلم بها)[1]. وقال: (وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار، والإثبات، لما ورد من الصفات في كتاب الله، وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله)[2].

وقال الإمام البغوي بعد ذكره لبعض الصفات لله ﷻ: (فهذه ونظائرها صفات الله تعالى، ورد بها السمع يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، مُعرضًا فيها عن التأويل، مجتنبًا عن التشبيه، معتقدًا أن الباري ﷻ لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا يشبه ذاته ذوات الخلق، قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ الشورى: ١١ ، وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السنة، تلقوها جميعًا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله تعالى)[3].

---

(١) ذم التأويل، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة دار الفتح – الشارقة، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـــ، صـ ٩.

(٢) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٥هـــ، صـ ٧.

(٣) شرح السنة، للبغوي الحسين بن مسعود بن محمد الشافعي، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ، (١/ ١٧٠-١٧١).

وقال قوام السنة الأصبهاني[١]: (الكلام في صفات الله ﷻ ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، فمذهب السلف - رحمة الله عليهم أجمعين — إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها)[٢].

وقال -أيضًا- بعد ذكره بعض الصفات الثابتة لله ﷻ: (فهذا وأمثاله مما صح نقله عن رسول الله ﷺ، فإن مذهبنا فيه -ومذهب السلف- إثباته وإجراؤه على ظاهره، ونفي الكيفية والتشبيه عنه... ونقول: إنما وجب إثباتها — أي: الصفات -؛ لأن الشرع ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾الشورى: ١١) [٣].

وقد أكد ابن تيمية على أنهم مع اتفاقهم على إثبات الصفات لله حقيقة، فإن ذلك لا يعني أن حقائق هذه الصفات تماثل حقائق صفات المخلوقين؛ إذ لما كانت ذاته المقدسة ليست كذوات خلقه، فكذلك صفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه[٤]. قال رحمه الله: (فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم، متفقون على تنزيه الله تعالى عن مماثلة الخلق، وعلى

(١) إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الطلحي الأصبهاني، من علماء الحديث، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٥٣٥ هـ. انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين، لابن كثير: إسماعيل بن عمر القرشي، نشرة مكتبة الثقافة الدينية، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم محمد عزب، نشر سنة ١٤١٣هـ، (٢/ ٥٩١-٥٩٤)؛ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، نشرة دار الراية، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ، (١/ ١٧٤).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٨٧ – ٢٨٨).

(٤) انظر: الفتاوى (٣/ ٤٦-٤٧).

ذم المشبهة الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه، ومتفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وطريقة سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ولا تكييفٍ ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ الشورى: ١١ ، فهذا رد على الممثلة، ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ الشورى: ١١ رد على المعطلة.

فقولهم في الصفات مبني على أصلين: أحدهما: أن الله تعالى منزهٌ عن صفات النقص مطلقًا، كالسنة، والنوم، والعجز، والكسل، والجهل، وغير ذلك.

والثاني: أنه متصفٌ بصفات الكمال التي لا نقص فيها، على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات)[١].

وبين رحمه الله اتفاق المسلمين على أن هذه الصفات تثبت لله حقيقة، على الوجه اللائق به، فقال: (ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حيٌّ حقيقة، عليمٌ حقيقة، قديرٌ حقيقة، سميعٌ حقيقة، بصيرٌ حقيقة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته)[٢].

وهذا الذي ذهب إليه أهل السنة يدل عليه عدَّة أدلة منها: قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ الشورى: ١١، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ﴾ مريم: ٦٥ ، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ النحل: ٧٤ ، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ البقرة: ٢٢ ، وقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٠ ، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

(١) المنهاج (٢/ ٥٢٢-٥٢٣).

(٢) الفتاوى (٣/ ٢١٨)، و(٥/ ١٩٦).

يُولَدۡ ﴿٣﴾ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ١ - ٤ ، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٤﴾ ﴾ الحديد: ٣ - ٤ ، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ ﴾ الحشر: ٢٣ - ٢٤ ، وقوله تعالى: ﴿ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ المائدة: ٥٤ ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ﴿٩٣﴾ ﴾ النساء: ٩٣ ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ فَتَكۡفُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ غافر: ١٠ ، وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ البقرة: ٢١٠ ، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ فصلت: ١١ ، وقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾ النساء: ١٦٤ ، وقوله تعالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴿٥٢﴾ ﴾ مريم: ٥٢ ، وقوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ القصص: ٦٢.

(إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي ن في أسماء الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل، فهذه طريقة الرسل صلى الله عليهم أجمعين)[1].

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لابن تيمية، نشرة مكتبة العبيكان،

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في باب الصفات الإلهية[١]:

يمكننا القول بأن مذهب الرافضة في الصفات الإلهية مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مذهبهم في عصر متقدميهم، فمتقدموهم كانوا مجسمة، يقولون: بأن الله جسم، ويغلون في الإثبات حد التجسيم والتمثيل؛ بل قال الجاحظ عن الفترة الزمنية لهذه المرحلة (في كتابه: "الحجج في النبوة"[٢]: ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربه مثله)[٣].

وقال شيخ الإسلام: (وكان متكلمو الشيعة، كهشام بن الحكم، وهشام الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي[٤]، وأمثالهم يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة، فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أن القرآن غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث، حتى يبتدعون في الغلو في الإثبات والتجسيم، والتبعيض والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس)[٥].

وقد ذكر شيخ الإسلام أنه قد اتفقت كلمة من صنف في المقالات على نسبة التجسيم إلى قدماء الشيعة[٦]، فقد استفاض في كتب الفرق، وغيرها عن هشام بن الحكم،

تحقيق: د/ محمد بن عودة السعوي، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٤هـ، صـ٧-١٢.

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية (٢/ ٥٢٥- ٥٤٠).

(٢) نسب هذا الكتاب إليه في ترجمته في السير ١١/ ٥٢٦. طبعت قطعة منه، ولم أجد هذه العبارة فيه فلعلها في الجزء المفقود الذي لم يطبع.

(٣) المنهاج (١/ ٧٣).

(٤) يونس بن عبد الرحمن القمي، رافضي إمامي، وإليه تنسب فرقة اليونسية من الإمامية، قال عنه الصفدي: (كان يونس على مذهب القطعية في الإمامة، ثم إنه أفرط في التشبيه)، توفي سنة ٣٠٨هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٢٩/ ١٨٣)؛ والمقالات للأشعري (صـ٣٥).

(٥) المنهاج (١/ ٧١-٧٢).

(٦) انظر: المنهاج (٢/ ٢٢٠).

ومن تبعه الغلو في الإثبات[١].

ولكن شيوخ الاثني عشرية يدافعون عن هؤلاء الضلال الذين استفاضوا هذا، ويتكلفون تأويل كل ما ينسب إليهم، أو تكذيبه.

حتى قال المجلسي: (لا ريب في جلالة قدر الهشامين، وبراءتهما عن هذين القولين[٢]..ولعل المخالفين نسبوا إليهما هذين القولين معاندةً)[٣].

وقال الشريف المرتضى[٤]: (فأما ما رمي به هشام بن الحكم رحمه الله بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بجسم لا كالأجسام. ولا خلاف في أن هذا القول ليس تشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنه غلط في عبارة يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة.

وأكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة...

فأما الحكاية عنه: أنه ذهب في الله تعالى أنه جسم له حقيقة الأجسام الحاضرة، وحديث الأشبار المدعى عليه فليس نعرفه إلا من حكاية الجاحظ عن النظام، وما هو فيها إلا متهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله، وجملة الأمر: إن المذاهب يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها..

---

(١) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للملطي محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العسقلاني، نشرة المكتبة الأزهرية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، نشر عام ١٣٨٨هـ، صـ٢٤؛ والملل والنحل، للشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نشرة دار المعرفة، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٦هـ، (١/ ٢١٦)؛ والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، للسكسكي عباس بن منصور الحنبلي، نشرة مكتبة المنار، تحقيق: الدكتور/ بسام علي العموش، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ، (صـ٧٢)؛ وانظر: بحث بعنوان: ضوابط توثيق الآراء العقدية ونسبتها لأصحابها "منهج وتطبيقه"، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد قوشتي، نشر في مجلة التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة، العدد الخامس، سنة ١٤٣٣هـ، (صـ١٣٩-١٤٤).

(٢) أي: القول بالتجسم، والقول بالصورة.

(٣) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، للمجلسي محمد باقر، نشرة مؤسسة الوفاء، تحقيق: لجنة برئاسة الحاجّ السيّد محمّد حسين الطباطبائي، الطبعة الثانية المصححة، سنة ١٤٠٣هـ، (٣/ ٢٨٨).

(٤) علي بن الحسين بن موسى بن محمد، رافضي إمامي متكلم، وهو ممن نسب إليه كتاب نهج البلاغة، توفي سنة ٤٣٦هـ. انظر: الفهرست، للطوسي (صـ١٦٤-١٦٥)؛ وتاريخ بغداد (١٣/ ٣٤٤)؛ وتاريخ الإسلام (٩/ ٧٥٥).

ومما يدل على براءة هشام من هذا القرف، ورميه على هذا المعنى الذي يدعونه ما روي عن الصادق عليه السلام في قوله: "لا تزال يا هشام مؤيدًا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك")[1].

وليس الغرض هنا تحقيق القول في هذه القضية بعينها، وإنما قصدت الإشارة إلى ما ذكره من ألف في الفرق من كون التجسيم كان مشتهرًا في الرافضة (وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم، بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف)[2]. إذ إن المهم -والذي يعنينا- هو ما استقر عليه المذهب، إذ هو الذي تولى شيخ الإسلام ابن تيمية الرد عليه في منهاجه.

المرحلة الثانية: مذهبهم الذي استقروا عليه، وهو ما أخذه متأخروهم عن المعتزلة والجهمية؛ حيث تابعوهم في نفي الصفات، فأصبحوا نفاةً للصفات، ويقولون بناء على ذلك: إن الله ليس بجسم، ويقصدون بذلك نفي الصفات عن الله تعالى.

قال الحلي: (البحث الثالث: في أنه تعالى ليس بجسم. أطبق العقلاء على ذلك إلا أهل الظاهر، كداود، والحنابلة كافة، فإنهم قالوا: إنه تعالى جسم يجلس على العرش... وأنه ينزل في كل ليلة .. وحملوا آيات التشبيه على ظواهرها)[3].

وقال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق"[4]: (إذا وصفنا الله -تبارك وتعالى- بصفات

---

(١) الشافي في الإمامة، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، نشرة مؤسسة الصادق، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، الطبعة الثانية، (١/ ٨٣-٨٧)، وقد أطال في الدفاع عنه.

(٢) المنهاج (٢/ ١٠٣)؛ وانظر للاستزادة: الاتجاهات الحشوية في الفكر الإسلامي، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد قوشتي، نشرة دار الفضيلة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ، (صـ٧٤-٨٤).

(٣) نهج الحق وكشف الصدق، للحلي الحسن بن يوسف، نشرة دار الهجرة، تحقيق: عين الله الحسني الأرموي، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٤هـ، (صـ٥٥).

(٤) محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، شيخ الإمامية في عصره، توفي سنة ٣٨١هـ. انظر: رجال النجاشي (٣٨٩-٣٩٢)، والسير (١٦/ ٣٠٣-٣٠٤).

الذات، فإنما ننفي عنه بكل صفة منها ضدها، فمتى قلنا: إنه حيٌّ؛ نفينا عنه ضد الحياة، وهو الموت، ومتى قلنا: إنه عليمٌ؛ نفينا عنه ضد العلم، وهو الجهل، ومتى قلنا: إنه سميعٌ؛ نفينا عنه ضد السمع، وهو الصمم، ومتى قلنا: بصيرٌ؛ نفينا عنه ضد البصر، وهو العمى، ومتى قلنا: عزيزٌ؛ نفينا عنه ضد العزة، وهو الذلة، ومتى قلنا: حكيمٌ؛ نفينا عنه ضد الحكمة، وهو الخطأ، ومتى قلنا: غنيٌّ؛ نفينا عنه ضد الغنى، وهو الفقر، ومتى قلنا: عدلٌ؛ نفينا عنه الجور والظلم، ومتى قلنا: حليمٌ؛ نفينا عنه العجلة، ومتى قلنا: قادرٌ؛ نفينا عنه العجز.

ولو لم نفعل ذلك؛ أثبتنا معه أشياء لم تزل معه، ومتى قلنا: لم يزل حيًّا عليمًا، سميعًا بصيرًا، عزيزًا حكيمًا، غنيًا ملكًا حليمًا، عدلًا كريمًا، فلما جعلنا معنى كل صفة من هذه الصفات –التي هي صفات ذاته– نفي ضدها؛ أثبتنا أن الله لم يزل واحدًا لا شيء معه)(١).

وقال: (والأخبار التي يتوهمها الجهال تشبيهاً لله تعالى بخلقه، فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها.

لأن في القرآن الكريم: ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ ﴾ القصص: ٨٨. ومعنى الوجه: الدِّين، والدين هو الوجه الذي يؤتى الله منه، ويتوجه به إليه.

وفي القرآن: ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ ﴾ القلم: ٤٢. والساق: وجه الأمر وشدته.

وفي القرآن: ﴿ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ الزمر: ٥٦. والجنب: الطاعة.

وفي القرآن: ﴿ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ الحجر: ٢٩. والروح هي: روح مخلوقة جعل الله منها في آدم وعيسى –عليهما السلام–، وإنما قال روحي كما قال بيتي وعبدي، وجنتي وناري، وسمائي وأرضي.

(١) التوحيد، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة دار المعرفة، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، (صـ١٤٨).

وفي القرآن: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤. يعني: نعمة الدنيا، ونعمة الآخرة.

وفي القرآن: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾ الذاريات: ٤٧. والأيد: القوة. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ ﴾ص: ١٧. يعني: ذا القوة.

وفي القرآن: ﴿ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ص: ٧٥. يعني بقدرتي وقوتي)[١].

وقال محمد رضا المظفر[٢]: (ونعتقد أن صفاته تعالى الثبوتية الحقيقية الكمالية، التي تسمى بصفات الجمال والكمال، كالعلم والقدرة، والغنى والإرادة والحياة، هي كلها عين ذاته، ليست هي صفات زائدة عليها، وليس وجودها إلا وجود الذات، فقدرته من حيث الوجود حياته. وحياته قدرته؛ بل هو قادر من حيث هو حي، وحي من حيث هو قادر، لا اثنينية في صفاته ووجودها، وهكذا الحال في سائر صفاته الكمالية.

نعم هي مختلفة في معانيها ومفاهيمها، لا في حقائقها ووجوداتها؛ لأنه لو كانت مختلفة في الوجود، وهي بحسب الفرض قديمة، وواجبة كالذات؛ للزم تعدد واجب الوجود، ولانثلمت الوحدة الحقيقية، وهذا ما ينافي عقيدة التوحيد.

وأما الصفات الثبوتية الإضافية، كالخالقية والرازقية، والتقدم والعلية، فهي ترجع في حقيقتها إلى صفةٍ واحدة حقيقية، وهي القيومية لمخلوقاته، وهي صفة واحدة، تنتزع منها عدة صفات، باعتبار اختلاف الآثار والملاحظات.

وأما الصفات السلبية التي تسمى بصفات الجلال، فهي ترجع جميعها إلى سلبٍ واحد، هو سلب الإمكان عنه، فإن سلب الإمكان لازمه؛ بل معناه سلب الجسمية، والصورة، والحركة، والسكون، والثقل، والخفة، وما إلى ذلك؛ بل سلب كل نقص. ثم إن مرجع سلب

(١) انظر: الاعتقادات، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، (صـ٢٣-٢٤).

(٢) محمد رضا بن محمد بن عبد الله، رافضي إمامي معاصر، توفي سنة ١٣٨٤هـ. انظر: الأعلام (٦/ ١٢٧).

الإمكان في الحقيقة إلى وجوب الوجود، ووجوب الوجود من الصفات الثبوتية الكمالية، فترجع الصفات الجلالية السلبية آخر الأمر إلى صفات الكمالية الثبوتية. والله تعالى واحد من جميع الجهات لا تكثر في ذاته المقدسة، ولا تركيب في حقيقة الواحد الصمد)(١).

فهذه النقول صريحة الدلالة على ما استقر عليه الاعتقاد فيما يتعلق بصفات الله تعالى في المذهب الاثني عشري الرافضي، من القول بالتنزيه على طريقة المعتزلة.

وقد أشار إلى ذلك الأشعري عندما بين أنّ أوائل الشّيعة كانوا مُجسّمة، فقد ذكر عقبه أنّه قد عدل عنه قوم من متأخّريهم إلى التّعطيل(٢).

وهذا يدل على أن التعطيل قد دخل إلى المذهب الاثني عشري في فترةٍ مبكرة.

وقد صرح بتحديد تلك الفترة شيخ الإسلام رحمه الله؛ حيث قال: (ولكن في أواخر المائة الثالثة، دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة، كابن النوبختي(٣)... وأمثاله، وجاء بعد هؤلاء المفيد بن النعمان وأتباعه، ولهذا تجد المصنفين في المقالات، كالأشعري لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم، إلا عن بعض متأخريهم، وإنما يذكرون عن بعض قدمائهم التجسيم، وإثبات القدر وغيره)(٤).

(١) عقائد الإمامية، للشيخ محمد رضا المظفر، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٠هـ، (صـ٢٥-٢٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين، صـ٣٥.

(٣) الحسن بن موسى النوبختي، رافضي إمامي، كان متكلماً فيلسوفاً، صاحب تصانيف، لم أقف على تاريخ ولادته ووفاته، ولكن كلام شيخ الإسلام وغيره يدل على أنه عاش في أواخر القرن الثالث الهجري، وبدايات الرابع، والله أعلم. انظر: السير (١٥/ ٣٢٧)؛ والوافي بالوفيات (١٢/ ١٧٤-١٧٥)؛ والفهرست لابن النديم (صـ٢٢٥-٢٢٦)؛ والفهرست للطوسي (صـ٩٦).

(٤) المنهاج (١/ ٧٢)، و(٢/ ٢٤٢- ٢٤٣، ٥١٣).

المطلب الثالث: استخدامه للمنع في باب الصفات الإلهية:

زعم الرافضي أن إثبات الصفات للباري على طريقة أهل السنة، إنما هو من قبيل التجسيم والتشبيه، فكل من أثبت الصفات فهو مجسم مشبه؛ بل كل من يثبت الصفات فهو يعتقد أن الله جسم!!

وبنى ذلك على مقدمتين: إحداهما: أن إثبات الصفات تجسيم، والأخرى: أن الله ليس بجسم.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله دعوى الرافضي أن أهل السنة مجسمة في مواضع متفرقة من كتابه المنهاج[١]، وذكر أن هذه الدعوى في حقيقتها فرية قديمة رمى الجهمية والمعتزلة بها أهل السنة، فقال: (وأئمة النفاة هم الجهمية من المعتزلة ونحوهم، يجعلون من أثبت الصفات مجسمًا، بناء عندهم على أن الصفات لا تقوم إلا بجسم، ويقولون: إن الجسم مركب من الجواهر المفردة، أو من المادة والصورة)[٢].

فبين أننا لا نسلم له أن أهل السنة يقولون بأن الله جسم، فليس هناك إمام من أئمة السلف يقول عن الله عز وجل : إنه جسم، كما أنه ليس فيهم من يقول: إن الله ليس بجسم.

وإنما نَسب لبعضهم التجسيم من نسب؛ لاعتقادٍ اعتقده في معنى الجسم، ورآه لازمًا لغيره، أو أنه رأى من ينتسب إلى أهل السنة بمفهومهم العام يقول بالتجسيم، فظن أن أهل السنة بالمفهوم الخاص يقولون بذلك، (فلفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة.

وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من

(١) انظر: المصدر السابق، (٢/ ١٠٣-١٢٠)، و(٢/ ١٣٣-١٤٣)، و(٢/ ١٩٨-٢٣٤)، و(٢/ ٥٠٠-٥٣٣)، و(٢/ ٥٥٠-٦٢٧).

(٢) المنهاج، (٢/ ٢٢١-٢٢٢).

الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة.

وهذا الرافضي جعل أهل السنة بالاصطلاح الأول، وهو اصطلاح العامة: كل من ليس برافضي، قالوا: هو من أهل السنة. ثم أخذ ينقل عنهم مقالات لا يقولها إلا بعضهم، مع تحريفه لها، فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الألباب.

وإذا عرف أن مراده بأهل السنة: السنة العامة؛ فهؤلاء متنازعون في إثبات الجسم ونفيه)[١].

وقرر أن مذهب أهل السنة هو عدم إطلاق القول بأن الله جسم، أو ليس بجسم؛ لأنه ليس مأثورًا، لا في كتابٍ ولا سنة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، ولأنه لفظ مجمل في معناه؛ فيدخل فيه حق وباطل، ويحتاج إلى استفصال.

فإن أُريد بالجسم: الموجود القائم بنفسه، المتصف بالصفات؛ فهذا المعنى حق.

وإن أريد غير ذلك من المعاني، كأن يقال: هو المركب، الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة؛ فالله تعالى منزه عن ذلك كله.

(وأما اللفظ فبدعة، نفيًا وإثباتًا، فليس في الكتاب ولا السنة، ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى، لا نفيًا ولا إثباتًا)[٢].

ثم انتقل إلى مقامٍ آخر في الجدل، وهو مقام التنزل في النقاش، فبين أننا لو تنزلنا في الخطاب، وسلمنا له بأن الله ليس بجسم، فإننا لا نسلم له قوله: أن إثبات الصفات تجسيم؛ بل نمنع ذلك، إذ إنه لا دليل عليه، فما الذي يمنع من إثبات الصفات لله تعالى؟!!

فإن زعم أن إثباتها يلزم منه تشبيه للخالق بالأجسام المخلوقة التي نشاهدها تتصف

(١) المصدر السابق، (٢/ ٢٢١).

(٢) المنهاج، (٢/ ١٣٥).

بالصفات.

قيل: لا نسلم لك بهذا -أيضًا-؛ بل نمنعه لأمرين:

أولًا: أن هذا يلزم منه تعطيل الباري عن جميع صفاته المعنوية والخبرية والاختيارية؛ بل يلزمنا نفي وجوده، إذ إن كل مبطل وملحد له أن يحتج علينا وعليكم بذات الحجة.

فالصفاتية يحتجون علينا بأن إثبات الصفات الاختيارية تشبيه للباري بما هو جسم، والمعتزلي يحتج على الصفاتية بأن إثبات الصفات الخبرية تشبيه للباري بما هو جسم، والجهمي سيحتج على المعتزلي بأن إثبات الأسماء تشبيه للباري بما هو جسم!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذلك سائر النفاة، وكل من نفى ما أثبته الله ورسوله بناء على أن إثباته تجسيم، يلزمه فيما أثبته الله ورسوله)[1]. قال: (وهذا لازم لجميع العقلاء، فإن من نفى بعض ما وصف الله به نفسه، كالرضا والغضب، والمحبة والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم.

قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام، والسمع والبصر، مع أن ما تثبته ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما أثبته مثل قولك فيما نفيته، وأثبته الله ورسوله، إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئًا من الصفات.

قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي وعليم وقدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما تثبت للرب من هذه الأسماء مماثلًا لما تثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك ذلك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى؛ بل أقول هي مجاز، أو هي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة.

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو

(١) المصدر السابق، (٢/ ٢١٤).

مماثلًا له) (١).

ثانيًا: أن اتفاق الأسماء لا يلزم منه اتفاق المسميات، وكذلك اتفاق الصفات لا يلزم منه اتفاق الموصوفين بها، ويدل على ذلك ظاهر القرآن والسنة، وصريح العقل، فإن الله تعالى سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بأسماء، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى بعضها صفات خلقه، وليس المسمى كالمسمى.

فسمى نفسه: حيًّا، عليمًا، قديرًا، رءوفًا، رحيمًا، عزيزًا، حكيمًا، سميعًا، بصيرًا، ملكًا، مؤمنًا، جبارًا، متكبرًا.

كقوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾البقرة: ٢٥٥ ، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾ ﴾ الشورى: ٥٠ ، وقال: ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٢٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٢٥ ، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ ﴾ البقرة: ٢٢٨ ، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾ البقرة: ١٤٣ ، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾ النساء: ٥٨ ، وقال: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ﴾الحشر: ٢٣.

وقد سمى بعض عباده بذلك، فقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ الأنعام: ٩٥ ، وقال: ﴿ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾ ﴾ الذاريات: ٢٨ ، وقال: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ الصافات: ١٠١ ، وقال: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ التوبة: ١٢٨ ، وقال: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾ ﴾ الإنسان: ٢ ، وقال: ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ يوسف: ٥١ ، وقال: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ ﴾ الكهف: ٧٩ ، وقال: ﴿ أَفَمَن

(١) المنهاج، (٢/ ١١٥-١١٦).

كَانَ مُؤْمِنًا ﴾ السجدة: ١٨ ، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾ ﴾ غافر: ٣٥.

قال شيخ الإسلام: (ومعلوم أنه لا يماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، ولا الرءوف الرءوف، ولا الرحيم الرحيم، ولا الملك الملك، ولا الجبار الجبار، ولا المتكبر المتكبر... ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم ولا القوة كالقوة ونظائر هذا كثيرة)[١].

وقال: (والمقصود هنا، أن هذا المبتدع وأمثاله من نفاة ما أثبته الله ورسوله لنفسه من معاني الأسماء والصفات، من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من المتفلسفة والرافضة، وغيرهم، لا يعتمدون فيما يقولونه على دليل صحيح، لا سمعي ولا عقلي.

أما السمعيات، فليس معهم نصٌّ واحد يدل على قولهم، لا قطعًا ولا ظاهرًا، ولكن نصوص الكتاب والسنة متظاهرة على نقيض قولهم، ودالة على ذلك أعظم من دلالتها على المعاد والملائكة، وغير ذلك مما أخبر الله به رسوله)[٢].

(١) المصدر السابق، (٢/ ١١٣-١١٥).

(٢) المنهاج (٢/ ١٥٢).

المبحث الثاني:
استخدامه للمنع في مسألة إمامة علي رضي الله عنه:

المطلب الأول: مذهب أهل السنة في إمامة علي رضي الله عنه:

اتفق أهل السنة على أن أحق الناس بالخلافة بعد عثمان رضي الله عنه هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما اتفقوا على أنه خليفةٌ راشد، ثبتت خلافته ببيعة من بايعه من الصحابة، وغيرهم.

قال الحافظ الإسماعيلي -حاكيًا عقيدة أهل السنة-[1]: (ويثبتون خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ثم خلافة عمر رضي الله عنه، ثم خلافة عثمان رضي الله عنه، ثم خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ببيعة من بايع .. مع سابقته وفضله)[2].

وقال ابن جرير: (وكذلك نقول: فأفضل أصحابه صلى الله عليه وسلم: الصديق أبو بكر رضي الله عنه، ثم الفاروق بعده عمر، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم أجمعين)[3].

وقال شارح الطحاوية: (ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنه لما قتل عثمان، وبايع الناس عليًّا؛ صار إمامًا حقًّا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، محدث وفقيه شافعي، توفي سنة ٣٧١هـ. انظر: تاريخ جرجان، للجرجاني حمزة بن يوسف السهمي القرشي، نشرة دار عالم الكتب، بإشراف الدكتور/ محمد عبد المعيد خان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ، (صـ١٠٨-١١٦)؛ وطبقات الشافعية، للسبكي (٣/ ٧-٨).

(٢) اعتقاد أهل السنة، للحافظ الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم الشافعي، نشرة دار ابن حزم، تحقيق: جمال عزون، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، صـــ(٥١-٥٢).

(٣) صريح السنة، لابن جرير الطبري، نشرة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٦ هــ، صـ(٣٢).

حديث سفينة، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنةً، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء »[1])[2].

قال عبد الله بن أحمد: (قلت لأبي: إن قومًا يقولون: إنه ليس بخليفة[3]، قال: هذا قول سوء رديء، فقال: أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون له: يا أمير المؤمنين، أفنكذبهم؟!، وقد حج وقطع ورجم، فيكون هذا إلا خليفة)[4]. بل قال: (من لم يربع بعلي رضي الله عنه في الخلافة؛ فهو أضل من حمار أهله)[5]. وأمر بهجرانه، ونهى عن مناكحته، وذهب إلى تبديع من توقف في خلافته[6].

قال شيخ الإسلام: (وليس في الصحابة بعدهم[7] من هو أفضل منه[8]، ولا يتنازع طائفة من المسلمين بعد خلافة عثمان في أنه ليس في جيش علي أفضل منه، ولم تفضل طائفة معروفة عليه طلحة والزبير، فضلًا أن يفضل عليه معاوية)[9].

وقال: (وهم[10] متفقون على وجوب موالاته ومحبته، وهم من أشد الناس ذبًّا عنه،

---

(١) أخرجه أبو داد في السنن (كتاب السنة/ باب الخلفاء/ برقم: ٤٦٤٦ و ٤٦٤٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ، الأذرعي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، والدكتور عبد الله بن المحسن التركي، الطبعة الثانية- الإصدار الثاني، سنة ١٤٢٤هـ، (٢/ ٧٣٢).

(٣) أي: علي بن أبي طالب (رضي الله عنه).

(٤) السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ، نشرة دار ابن القيم، تحقيق: الدكتور: محمد بن سعيد القحطاني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ، (٢/ ٥٧٤).

(٥) الفتاوى (٤/ ٤٧٩). هل هذا القول موجود في كتب متقدمة أو لا؟

(٦) انظر: الفتاوى (٤/ ٤٣٨). هل هذا القول موجود في كتب متقدمة أو لا؟

(٧) أي: بعد أبي بكر وعمر وعثمان.

(٨) أي: من علي.

(٩) المنهاج (٦/ ٣٣٠).

(١٠) أي: أهل السنة.

وردًا على من يطعن عليه من الخوارج، وغيرهم من النواصب ..

وكتب أهل السنة من جميع الطوائف، مملوءة بذكر فضائله ومناقبه، وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق، وهم ينكرون على من سبه، وكارهون لذلك ... بل هم كلهم متفقون على أنه أجل قدرًا، وأحق بالإمامة، وأفضل عند الله، وعند رسوله، وعند المؤمنين، من معاوية وأبيه وأخيه ..، وعلي أفضل ممن هو أفضل من معاوية رضي الله عنه، فالسابقون الأولون الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح، وفي هؤلاء خلق كثير أفضل من معاوية، وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم، وعلي أفضل جمهور الذين بايعوا تحت الشجرة؛ بل هو أفضل منهم كلهم إلا الثلاثة، فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحدًا غير الثلاثة؛ بل يفضلونه على جمهور أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، وعلى السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار)[١].

فلا خلاف بين أهل السنة في فضل علي رضي الله عنه، وأنه خليفةٌ راشد، ولكنهم يقدمون الثلاثة عليه، ويعتقدون أنهم أفضل منه، وأحق بالإمامة.

ويقولون: نحن نقرر ذلك في عثمان رضي الله عنه، فإذا ثبت أن عثمان مقدم على علي رضي الله عنه؛ كان تقدم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما عليه بطريق الأولى؛ لأن تقديم أبي بكر وعمر على عثمان أمر معلوم، لا خلاف فيه؛ بل كانت الشيعة الأولى لا يشكون في تقديم أبي بكر وعمر على علي[٢].

وعليه، فنقول: إن جمهور أهل السنة على تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما، وعليه استقر مذهب أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما عثمان فكثيرٌ من الناس يفضل عليه عليًّا، وهذا قول كثير من الكوفيين وغيرهم، وهو القول الأول للثوري، ثم رجع عنه.

---

(١) المنهاج (٤/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) انظر: المنهاج (١/ ١٣- ١٤).

وطائفة أخرى لا تفضل أحدهما على صاحبه...

وأما جمهور الناس ففضلوا عثمان، وعليه استقر أمر أهل السنة، وهو مذهب أهل الحديث، ومشايخ الزهد والتصوف، وأئمة الفقهاء، كالشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، وإحدى الروايتين عن مالك، وعليها أصحابه.

قال مالك: لا أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخض فيها(١). وهو أيضًا مذهب جماهير أهل الكلام الكرامية، والكلابية، والأشعرية، والمعتزلة)(٢).

وقال أيوب السختياني: (من لم يقدم عثمان على علي؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار)(٣)، وقال الإمام أحمد: (فكل من قدم عليًّا على عثمان؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار)(٤)؛ لأنهم اتفقوا على تقديم عثمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا تنازعوا فيمن لم يقدم عثمان هل يعد مبتدعاً؟ على قولين هما روايتان عن أحمد(٥) (٦). وقال في موضع آخر: (لكن المنصوص عن أحمد تبديع من توقف في خلافة علي)(٧).

ودليل ما ذهب إليه الجمهور، واستقر عليه الأمر عند أهل السنة: الأثر، والإجماع.

أما الأثر: فقد جاء عن ابن عمر ﵄ أنه قال: (كنا نقول ورسول الله ﷺ حي

---

(١) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي له، نشرة مكتبة دار التراث، تحقيق: أحمد صقر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ، (١/ ٥٢٠).

(٢) المنهاج (٨/ ٢٢٤ -٢٢٥).

(٣) انظر: المنهاج (١/ ٥٣٣-٥٣٤)، و(٢/ ٧٣-٧٤)، و(٦/ ١٥٣)، و(٨/ ٢٢٥).

(٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، نشرة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٤-١٤٠٠هـ، (٢/ ١٧١).

(٥) انظر: السنة، للخلال أحمد بن محمد بن هارون الحنبلي، نشرة دار الراية – الرياض، تحقيق: د/ عطية الزهراني، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ، (٢/ ٣٧٨-٣٨٢).

(٦) المنهاج (٨/ ٢٢٥).

(٧) الفتاوى (٤/ ٤٣٨).

أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان)[(١)].

وأما الإجماع: فقصة أهل الشورى الذين اختارهم عمر رضي الله عنه، والقصة مشهورة، وفيها أن عبد الرحمن بن عوف مكث ثلاثة أيام -حلف أنه لم ينم فيها كبير نوم- يشاور المسلمين، وكان في المدينة أهل الحل والعقد، وقد اتفقوا جميعهم على مبايعة عثمان رضي الله عنه[(٢)] بلا خوف، ولا طمع، (فيلزم أن يكون عثمان هو الأحق، ومن كان هو الأحق كان هو الأفضل، فإن أفضل الخلق من كان أحق أن يقوم مقام رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر.

وإنما قلنا يلزم أن يكون هو الأحق؛ لأنه لو لم يكن ذلك للزم إما جهلهم، وإما ظلمهم، فإنه إذا لم يكن أحق، وكان غيره أحق، فإن لم يعلموا ذلك كانوا جهالًا، وإن علموه وعدلوا عن الأحق إلى غيره كانوا ظلمة، فتبين أن عثمان إن لم يكن أحق لزم إما جهلهم، وإما ظلمهم، وكلاهما منتف)[(٣)].

فمذهب أهل السنة والجماعة أن أحق الناس بالخلافة بعد الثلاثة هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أفضل الصحابة بعدهم رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (فضائل أبي بكر الصديق -رحمه الله عليه ورضوانه-، برقم: ٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦و٥٧و٥٨و ٦٢و٦٣و٦٤)، و(فضائل عثمان بن عفان س/ برقم٨٥٧)؛ وأبو داود في السنن (كتاب السنة/ باب في التفضيل/ برقم ٤٦٢٨)، وأصله في صحيح البخاري (كتاب أصحاب النبي ن/ باب فضل أبي بكر بعد النبي ن/ برقم ٣٦٥٥)، و(باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي س/ برقم ٣٦٩٧).

(٢) القصة أصلها في صحيح البخاري في (كتاب أصحاب النبي ن/ باب: قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان وفيه مقتل عمر بن الخطاب م)، وفي (كتاب الأحكام/ باب: كيف يبايع الإمام الناس)، وقد فصل ذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٢٠٨-٢١٤).

(٣) المنهاج (٨/ ٢٢٦).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثناعشرية في إمامة علي رضي الله عنه:

يذهب الرافضة الاثنا عشرية إلى أن الإمام بعد النبي صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بلا فصل، ولا يرون إمامة الخلفاء الثلاثة، ويقدحون فيها، ويقولون ببطلان إمامة من تقدم على علي.

وقد عقد الحلي في رسالته فصلًا يبين فيه -بزعمه- أن من تقدم عليًا لم يكن إمامًا(١)، ورسالته جلها في تثبيت إمامة علي خاصة.

وبناء عليه ترى الإمامية أن الإمامة سلبت من علي بمؤامرة دبرها جماعة من الصحابة، من بينهم: أبو بكر، وعمر(٢).

وفي تقرير ذلك يقول قال المفيد: (واتفقت الإمامية على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف أمير المؤمنين في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك فقد دفع فرضًا من الدين)(٣).

وقال: (واتفقت الإمامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين ضلال فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عن مقام رسول الله -صلوات الله عليه وآله- عصاة ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون)(٤).

---

(١) انظر: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، للحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، نشرة مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، تحقيق الأستاذ/ عبد الرحيم مبارك، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ، (صـ١٧٩-١٨٢).

(٢) انظر: الكافي، للكليني محمد بن يعقوب الرازي، نشرة دار الحديث، تحقيق: قسم إحياء التراث بمركز بحوث دار الحديث، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٩هـ، (٩/ ٢٣٧).

(٣) أوائل المقالات، للمفيد محمد بن محمد النعمان العكبري البغدادي، نشرة المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، (صـ٤٠).

(٤) أوائل المقالات، (صـ٤١-٤٢).

وقال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق": (واعتقادنا أن حجج الله تعالى على خلقه بعد نبيه محمد -صلى الله عليه وآله وسلم-: الأئمة الاثنا عشر، أولهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)[١].

وقد استدلوا على ذلك بأدلةٍ كثيرة، وقد ناقشها شيخ الإسلام ابن تيمية مناقشة تفصيلية في كتابه المنهاج.

المطلب الثالث: استخدامه للمنع في إمامة علي رضي الله عنه:

استدل الرافضي عند تقريره لإمامة علي رضي الله عنه بعدة أدلة، ومما استدل به دلالة الحال، فهو يزعم أن الحال التي كان عليها علي رضي الله عنه هي أكمل الأحوال وأفضلها، وبناء على ذلك فيلزم أن يكون هو الإمام الذي تجب مبايعته لا غيره، ومن جملة ما ذكره في هذا الجانب: أن الإمام ينبغي أن يكون هو الأعلم، وأعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي، واستدل على المقدمة الثانية بعدة أدلة، ثم صرح بالنتيجة فقال: (وإذا كان أعلم؛ وجب أن يكون هو الإمام)[٢].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك من عدة أوجه[٣]، كان أبرزها: هو المنع للمقدمة الثانية، ولأدلتها.

فبين أن أهل السنة يمنعون المقدمة الثانية، فلا يسلمون أن عليًّا هو أعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل يقولون: إن أعلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر، ثم عمر[٤].

ولم يكن منعه رحمه الله لهذه المقدمة منعًا مجردًا؛ بل قد ذكر له عدة مستندات.

(١) الاعتقادات، (صـ٩٣).

(٢) منهاج الكرامة، (صـ١٦٤).

(٣) انظر: المنهاج (٧/ ٥٠٠-٥٣٦)، و(٨/ ٥-٧٤).

(٤) انظر: المنهاج (٧/ ٥٠٠).

أحدها: أنه قد حكى غير واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلم الصحابة[١]؛ بل قد جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: (كان أبو بكر أعلمنا)[٢].

الثاني: أنه لم يكن أحدٌ من الصحابة يقضي ويخطب ويفتي بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر رضي الله عنه.

الثالث: أن الصحابة –رضوان الله عليهم أجمعين– لم يتنازعوا في زمن أبي بكر في شيء من أمر دينهم، إلا وبين لهم أبو بكر الحكم، فارتفع النزاع، فقد شكوا في موت النبي صلى الله عليه وسلم؛ فبينه أبو بكر[٣]، ثم شكوا في موضع دفنه فبينه[٤]، وفي ميراثه[١]، وفي تجهيز وإرسال جيش

(١) قال شيخ الإسلام: (منهم الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروزي أحد أئمة الشافعية، و ذكر في كتابه تقويم الأدلة)، المنهاج (٧/ ٥٠٢).

(٢) عن أبي سعيد الخدري س قال: خطب النبي ن فقال: «إن الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده؛ فاختار ما عند الله». فبكى أبو بكر الصديق س، فقلت في نفسي: ما يبكي هذا الشيخ؟ إن يكن الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله، فكان رسول الله ن هو العبد، وكان أبو بكر أعلمنا، قال: «يا أبا بكر، لا تبك، إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذًا خليلًا من أمتي؛ لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد باب إلا سد، إلا باب أبي بكر». أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له في (كتاب: الصلاة/ أبواب استقبال القبلة، باب: الخوخة والممر في المسجد، حديث رقم: ٤٥٤)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم / باب من فضائل أبي بكر الصديق س).

(٣) أخرجها البخاري في صحيحه، (كتاب أصحاب النبي / باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «لو كنت متخذاً خليلاً») عن عائشة، زوج النبي، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مات وأبو بكر بالسنح، – قال: إسماعيل يعني بالعالية – فقام عمر يقول: والله ما مات رسول الله، قالت: وقال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله، فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله؛ فقبله، قال: بأبي أنت وأمي، طبت حياً وميتاً، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتتين أبداً، ثم خرج فقال: أيها الحالف على رسلك، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه، وقال: ألا من كان يعبد محمداً ن فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، وقال: {إنك ميت وإنهم ميتون}، وقال: {وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين}، قال: فنشج الناس يبكون..الحديث.

(٤) قال ابن كثير في البداية والنهاية(٨/ ١٣٨): (وقد كان المسلمون اختلفوا في دفنه، فقال قائل: ندفنه في مسجده. وقال قائل: ندفنه مع أصحابه. فقال أبو بكر: إني سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: «ما قبض نبي إلا دفن

أسامة(٢)، وفي قتال مانعي الزكاة(٣)، فبين لهم كل ذلك، وغيرها من المسائل.

الرابع: أنه لم يحفظ لأبي بكر قول واحد يخالف نصًّا، بخلاف علي، فقد أفتى في غير

حيث قبض»، فرفع فراش رسول الله الذي توفي فيه؛ فحفروا له تحته). وقول أبي بكر أخرجه الترمذي في جامعه في (أبواب الجنائز عن رسول الله / باب ما جاء في دفن النبي حيث قبض) عن عائشة، قالت: (لما قبض رسول الله – صلى الله عليه وسلم– اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– شيئاً ما نسيته، قال: ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه، ادفنوه في موضع فراشه).

(١) قال ابن كثير في البداية والنهاية(٨/ ١٣٨): (كان سهم النبي الذي أصاب مع المسلمين مما قسم بخيبر وفدك بكمالها – وهي طائفة كبيرة من أرض خيبر نزلوا من شدة رعبهم منه، صلوات الله وسلامه عليه فصالحوه – وأموال بني النضير .. مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت هذه الأموال لرسول الله خاصة، وكان يعزل منها نفقة أهله لسنة، ثم يجعل ما بقي مجعل مال الله، يصرفه في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين، فلما مات، صلوات الله وسلامه عليه، اعتقدت فاطمة وأزواج النبي ن – أو أكثرهن – أن هذه الأراضي تكون موروثة عنه، ولم يبلغهن ما ثبت عنه من قوله ن: " نحن معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه فهو صدقة ". ولما طلبت فاطمة وأزواج النبي ن والعباس نصيبهم من ذلك، وسألوا الصديق أن يسلمه إليهم، ذكر لهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نورث، ما تركنا فهو صدقة ".»).

(٢) لما رجع ن من حجة الوداع جهز جيشاً إلى الشام وأمر عليهم أسامة بن زيد م، ولكنهم لم يسيروا إلى الشام لمرض النبي ن، فلما توفي ن واستخلف أبو بكر وارتد فئام من العرب عن الإسلام، فأشار كثير من الناس على الصديق أن لا ينفذ جيش أسامة لاحتياجه إليه فيما هو أهم الآن، وكان من جملة من أشار بذلك عمر بن الخطاب، فامتنع الصديق من ذلك، وأبى أشد الإباء إلا أن ينفذ جيش أسامة، وقال: والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله ن، ولو أن الطير تخطفنا، والسباع من حول المدينة، ولو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين. فكان خروج الجيش في ذلك الوقت من أكبر المصالح، حيث إنه لا يمر بقبيلة تريد الارتداد إلا قالوا: لولا أن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم. فلقوا الروم فهزموهم وقتلوهم، ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام. انظر: البداية والنهاية(٩/ ٤٢٠–٤٢٤).

(٣) لما ارتدت أحياء من العرب عن الإسلام عزم أبو بكر س على قتالهم، فأشار عليه بعض الصحابة بترك ذلك، وأن يتألفهم، وعارضه جماعة منهم عمر س فقالوا: علام تقاتل الناس وقد قال رسول الله ن: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» "؟ فامتنع الصديق من ذلك وأباه، وقال: والله لو منعوني عناقاً – وفي رواية: عقالاً – كانوا يؤدونه إلى رسول الله ن، لأقاتلنهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق. انظر: البداية والنهاية (٩/ ٤٣٧–٤٣٨).

مسألة بقول هو خلاف ما قضى به الرسول ﷺ[١].

قال شيخ الإسلام: (وكتاب أبي بكر في الصدقات[٢] أصح الكتب وآخرها، ولهذا عمل به عامة الفقهاء، وغيره في كتابه ما هو متقدم منسوخ، فدل على أن أبا بكر أعلم بالسنة الناسخة)[٣].

الخامس: أن النبي ﷺ إذا شاور أصحابه يقدم في الشورى أبا بكر وعمر، كما في قصة استشارته في أسارى بدر[٤]، وغير ذلك.

السادس: أن النبي ﷺ قد أرشد أصحابه إلى الاقتداء بأبي بكر، فقد جاء في السنن عنه ﷺ أنه قال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»[٥]، ولم يحصل هذا لغيرهما؛

---

(١) انظر: المنهاج (٧/ ٥٠٢)، وانظر في الرسالة مطلب: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عمر.

(٢) أخرجه البخاري في (كتاب الزكاة/ باب زكاة الغنم) عن أنس أن أبا بكر ، كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: (بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلها من المسلمين على وجهها؛ فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة إذا بلغت خمسًا وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنت مخاض أنثى...) الحديث.

(٣) المنهاج (٧/ ٥٠٨).

(٤) جاء في صحيح مسلم في (كتاب الجهاد والسير/ باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم): عن عبد الله بن عباس م قال: حدثني عمر بن الخطاب س قال: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ن إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاث مائة وتسعة عشر رجلاً...فقتلوا يومئذ سبعين، وأسروا سبعين، قال أبو زميل، قال ابن عباس: فلما أسروا الأسارى، قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لأبي بكر، وعمر: « ما ترون في هؤلاء الأسارى؟» فقال أبو بكر: يا نبي الله، هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «ما ترى يا ابن الخطاب؟» قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم...الحديث.

(٥) أخرجه أحمد في المسند (حديث حذيفة بن اليمان عن النبي –صلى الله عليه وسلم–/ برقم ٢٣٢٤٥)؛ والترمذي في (أبواب المناقب عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–/ باب مناقب أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، واسمه عبد الله بن عثمان، ولقبه عتيق/ برقم ٣٦٦٢)، وقال: هذا حديث حسن.

بل ثبت عنه ﷺ أنه قال: «وإن يطع الناس أبا بكر وعمر؛ يرشدوا»[١].

قال شيخ الإسلام: (وأيضًا فإن الصديق استخلفه النبي ﷺ على الصلاة التي هي عمود الإسلام، وعلى إقامة المناسك قبل أن يحج النبي ﷺ، فنادى: «أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»، وأردفه بعلي، فقال: أمير أم مأمور؟ فقال: بل مأمور، فأمَّر أبا بكر على علي، فكان ممن أمره النبي ﷺ أن يسمع ويطيع لأبي بكر[٢])[٣].

السابع: أن أبا بكر رضي الله عنه أكثر اختصاصًا بالنبي ﷺ من سائر الصحابة، وهذا أمر مشهور، وكثرة الاختصاص والصحبة تقتضي أنه أحق بوصف العلم من غيره.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في (في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب قضاء الصلاة الفائتة) مطولاً؛ وأحمد في المسند (تتمة مسند الأنصار/ حديث أبي قتادة الأنصاري/ برقم ٢٢٥٤٦)، واللفظ لأحمد.

(٢) أخرجه البخاري في (كتاب الصلاة/ باب ما يستر من العورة/ برقم ٣٦٢)؛ وانظر: سيرة ابن هشام (٤/ ١٩٠).

(٣) المنهاج (٧/ ٥٠٨).

المبحث الثالث:

استخدامه للمنع في مسألة النص على الإمامة:

المطلب الأول: مذهب السلف في مسألة النص على الإمامة(١):

المراد بهذه المسألة هو: هل عين النبي ﷺ الإمام من بعده؟ أو أنه مات من غير أن يوصي بالأمر لأحد من أصحابه؟

تُعد هذه المسائل واحدة من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة، وذهبوا فيها إلى قولين(٢):

القول الأول: إن النبي ﷺ لم ينص على الخليفة بعده، ولم يستخلف أحدًا من أصحابه، لا أبا بكر، ولا غيره.

القول الثاني: إن النبي ﷺ نص على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وعهد إليه بالأمر من بعده، واستخلفه على أمور الناس.

وافترق أصحاب هذا القول الثاني إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: ذهبت إلى أن النص على خلافته كان نصًّا خفيًّا، أي: إن النبي ﷺ دل المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمورٍ متعددة من أقواله وأفعاله، وعزم على أن يكتب بذلك عهدًا، ثم ترك الكتابة اكتفاء بما علم أن الله يختاره، وأن المؤمنين يجتمعون عليه.

ونسب شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول إلى الحسن البصري، وجماعة من أهل الحديث، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها القاضي أبو يعلى(١)، وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية(٢).

---

(١) انظر: الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن عمر الدميجي، نشرة دار طيبة، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٧هـ، (صـ١٢٧-١٤٨).

(٢) انظر: المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنبلي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، نشرة دار المشرق، تحقيق الدكتور/ وديع زيدان حداد، (صـ٢٢٣)؛ والفصل لابن حزم (٤/ ١٧٦)؛ والمنهاج (١/ ٤٨٦)، والفتاوى لابن تيمية (٣٥/ ٤٧)؛ وشرح العقدية الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧١٢).

والطائفة الأخرى: ذهبت إلى أن النبي ﷺ نص على خلافة أبي بكر نصًّا جليًّا، وقطع البيان على عينه حتمًا، وهو قول جماعة من أهل الحديث، واختاره طائفة من الحنابلة –كما ذكر ذلك ابن حامد–[٣]، وإليه ذهب ابن حزم الظاهري[٤].

واستدل من قال بالنص الخفي على ذلك بعدة أدلة، منها[٥]:

أولًا: تقديم النبي ﷺ له في الصلاة، فقد جاء عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: مرض النبي ﷺ، فاشتد مرضه، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت عائشة رضي الله عنها: (إنه رجلٌ رقيق، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس)، قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، فعادت. فقال: «مري أبا بكر فليصل بالناس، فإنكن صواحب يوسف». فأتاه الرسول؛ فصلى بالناس في حياة النبي ﷺ[٦].

---

(١) انظر: المعتمد في أصول الدين، لأبي يعلى (صـ ٢٢٦)؛ والمنهاج (١/ ٤٨٦)؛ وشرح العقدية الطحاوية، لابن أبي العز (٢/ ٧١٢).

(٢) انظر: المنهاج (١/ ٥١٦-٥٢٦).

(٣) انظر: المنهاج (١/ ٤٨٨). وابن حامد هو: الحسن بن حامد بن علي البغدادي، شيخ الحنابلة في زمانه، توفي سنة ٤٠٣هـ، له: الجامع في المذهب، في أربعمائة جزء، وله كتاب في أصول الدين وقد نقل منه شيخ الإسلام في الفتاوى (٦/ ١٦٢)، وأما قوله في مسألة النص على الإمامة فنقله عنه، ولكنه لم يصرح بكتاب ابن حامد؛ فلعله هو. وانظر ترجمته في: طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، نشرة الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، سنة ١٤١٩هـ (٣/ ٣٠٩-٣٢١)؛ والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ، (١/ ٣١٩-٣٢٠).

(٤) انظر: الفصل (٤/ ١٧٦)؛ وشرح العقدية الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧١٢).

(٥) انظر: الفصل (٤/ ١٧٦-١٧٩)؛ وشرح العقدية الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧١٢-٧٢٢)؛ وتاريخ الخلفاء، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة دار المنهاج، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ، (صـ١٤٢-١٥٠).

(٦) أخرجه البخاري في (أبواب صلاة الجماعة والإمام، باب: حد المريض أن يشهد الجماعة، برقم: ٦٣٣)، و في (كتاب الأذان/ باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، حديث رقم: ٦٤٤)؛ وأخرجه مسلم في (كتاب الصلاة / باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس

قال المروذي[١]: (قيل لأبي عبد الله[٢]: قول النبي ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم»[٣]، فلما مرض رسول الله ﷺ قال: « قدموا أبا بكر يصلي بالناس»، وقد كان في القوم من هو أقرأ من أبي بكر؟ فقال أبو عبد الله: إنما أراد الخلافة)[٤].

وقال السيوطي: (قال العلماء: في هذا الحديث أوضح دلالة عل أن الصديق أفضل الصحابة على الإطلاق، وأحقهم بالخلافة، وأولاهم بالإمامة)[٥].

ثانيًا: ما جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ لما خطب قرب وفاته، وقال: «إن الله خيَّر عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده؛ فاختار ما عند الله...» الحديث. وفي آخره «ولا يبقين باب إلا سد، إلا باب أبي بكر»، وفي لفظ: «لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت، إلا خوخة أبي بكر »[٦].

قال السيوطي: (قال العلماء: هذا إشارة إلى الخلافة)[٧].

كما استدلوا بالأحاديث التي استدل بها من قال بالنص الجلي.

لعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام، حديث رقم: ٤١٨).

(١) أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز الحنبلي، صاحب الإمام أحمد، وكان الإمام يقدمه على جميع أصحابه، وقد نقل عنه مسائل كثيرة. توفي سنة ٢٧٥هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٣٧-١٥١)؛ والمقصد الأرشد (١/ ١٥٦-١٥٨).

(٢) يعني: الإمام أحمد بن حنبل.

(٣) أخرجه مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب من أحق بالإمامة، برقم: ٦٧٣).

(٤) السنة للخلال (١/ ٣٠١).

(٥) تاريخ الخلفاء، ص (١٤٥) .

(٦) سبق تخريجه.

(٧) تاريخ الخلفاء، صـ(١٤٣) .

وقد استدل من قال بالنص الجلي على ذلك بعدة أدلة، منها:

أولًا: ما جاء عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تقول الموت، قال عليه السلام: «إن لم تجديني؛ فأتي أبا بكر»(١).

قال ابن حزم: (وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر)(٢). وقال ابن حامد: (وذلك نص على إمامته)(٣).

ثانياً: ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابًا، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر »(٤).

قال ابن حزم: (فهذا نص جلي على استخلافه –عليه الصلاة والسلام– أبا بكر على ولاية الأمة بعده)(٥).

ثالثاً: ما جاء عن أنس رضي الله عنه قال: (بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ فأتيته فسألته، فقال: «إلى أبي بكر»

(١) أخرجه البخاري في (كتاب أصحاب النبي/ باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: «لو كنت متخذا خليلا») واللفظ له، برقم: ٣٦٥٩)؛ وأخرجه مسلم في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم/ باب من فضائل أبي بكر الصديق س، برقم: ٤٥٢٤).

(٢) الفصل (٤/ ١٧٧) .

(٣) المنهاج (١/ ٤٨٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب المرضى / باب قول المريض: إني وجع، أو وا رأساه، أو اشتد بي الوجع، برقم: ٥٦٦٦)؛ وأخرجه مسلم واللفظ له في صحيحه في(كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم / باب من فضائل أبي بكر الصديق س، برقم: ٢٣٨٧).

(٥) الفصل (١/ ١٧٧) .

فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بأبي بكر حدث فإلى من؟ فأتيته فسألته، فقال: «إلى عمر» فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بعمر حدث، فإلى من؟ فأتيته فسألته، فقال: «إلى عثمان» فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بعثمان حدث فإلى من؟ فأتيته فسألته، فقال: «إن حدث بعثمان حدث فتبًّا لكم الدهر تبًّا »)(١).

والمقصود هنا: أن طائفة من أهل السنة يقولون: إن خلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت بالنص، وهم يسندون ذلك إلى أحاديث معروفة صحيحة، قال ابن تيمية: (قلت: والكلام في تثبيت خلافة أبي بكر وغيره مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما المقصود هنا البيان لكلام الناس في خلافته: هل حصل عليها نص جلي؟ أو نص خفي؟ وهل ثبتت بذلك أو بالاختيار من أهل الحل والعقد؟

فقد تبين أن كثيرًا من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي، وحينئذ فقد بطل قدح الرافضي في أهل السنة بقوله: إنهم يقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على إمامة أحد، وأنه مات من غير وصية، وذلك أن هذا القول لم يقله جميعهم، فإن كان حقًّا؛ فقد قاله بعضهم، وإن كان الحق هو نقيضه؛ فقد قال بعضهم ذلك. فعلى التقديرين لم يخرج الحق عن أهل السنة)(٢).

(١) أخرجه الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الضبي في المستدرك على الصحيحين، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ، (٣/ ٨٢)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) المنهاج (١/ ٤٩٩–٥٠٠)، وانظر: المنهاج (١/ ٥٠٥– ٥٢٥)، و(٤/ ٣٦٥– ٣٦٦)، و(٧/ ٣٤١– ٣٤٢)، و(٨/ ٥٧٥ – ٥٨٢).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في مسألة النص على الإمامة:

الرافضة الاثنا عشرية يعتقدون –كما سبق بيانه– أن الإمام بعد النبي ﷺ هو علي بن أبي طالب، لا عن طريق بيان منزلته ومكانته، وأنه أفضل الصحابة –عندهم– فقط؛ بل يدعون أمرًا هو أعظم من ذلك، ألا وهو أنهم يدعون أنه هو الإمام بعد رسول الله ﷺ عن طريق النص عليه بالاسم، والتعيين المباشر، فذهبوا إلى أن النبي ﷺ عين عليًّا للإمامة من بعده، وهو بدوره يعين مَنْ بعدَه بوصيته من النبي ﷺ[(١)].

يقول سعد القمي[(٢)] –حاكيًا مقالة طائفته–: (وأن النبي ﷺ نص عليه، وأشار إليه باسمه ونسبه، وعينه وقلد الأمة إمامته، وأقامه ونصبه لهم علمًا، وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيه وخليفته، ووزيره في مواطن كثيرة)[(٣)].

ويقول المفيد: (واتفقت الإمامية على أن رسول الله ﷺ استخلف أمير المؤمنين في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته...

واتفقت الإمامية على أن النبي ﷺ نص على إمامة الحسن والحسين بعد أمير المؤمنين، وأن أمير المؤمنين أيضًا نص عليهما كما نص الرسول ﷺ.

واتفقت الإمامية على أن رسول الله –صلى الله عليه وآله– نصَّ على علي بن الحسين)[(٤)].

وقال الحلي: (ذهبت الإمامية كافة: إلى أن الإمام بعد رسول الله –صلى الله عليه وآله– هو علي بن أبي طالب.

---

(١) انظر: الكافي (١/ ٦٨٨-٧٠٨).

(٢) سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، من محدثي الرافضة الإمامية، توفي سنة ٣٠١هـ وقيل غير ذلك. انظر: الفهرست للطوسي (صـ١٣٥-١٣٦)؛ ورجال النجاشي (صـ١٧٧-١٧٨).

(٣) المقالات والفرق، للقمي سعد بن عبد الله الأشعري، نشرة مؤسسة مطبوعاتي عطائي، تحقيق: الدكتور/ محمد جواد مشكور، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣١هـ، (صـ١٦).

(٤) أوائل المقالات (صـ٤٠-٤١).

وقالت السنة: إنه أبو بكر بن أبي قحافة، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب.

وخالفوا المعقول والمنقول.

أما المعقول: فهي الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين من حيث العقل.. وأما المنقول: فالقرآن، والسنة المتواترة)[(١)]. ثم شرع في ذكر النصوص من القرآن والسنة الدالة بزعمه على إمامة علي رضي الله عنه.

وقال محمد رضا المظفر: (٢٩- عقيدتنا في أن الإمامة بالنص. نعتقد أن الإمامة كالنبوة، لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان رسوله، أو لسان الإمام المنصوب بالنص؛ إذا أراد أن ينص على الإمام من بعده...

ونعتقد أن النبي –صلى الله عليه وآله وسلم- نص على خليفته، والإمام في البرية من بعده، فعين ابن عمه عليًّا بن أبي طالب أميرًا للمؤمنين، وأمينًا للوحي، وإمامًا للخلق...

ثم إنه عليه السلام نص على إمامة الحسن والحسين، والحسين نص على إمامة ولده علي زين العابدين، وهكذا إمامًا بعد إمام، ينص المتقدم منهم على المتأخر)[(٢)].

وقد تنوعت أدلتهم على قولهم هذا؛ فقد ذكر الحلي -في رسالته التي رد عليها شيخ الإسلام ابن تيمية- أن الأدلة على ذلك كثيرة لا تحصى، لكنه أرجعها إلى أربعة أدلة كلية، الدليل الأول: الدليل العقلي، والدليل الثاني: النص القرآني، والدليل الثالث: النص النبوي، والدليل الرابع: دليل الواقع والحال[(٣)]، وأسهب في ذكر الأدلة الجزئية المندرجة تحت كل دليل كلي، وقد تتبعها شيخ الإسلام بالرد في كتابه المنهاج.

---

(١) نهج الحق (صـ١٧١-١٧٢).

(٢) عقائد الإمامية (صـ٦٣-٦٥).

(٣) انظر: منهاج الكرامة (صـ١١٣-١٧٨).

المطلب الثالث: استخدامه للمنع في مسألة النص على الإمامة:

استدل الرافضي عند تقريره لقولهم بالنص على إمامة علي رضي الله عنه بعدة أدلة، ومما استدل به: زعمه: (أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ الشعراء: ٢١٤ ؛ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بني عبد المطلب في دار أبي طالب، وهم أربعون رجلًا، وأمر أن يصنع لهم فخذ شاه مع مد من البر، ويعد لهم صاعًا من اللبن، وكان الرجل منهم يأكل الجذعة في مقعدٍ واحد، ويشرب الفرق من الشراب في ذلك المقام، فأكلت الجماعة كلهم من ذلك الطعام اليسير حتى شبعوا، ولم يتبين ما أكلوه، فبهرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وتبين لهم آية نبوته، فقال: يا بني عبد المطلب، إن الله بعثني بالحق إلى الخلق كافة، وبعثني إليكم خاصة، فقال: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾ الشعراء: ٢١٤ ، وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان، ثقيلتين في الميزان، تملكون بهما العرب والعجم، وتنقاد لكم بهما الأمم، وتدخلون بهما الجنة، وتنجون بهما من النار: شهادة أن لا اله إلا الله، وأني رسول الله، فمن يجيبني إلى هذا الأمر، ويؤازرني على القيام به؛ يكن أخي ووزيري، ووصيي ووارثي، وخليفتي من بعدي. فلم يجبه أحد منهم، فقال أمير المؤمنين: أنا يا رسول الله، أؤازرك على هذا الأمر، فقال: اجلس: ثم أعاد القول على القوم ثانية فصمتوا، فقال علي: فقمت فقلت مثل مقالتي الأولى، فقال: اجلس، ثم أعاد القول ثالثة؛ فلم ينطق أحد منهم بحرف، فقمت فقلت: أنا أؤازرك يا رسول الله على هذا الأمر، فقال: اجلس، فأنت أخي ووزيري، ووصيي ووارثي، وخليفتي من بعدي.

فنهض القوم وهم يقولون لأبي طالب: ليهنئك اليوم أن دخلت في دين ابن أخيك، فقد جعل ابنك أميرًا عليك)(١).

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك من عدة أوجه(٢)، كان أبرزها هو منع

(١) منهاج الكرامة، (صـ١٤٧-١٤٨).

(٢) انظر: المنهاج، (٧/ ٢٩٧-٣١٣).

ثبوت الحديث، فقال: (والجواب من وجوه: الأول: المطالبة بصحة النقل)[١].

وقرن ذلك بذكر مستنده في المنع، فبين أولًا: أن ما ادعاه الرافضي من نقل الناس كافة[٢] لهذا الحديث كذب، فإن هذا الحديث لا يوجد في شيء من كتب أهل العلم التي يؤخذ منها حديث رسول الله ﷺ.

وإن جاء في بعض كتب التفسير التي تنقل الصحيح والضعيف من الآثار، مثل: تفسير الثعلبي[٣]، والواحدي[٤]، والبغوي؛ بل وابن جرير، وابن أبي حاتم؛ لم يكن مجرد إيرادهم لمثل هذا دليلًا على صحته باتفاق أهل العلم؛ لأن الأحاديث والآثار فيها الصحيح والضعيف، فلا بد من بيان أن هذا المنقول من قسم الصحيح، دون الضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولكن هؤلاء المفسرين ذكروا ذلك على عادتهم في أنهم ينقلون ما ذكر في سبب نزول الآية من المنقولات الصحيحة والضعيفة، ولهذا يذكر أحدهم في سبب نزول الآية عدة أقوال؛ ليذكر أقوال الناس، وما نقلوه فيها، وإن كان بعض ذلك هو الصحيح، وبعضه كذب، وإذا احتج بمثل هذا الضعيف وأمثاله واحد بذكر بعض ما نقل في تفسير الآية من المنقولات، وترك سائر ما ينقل مما يناقض ذلك؛ كان هذا من أفسد الحجج، كمن احتج بشاهد يشهد له، ولم تثبت عدالته؛ بل ثبت جرحه، وقد ناقضه عدولٌ كثيرون، يشهدون بما يناقض شهادته، أو يحتج برواية واحد، لم تثبت عدالته؛ بل ثبت جرحه، ويدع

---

(١) المصدر السابق، (٧/ ٢٩٩).

(٢) انظر: منهاج الكرامة، (صـ١٤٧).

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم، يقال له الثعلبي والثعالبي، وهو لقب لا نسب، من علماء التفسير، وهو صاحب التفسير المعروف بتفسير الثعلبي، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٤٢٧هـ. انظر: معجم الأدباء (٢/ ٥٠٧)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٥٨-٥٩).

(٤) علي بن أحمد بن محمد الواحدي، من علماء التفسير، وهو صاحب التفاسير الثلاثة: " البسيط "، و " الوسيط "، و "الوجيز"، وله كتاب مشهور في أسباب النزول، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٤٦٨هـ. انظر: معجم الأدباء (٤/ ١٦٥٩)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٢٤٠-٢٤٣).

روايات كثيرين عدول)[١].

الثاني: أن هذا الحديث مكذوب وموضوع على رسول الله ﷺ، يعرف ذلك أهل العلم بحديث رسول الله ﷺ، فقد رواه ابن جرير الطبري وغيره بإسنادٍ فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي[٢]، وهو مجمع على تركه[٣]، قال عنه الإمام أحمد: (ليس بثقة، عامة أحاديثه بواطيل)[٤]، وقال عنه يحيى بن معين: (ليس بشيء)[٥]، وقال ابن المديني: (كان يضع الحديث)[٦]، وقال النسائي وأبو حاتم: (متروك الحديث)[٧]، وقال ابن حبان: (كان عبد الغفار بن قاسم يشرب الخمر حتى يسكر، وهو مع ذلك يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به)[٨].

وفي إسناده أيضًا عبد الله بن عبد القدوس[٩]، قال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء،

---

(١) المنهاج (٧/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير محمد بن جرير بن يزيد الطبري، نشرة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ، (١٧/ ٦٦١)

(٣) قال ابن كثير في التفسير: (تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبي مريم، وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة رحمهم الله).

(٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله القاضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ، (٢/ ١١٢).

(٥) المصدر السابق، (٢/ ١١٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، (٢/ ١١٢).

(٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي أحمد بن شعيب بن علي، نشرة مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، (صـ١٦٧)؛ والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١١٢).

(٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان محمد بن حبان بن أحمد البُستي، نشرة دار المعرفة، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، سنة الطبع ١٤١٢هـ، (٢/ ١٤٣).

(٩) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، نشرة دار طيبة، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ، (٦/ ١٧٠)

رافضي خبيث)[١]، وقال عنه النسائي: (ليس بثقة)[٢]، وقال الدارقطني: (ضعيف)[٣].

وروي من طرق أخرى هي أضعف من طريق ابن جرير؛ لأن فيها من لا يعرف، وفيها من الضعفاء والمتهمين من لا يجوز الاحتجاج بمثله.

الثالث: أن متن الحديث يدل على كذبه ووضعه، فإن (بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلًا حين نزلت هذه الآية، فإنها نزلت بمكة في أول الأمر، ثم ولا بلغوا أربعين رجلًا في مدة حياة النبي ﷺ)[٤].

فإن أبناء عبد المطلب بن هاشم عشرة[٥]، ولم يعقب منهم باتفاق أهل السير إلا أربعة، وهم: العباس، وأبو طالب، والحارث، وأبو لهب[٦].

فأما العباس فأبناؤه كلهم كانوا صغارًا يوم كان النبي ﷺ بمكة، ولنفرض أنهم كانوا رجالًا، فلم يولد في حياة النبي ﷺ منهم إلا أربعة فقط، وهم: عبد الله، وعبيد الله،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار الخاني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢ هـ، (٢/ ٦٠١-٦٠٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (صـ١٤٥).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، نشرة دار المعرفة، تحقيق: علي محمد البجاوي، (٢/ ٤٥٧).

(٤) المنهاج (٧/ ٣٠٤).

(٥) انظر: نسب قريش، للزبيري مصعب بن عبد الله بن مصعب، نشرة دار المعارف، تحقيق: ليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة،(صـ١٧-٨٩)؛ والجوهرة في نسب النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه العشرة، للبُرِّي محمد بن أبي بكر التِّلمساني(توفي بعد بعد ٦٤٥هـ)، نشرة دار الرفاعي، تحقيق: الدكتور/ محمد التونجي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ (٢/ ٧-٤٩)؛ وجمهرة أنساب العرب، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: لجنة من العلماء، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٣هـ. (صـ١٤-٧٢).

(٦) انظر: جمهرة أنساب العرب (صـ١٥).

والفضل، وقثم[١].

وأبو طالب أبناؤه أربعة، وهم: طالب، وعقيل، وجعفر، وعلي. وطالب مات قبل بعثة النبي ﷺ[٢].

وأما الحارث، فكان له ابنان: أبو سفيان، وربيعة[٣].

وأبو لهب كان له ثلاثة أبناء: عتبة، ومغيث، وعتيبة[٤].

فهؤلاء بنو عبد المطلب لا يبلغون عشرين رجلًا!!![٥]

الرابع: زعمه أن النبي ﷺ قال: «من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني على القيام به؛ يكن أخي ووزيري، ووصيي وخليفتي من بعدي» يدل على كذب الحديث أيضًا؛ لأن هذا الشرط حصل من جميع آمن به وصدقه ﷺ، فالمهاجرون والأنصار وغيرهم أجابوه إلى هاتين الكلمتين، وأعانوه على تبليغهما، وبذلوا أنفسهم وأموالهم في ذلك.

فإن زعم أن تلك المنزلة إنما ينالها قرابته؛ فإن حمزة، وجعفر، وعبيدة بن الحارث، أجابوا إلى ما أجابه علي رضي الله عنه؛ بل هم من السابقين إلى الإسلام.

---

(١) انظر: المصدر السابق، (صـ١٨-١٩).

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب (صـ٣٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (صـ٧٠-٧١).

(٤) انظر: جمهرة أنساب العرب (صـ٧٢).

(٥) انظر: المنهاج (٧/ ٣٠٤-٣٠٦).

الفصل الثاني:

استخدامه للمعارضة في الرد على الرافضة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في أبكر الصديق رضي الله عنه.

المبحث الثاني: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المبحث الثالث: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الفصل الثاني: استخدامه للمعارضة في الرد على الرافضة

تمهيد:

المعارضة لغة: المقابلة على سبيل الممانعة(١).

قال ابن منظور: (العارض: هو السحاب المطل يعترض في الأفق، والعارض: ما سد الأفق من الجراد والنحل. تقول: عارضت فلاناً في السير، إذا سرت حياله وحاذيته. ويقال: عارض فلان فلاناً: إذا أخذ في طريق وأخذ في طريق آخر؛ فالتقيا. وعارضته بمثل ما صنع، أي: أتيت إليه بمثل ما أتى، وفعلت مثل ما فعل)(٢).

المعارضة في الاصطلاح هي: مخالفة الدعوى بدعوى مساوية لها، وكذا الاستدلال.

قال ابن شهاب العكبري(٣): (والمعارضة: مقابلة الخصم في دعواه، ومساواته في الدلالة)(٤).

وقال الجويني هي: (ممانعة الخصم بدعوى المساواة، أو مساواة الخصم في دعوى الدلالة)(٥).

---

(١) انظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، (المتوفى: ٩٢٦هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، (صـ٨٣)؛ والتقرير والتحبير في شرح التحرير لابن امير الحاج (٣/ ٣١٨)؛ وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثناء الأصفهاني محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، نشرة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، الطبعة: الأولى (١/ ٨٦)؛ وشرح مختصر الروضة (٣/ ٥٢٧).

(٢) لسان العرب، لابن منظور، (مادة: عرض)، (١٠/ ١٠٩).

(٣) الحسن بن شهاب بن الحسن، فقيه وأصولي حنبلي، من تلاميذ ابن بطة الحنبلي، توفي سنة ٤٢٨هـ. انظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٣٤١-٣٤٦)، وتاريخ بغداد (٨/ ٢٩٨).

(٤) رسالة في أصول الفقه، للعكبري الحنبلي (١/ ١٢١).

(٥) الكافية في الجدل، (ص٦٩).

وعرفها الزركشي[١] بقوله: (هي إلزام الجمع بين شيئين والتسوية بينهما في الحكم نفيًا أو إثباتًا. وقيل: إلزام الخصم أن يقول قولًا قال بنظيره)[٢].

مثال ذلك: لو تناظر مسلم ونصراني حول ألوهية المسيح، فقال النصراني للمسلم: المسيح إله، ودليلي على ذلك: أنه خلق من غير أب، وكل من خلق من غير أب فهو إله.

فأجابه المسلم بقوله: المسيح عبد لله، والدليل عليه هو: أنه حملت به امرأة، وأنجبته، وكل من كان شأنه كذلك؛ فهو عبدٌ مخلوق، لا إلهٌ خالق.

فهنا المسلم قد ادعى دعوى هي على النقيض من دعوى النصراني، وأقام عليها دليلًا مساويًا لدليله، دون التعرض بشيء لدعوى النصراني، أو دليله.

مثال آخر: لو تناظر مسلم وملحد حول مسألة قدم العالم وحدوثه، فقال الملحد: العالم عندي قديم، والدليل على هذا: أنه أثر القديم، وكل ما هو أثر القديم فهو قديم.

فرد عليه المسلم بقوله: العالم حادث، ودليلي على ذلك: أنه متغير، وكل ما هو متغير فهو حادث. فإن صنيع المسلم هنا هو من قبيل المعارضة المقبولة في قانون النظر والجدل.

فالمعارض وظيفته أن يقيم دعوى بدليلها على خلاف ما ادعى خصمه، دون التعرض لدليل خصمه تعرضًا مباشرًا[٣]، (فالمعارض حينئذ لا يبقى سائلًا؛ بل يصير مدعيًا ابتداءً)[٤]، وإن كانت حقيقتها نفي دلالة دليل الخصم ودعواه[١].

(١) محمد بن بهادر بن عبد الله، فقيه وأصولي، ترجم له في طبقات الشافعية توفي سنة ٧٩٤هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧-١٦٨)؛ والدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٣٣٣)

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (٤/ ٧٤).

(٤) شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر، نشرة دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة

المبحث الأول: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

المطلب الأول: مذهب السلف في أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٢]:

اتفق أهل السنة على أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ (لفضله وسابقته؛ وتقديم النبي صلى الله عليه وسلم له في الصلاة على جميع الصحابة)[٣]، وقد أجمع الصحابة على ذلك، فكلهم بايعه بالخلافة، ولم يتخلف منهم إلا سعد بن عبادة.

وقد نقل إجماع الصحابة، ومن جاء بعدهم من أهل السنة على ذلك غير واحد من أهل العلم.

فقال الحسن بن محمد الزعفراني[٤]، سمعت الشافعي يقول: (أجمع الناس على خلافة أبي بكر)[٥].

وروى الخطيب البغدادي بإسناده، إلى أبي محمد عبد الله بن محمد بن عثمان

وبدون تاريخ (٢/ ٨٩).

(١) المصدر السابق، (٢/ ٩٠).

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، (صـ٥١٤-٦٢٤).

(٣) لمعة الاعتقاد، صـ٣٧.

(٤) الحسن بن محمد بن الصباح، ممن أخذ عن الشافعي، وكان يتولى القراءة عليه، وهو أحد رواة مذهبه القديم، قال ابن خلكان في ترجمته: (وهو أحد رواة الأقوال القديمة عن الشافعيس، ورواتها أربعة: هو، وأبو ثور وأحمد بن حنبل، والكرابيسي، ورواة الأقوال الجديدة ستة، وهم: المزني، والربيع بن سليمان الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي، والبويطي، وحرملة، ويونس بن عبد الأعلى). وروى عنه البخاري في الصحيح، ترجم له في طبقات الشافعية والحنابلة. توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ، (٨/ ٤٢١-٤٢٦)؛ وانظر أيضًا: وفيات الأعيان (٢/ ٧٣-٧٤)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١١٤-١١٧)؛ والمقصد الأرشد (١/ ٣٣٢).

(٥) أخرجه اللالكائي في اعتقاده (٤/ ١٤٧٦).

الحافظ[١]، أنه قال: (وأجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبي بكر، وقالوا له: يا خليفة رسول الله، ولم يسم أحد بعده خليفة، ويقال: إنه قبض النبي ﷺ عن ثلاثين ألف مسلم، كل قال لأبي بكر: يا خليفة رسول الله، ورضوا به، ومن بعده)[٢].

وقال أبو الحسن الأشعري: (وقد أجمع هؤلاء الذين أثنى الله عليهم ومدحهم[٣] على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وسموه خليفة رسول الله ﷺ، وبايعوه، وانقادوا له، وأقروا له بالفضل، وكان أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الإمامة)[٤].

وقال أبو عثمان الصابوني[٥]: (ويثبت أهل الحديث خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ، باختيار الصحابة، واتفاقهم عليه، وقولهم قاطبة: "رضيه رسول الله ﷺ لديننا؛ فرضيناه لدنيانا"[٦].

وقولهم: "قدمك رسول الله ﷺ فمن يؤخرك"[٧]، وأرادوا أنه ﷺ قدمك في الصلاة بنا أيام مرضه، فصلينا وراءك بأمره، فمن ذا الذي يؤخرك بعد تقديمه إياك؟!.

وكان رسول الله ﷺ يتكلم في شأن أبي بكر في حال حياته بما يبين للصحابة أنه

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد الله المزني الواسطي، يعرف بابن السقاء، محدث، توفي سنة ٣٧٣هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٥٤-٣٥٧)؛ والسير (١٦/ ٣٥١-٣٥٣).

(٢) تاريخ بغداد، (١١/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٣) أي: المهاجرين والأنصار.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، نشرة دار الأنصار، تحقيق: الدكتورة/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ، (٢/ ٢٥٢).

(٥) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري، محدث وواعظ، ترجم له في طبقات الشافعية. توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: تاريخ دمشق (٩/ ٣-١٤)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٧١-٢٩٢).

(٦) انظر: السنة، للخلال أحمد بن محمد بن هارون الحنبلي، نشرة دار الراية، تحقيق: د/ عطية الزهراني، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ. (١/ ٢٧٣-٢٧٤)، والشريعة، للآجري محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، نشرة دار الوطن، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، (٤/ ١٧٢١-١٧٢٢).

(٧) انظر: السنة للخلال (٢/ ٣٠٤-٣٠٥)؛ والشريعة للآجري (٤/ ١٧١٢)؛ وفضائل الصحابة، لأحمد (١/ ١٣١).

أحق الناس بالخلافة بعده، فلذلك اتفقوا عليه واجتمعوا)[١].

فهذه النقول عمن تقدم ذكره -وما سبق في مسألة إمامة علي-، تبين أن أهل السنة اتفقوا على أن أبا بكر الصديق هو الأحق بالخلافة بعد النبي ﷺ؛ لإجماع الصحابة على إمامته، وانقيادهم له جميعًا، وإطباقهم على مخاطبتهم له بالخلافة.

ولم ينازع في خلافته إلا طائفة من بني هاشم، وبعض الأنصار، ثم إن عليًّا ومن معه من بني هاشم، والأنصار جميعهم بايعوا، إلا سعد بن عبادة؛ لكونه هو الذي كان يطلب الولاية؛ لأنهم كانوا قد عينوه للإمارة، فبقي في نفسه ما يبقى في نفوس البشر، ومات ولم يبايع الصديق، ولا بايع عمر، ومات في خلافة عمر[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد علم بالتواتر أنه لم يتخلف عن بيعته إلا سعد بن عبادة)[٣].

ولم ينازع من نازع من الأنصار —ومنهم: سعد بن عبادة- لقدحهم في أبي بكر رضي الله عنه، وإنما نازعوا طمعًا في أن يكون من الأنصار أمير، ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قريش»[٤]، فكان ما ظنوه -خطأً- مخالفاً للنص المعلوم، وإذا علم الخطأ بالنص؛ لم يحتج فيه إلى الإجماع[٥].

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للإمام الصابوني إسماعيل بن عبد الرحمن، نشرة دار العاصمة، تحقيق: الدكتور/ ناصر الجديع، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ، (صـ٢٩٠-٢٩١).

(٢) انظر: المسند (مسند عمر بن الخطاب/ برقم ٣٩١)؛ والمنهاج (١/ ٥١٨-٥٢٦)، و(١/ ٥٣٦-٥٣٧)، و(٤/ ٣٢٤-٣٢٥)، و(٤/ ٣٨٧ -٣٨٩)، و(٦/ ١٧٦)، و(٦/ ٣٢٤-٣٣٨)، و(٧/ ٤٥٠)، و(٨/ ٢٧٠)، و(٨/ ٣١٤-٣١٥)، و(٨/ ٣٣٠-٣٤٠)؛ وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧١٩-٧٢٢).

(٣) المنهاج (٨/ ٣٣٠).

(٤) المسند (أول مسند البصريين/ حديث أبي برزة الأسلمي، برقم: ١٩٧٧٧).

(٥) انظر: المنهاج (١/ ٥١٨)؛ و(٨/ ٣١٤-٣١٥)، و(٨/ ٣٣٦)؛ وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧١٩-٧٢٢).

وما تزعمه الرافضة من أن عليًّا تخلف عن بيعة أبي بكر هو والزبير، ولم يبايعاه، فكذبٌ وافتراء، فقد روى البيهقي بإسناده إلى أبي سعيد الخدري ﵁ قال: (لما توفي رسول الله ﷺ قام خطباء الأنصار، فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إن رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلًا منكم قرن معه رجلًا منا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان، أحدهما منكم، والآخر منا، قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت فقال: إن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وإن الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله ﷺ، فقام أبو بكر فقال: جزاكم الله خيرًا يا معشر الأنصار، وثبت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا، فلما قعد أبو بكر على المنبر، نظر في وجوه القوم فلم ير عليًّا، فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله ﷺ وختنه، أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ، فبايعه، ثم لم ير الزبير بن العوام، فسأل عنه حتى جاءوا به، قال: ابن عمة رسول الله ﷺ وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ، فبايعه)(١).

وقال البيهقي: (فلا يجوز لقائل أن يقول: كان باطن علي أو غيره بخلاف ظاهره، فكان علي أكبر محلًّا، وأجل قدرًا من أن يقدم على هذا الأمر العظيم بغير حق، أو يظهر للناس خلاف ما في ضميره، ولو جاز هذا في اجتماعهم على خلافة أبي بكر؛ لم يصح إجماع قط، والإجماع أحد حجج الشريعة، ولا يجوز تعطيله بالتوهم ... ومن زعم أن عليًّا بايعه ظاهرًا، وخالفه باطنًا؛ فقد أساء الثناء على علي، وقال فيه أقبح القول .. ونحن نزعم أن عليًّا كان لا يفعل إلا ما هو حق، ولا يقول إلا ما هو صدق، وقد فعل في مبايعة أبي

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، نشرة دار الفضيلة، تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، (صـ٤٩٠).

بكر، ومؤازرة عمر ما يليق بفضله وعلمه، وسابقته، وحسن عقيدته، وجميل نيته في أداء النصح للراعي والرعية ... فلا معنى لقول من قال بخلاف ما قال وفعل .. فلا طائل لسخط غيرهما(١) ممن يدعي موالاة أهل البيت، ثم يطعن على أصحاب رسول الله ﷺ، ويهجن من يواليه، ويرميه بالعجز والضعف، واختلاف السر والعلانية في القول والفعل)(٢).

قال أبو الحسن الأشعري: (ولا يجوز لقائل أن يقول: كان باطن علي والعباس خلاف ظاهرهما، ولو جاز هذا لمدعيه لم يصح إجماع، وجاز لقائل أن يقول ذلك في كل إجماع المسلمين، وهذا يسقط حجية الإجماع؛ لأن الله تعالى لم يتعبدنا في الإجماع بباطن الناس، وإنما تعبدنا بظاهرها، وإذا كان ذلك كذلك فقد حصل الإجماع والاتفاق على إمامة أبي بكر الصديق)(٣).

وقد قرر شيخ الإسلام أن تخلف الطائفة اليسيرة عن بيعة الإمام لا يؤثر في أحقية الإمام؛ لأن التخلف قد يكون لحظ النفس والهوى، بعكس الخلاف في الأحكام الفقهية، فالمخالف يوجب ويحرم على نفسه أيضًا، فقال: (ولا ريب أن الإجماع المعتبر في الإمامة لا يضر فيه تخلف الواحد والاثنين، والطائفة القليلة، فإنه لو اعتبر ذلك؛ لم يكد ينعقد إجماع على إمامة، فإن الإمامة أمر معين، فقد يتخلف الرجل لهوى لا يُعلم..

ومن ترك الشيء لهوى؛ لم يؤثر تركه، بخلاف الإجماع على الأحكام العامة، كالإيجاب، والتحريم، والإباحة، فإن هذا لو خالف فيه الواحد أو الاثنان، فهل يعتد بخلافهما؟ فيه قولان للعلماء، وذكر عن أحمد في ذلك روايتان ..

والفرق بينه وبين الإمامة: أن الحكم أمرٌ عام، يتناول هذا وهذا، فإن القائل بوجوب الشيء؛ يوجبه على نفسه وعلى غيره، والقائل بتحريمه؛ يحرمه على نفسه وعلى غيره، فالمنازع

(١) أي: علي وفاطمة (رضي الله عنهما).

(٢) الاعتقاد (صـ٤٩٣-٤٩٥).

(٣) الإبانة (٢/ ٢٥٧).

فيه ليس متهمًا)[١].

ولو ذهبت أذكر الأدلة الدالة على إمامته وفضله -غير الإجماع-؛ لطال البحث، ولكنني أكتفي بدليل الإجماع، وفضل أبي بكر وأحقيته أشهر من أن يستدل عليه، فهو أمرٌ يعرفه حتى المشركين، كما قال شيخ الإسلام، واستدل على ذلك باستدلالٍ لطيف، فقال: (بل كان يَفضل عليه[٢] أبا بكر وعمر تفضيلًا بينًا ظاهرًا، عرفه الخاصة والعامة، حتى أن المشركين كانوا يعرفون منه ذلك.

ولما كان يوم أحد قال أبو سفيان -وكان حينئذ أمير المشركين-: أفي القوم محمد، أفي القوم محمد؟ ثلاثًا، فقال النبي ﷺ: «لا تجيبوه»، فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ ثلاثاً، فقال النبي ﷺ: « لا تجيبوه»، فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ ثلاثاً، فقال النبي ﷺ: «لا تجيبوه»، فقال أبو سفيان لأصحابه: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر نفسه أن قال: كذبت يا عدو الله، إن الذين عددت لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك[٣].

فهذا مقدم الكفار إذ ذاك، لم يسأل إلا عن النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر؛ لعلمه -وعلم الخاص والعام- أن هؤلاء الثلاثة هم رءوس هذا الأمر، وأن قيامه بهم، ودل ذلك على أنه كان ظاهرًا عند الكفار أن هذين وزيراه، وبهما تمام أمره، وأنهما أخص الناس به، وأن لهما من السعي في إظهار الإسلام ما ليس لغيرهما. وهذا أمر كان معلومًا للكفار، فضلًا عن المسلمين)[٤].

ومثل هذه الأمور إذا تأملها المسلم، ونظر في النصوص الواردة في فضل أبي بكر

---

(١) المنهاج (٨/ ٣٣٥- ٣٣٦).

(٢) أي: على علي (رضي الله عنه).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: الجهاد والسير/ باب: ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه، حديث رقم: ٢٨٧٤).

(٤) المنهاج (٧/ ٣٨٩-٣٩٠)، وانظر: المنهاج (٥/ ٢١)، و(٧/ ١٩٧- ١٩٩)، و(٧/ ٥٠٦).

ومكانته؛ حصل له من العلم الضروري ما لا يمكنه دفعه عن قلبه، أنه من الأمور المسلمة عند الصحابة أن أبا بكر مقدم على غيره، وأنه كان عندهم أحق بالخلافة، وأن الأمر في ذلك بيِّن ظاهر عندهم، ليس فيه اشتباه عليهم؛ ولهذا قال ﷺ: « يأبى الله، والمؤمنون إلا أبا بكر»[١]. ولا شك أن هذا العلم الذي عندهم بفضله وتقدمه، إنما استفادوه بما سمعوه من النبي ﷺ، وشاهدوه من سيرة الصديق مع النبي ﷺ[٢].

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٣]:

الرافضة الاثني عشرية تذهب إلى أن كل الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين– قد ارتدوا بسبب توليتهم لأبي بكر خليفة على المسلمين؛ إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم على هذا العدد[٤]!!!

ومصنفاتهم لا تخلو من اللعن والتكفير للصحابة، ولا تستثني منهم إلا نفرًا قليلًا –كما سيأتي–؛ بل هي مليئة بذلك.

ولقد قرروا ذلك في كتبهم المعتمدة، مثل: الكافي، ورجال الكشي، وبحار الأنوار، وغيرها من المصادر الأصلية والمعتمدة عندهم –كما سيأتي–.

وهذا القول ليس مجرد رأي لبعضهم انفرد به عن طائفته؛ بل هم ينسبونه إلى معصوميهم.

فقد جاء في الكافي: (عن حمران بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر رحمه الله جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدّثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا –وأشار بيده– ثلاثة)[١].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: الأحكام/ باب: الاستخلاف، حديث رقم: ٦٧٩١).

(٢) انظر: المنهاج (١/ ٥٢٢).

(٣) انظر: أصول مذهب الرافضة (/ ٧١٦-٧٣٣)

(٤) انظر: بحار الأنوار (٢٢/ ٣٢١-٣٥٤)؛ وانظر: المنهاج (٨/ ٢٤٩)؛ والفتاوى (٣/ ٣٥٦).

وجاء في رجال الكشي: (عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا، وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهًا فبايع)(٢).

ومع ذلك فإنهم يخصون الخلفاء الثلاثة -أبا بكر، وعمر، وعثمان- بمزيدٍ من الطعن والتكفير، ولهم في ذلك أقوال ونصوص، تقشعر منها جلود المؤمنين.

فقد عقد المجلسي في كتابه بابًا بعنوان: (باب كفر الثّلاثة، ونفاقهم، وفضائح أعمالهم، وقبائح آثارهم، وفضل التبري منهم ولعنهم)(٣).

بل عد موقفهم من الخلفاء الثلاثة من مواطن الإجماع بينهم، فقال: (وممّا عدّ من ضروريّات دين الإماميّة: استحلال المتعة، وحجّ التّمتّع، والبراءة من الثلاثة(٤)).(٥).

وقال المفيد: (واتفقت الإمامية -وكثير من الزيدية- على أن المتقدمين على أمير المؤمنين ضلالٌ فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عن مقام رسول الله -صلوات الله عليه وآله-؛ عصاةٌ ظالمون، وفي النار بظلمهم مخلدون) (٦).

وهذا أمرٌ معلوم مشهور لكل من طالع كتب القوم، أو قرأ في الكتب التي صنفت في مقالات الطوائف.

---

(١) الكافي (٣/ ٦١٧-٦١٨)

(٢) اختيار معرفة الرجال المعروف بـ"رجال الكشي"، لمحمد بن الحسن الطوسي، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ، (صـ١٨).

(٣) بحار الأنوار (٣٠/ ١٤٥).

(٤) ذكر المحقق أن المثبت في غالب النسخ (والبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان) بدل (الثلاثة)!!!

(٥) العقائد، للمجلسي محمد باقر، نشرة مؤسسة الهدى، تحقيق: حسين دركاهي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ، (صـ٥٨).

(٦) أوائل المقالات (صـ٤١-٤٢).

المطلب الثالث: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

من جملة المطاعن التي ادعاها الرافضي في حق أبي بكر رضي الله عنه: أنه لم يقتص من خالد بن الوليد رضي الله عنه في قتله لمالك بن نويرة[١]، فقال في رسالته -وهو يعدد المطاعن-: (وأهمل حدود الله، فلم يقتص من خالد بن الوليد، ولا حده، حين قتل مالك بن نويرة وكان مسلمًا، وتزوج امرأته من ليلة قتله وضاجعها، وأشار عليه عمر بقتله، فلم يقبل)[٢].

وهذا كان لما ارتدت فئام من العرب عن الإسلام بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم زمن خلافة أبي بكر، فبنو تميم -قبيلة مالك بنويرة- قد اختلف رأيهم، فمنهم من ارتد، ومنع الزكاة، ومنهم من بعث بأموال الصدقات إلى الصديق، ومنهم من توقف لينظر إلى ما تصير إليه الأمور.

وبينما هم كذلك، إذ أقبلت سجاح بنت الحارث التغلبية، ودعتهم إلى أمرها، فاستجاب لها عامتهم، وكان ممن استجاب لها: مالك بن نويرة التميمي، وجماعة من سادات أمراء بني تميم، وتخلف آخرون منهم عنها.

وكان أبو بكر قد عقد لخالد بن الوليد اللواء، وأمره بطليحة بن خويلد، فإذا فرغ سار إلى مالك بن نويرة.

فلما فرغ خالد من طليحة؛ توجه إلى مالك بن نويرة، وبعث السرايا يدعون الناس، فاستقبله أمراء بني تميم بالسمع والطاعة، وبذلوا الزكوات، إلا ما كان من مالك بن نويرة، فإنه كان ممن تحير في الأمر، فجاءته السرايا، فأسروه، وأسروا معه أصحابه، واختلفت السرية فيهم، فشهد أبو قتادة أنهم أقاموا الصلاة، وقال آخرون: إنهم لم يؤذنوا، ولا صلوا.

---

(١) مالك بن نويرة بن جمرة بن شداد التميمي، صحابي، قدم على النبي ن وأسلم، واستعمله رسول الله ن على بعض صدقات بني تميم. انظر: أسد الغابة (٥/ ٤٨-٤٩)؛ والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ، (٥/ ٥٦٠-٥٦١).

(٢) منهاج الكرامة، (صـ١٠١-١٠٢).

فيقال: إن الأسارى باتوا في قيودهم ليلتهم تلك، وكانت ليلة شديدة البرد، فنادى منادي خالد: أن دافئوا أسراكم؛ فظن القوم أنه أراد القتل، فقتلوهم، وقتل ضرارُ بن الأزور مالكَ بن نويرة.

واصطفى خالد امرأة مالك بن نويرة، وكانت جميلة، فلما حلت بنى بها.

ويقال: بل استدعى خالد مالك بن نويرة، فأنبه على ما صدر منه من متابعة سجاح، وعلى منعه الزكاة، وقال: ألم تعلم أنها قرينة الصلاة؟ فقال مالك: إن صاحبكم كان يزعم ذلك. فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك؟! يا ضرار، اضرب عنقه. فضرب عنقه[(١)].

وقد أجاب شيخ الإسلام عن طعن الرافضي في إمامة أبي بكر رضي الله عنه بهذه الواقعة[(٢)]؛ حيث عارضه بمثل ما طعن به في أبي بكر، من ترك القصاص ممن قتل معصومًا، فبين أنه لو تنزلنا وقبلنا هذه الدعوى، وهذا الطعن في أبي بكر؛ فلن تجد الرافضة جوابًا عن مثله، مما يمكننا أن نوجهه إلى علي رضي الله عنه لو سرنا على طريقتهم في الطعن فيمن زكاهم الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فإن كان ما ذكرتموه قادحًا في إمامة أبي بكر رضي الله عنه، فالقدح في إمامة علي رضي الله عنه بتركه القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه أولى، فعثمان خير من مالك بن نويرة؛ بل كان حين مقتله إمامًا للمسلمين، وقتل مظلومًا شهيدًا بلا تأويل سائغ.

فإن جعلتم لعلي في ذلك عذرًا، فأبو بكر أولى بالعذر منه؛ بل عذره أظهر، فالمانع لأبي بكر من أن يقتص ممن قتل مالكًا، أظهر وأقوى من المانع لعلي من أن يقتص من قتلة عثمان، فمالك بن نويرة اختلف في عصمته عندما قتله خالد بن الوليد، فقد ذكر غير واحد من أهل السير أنه كان ممن ارتد، وتابع سجاحًا بنت الحارث[(٣)]، بخلاف عثمان، فقد كان

(١) انظر: البداية والنهاية (٩/ ٤٦١-٤٦٥)؛ وتاريخ الإسلام (٢/ ٢٤-٢٦).

(٢) انظر: المنهاج (٥/ ٥١٤-٥٢٠).

(٣) هي: سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان، امرأة تميمية ادعت النبوة، وهي صاحبة مسيلمة الكذاب، التف حولها

معصوم الدم حينما قتله الخوارج بلا خلاف بين أهل العلم، فالشبهة في قتل مالك موجودة، والحدود تدرأ بالشبهات.

فإن سلمنا أن مالكًا لم يرتد، وأنه كان معصوم الدم، فإن قتله كان بتأويل سائغ، وهذا لا يوجب القصاص، كما حصل من أسامة بن زيد لما قتل الرجل، وقد قال كلمة التوحيد، فإن النبي ﷺ لم يوجب عليه قودًا، ولا دية، ولا كفارة، وغيرها من الوقائع المشابهة التي لم يقض فيها الرسول ﷺ بالقصاص؛ بل قال له: "يا أسامة، أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟! قال أسامة: قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذًا، قال: «أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟!» قال: فما زال يكررها علي، حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم[(١)].

قال شيخ الإسلام: (وبين عثمان ومالك بن نويرة من الفرق ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى)[(٢)]. وقال: (وأما ما تفعله الرافضة من الإنكار على أبي بكر في هذه القضية الصغيرة، وترك إنكار ما هو أعظم منها على علي، فهذا من فرط جهلهم وتناقضهم)[(٣)].

قومها، وعزموا على غزو المدينة في عهد الصديق أبي بكر –رضي الله عنه–؛ لكنها لما بلغها سير خالد بن الوليد –رضي الله عنه– نحو اليمامة بعد أن قضى على حركة طليحة بن خويلد الأسدي، ومالك بن نويرة؛ عادت إلى بلاد الرافدين، وبقيت بين قومها من بني تغلب، وتابت إلى الإسلام، وحسن إسلامها، وتوفيت في خلافة معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه– بالكوفة، وقيل: بالبصرة. انظر: البداية والنهاية (٩/ ٤٥٧).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الديات/ باب قول الله تعالى: {ومن أحياها}، حديث رقم: ٦٨٧٢)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب الإيمان/ باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث رقم: ١٧٠) عن أسامة بن زيد م قال: بعثنا رسول الله ن إلى الحرقة من جهينة، قال: فصبحنا القوم فهزمناهم، قال: ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، قال: فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، قال: فكف عنه الأنصاري، فطعنته برمحي حتى قتلته، قال: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ن، قال: فقال لي: «يا أسامة، أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله» قال: قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذاً، قال: «أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله» قال: فما زال يكررها علي، حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.

(٢) المنهاج (٥/ ٥١٧).

(٣) المصدر السابق، (٥/ ٥١٥).

ومما طعن به الرافضي -أيضًا- في أبي بكر رضي الله عنه، أنه أحرق الفجاءة السلمي، وكان قد قدم على أبي بكر في المدينة، وزعم أنه مسلمٌ، وطلب منه أن يبعثه على رأس جيش ليقاتل به من ارتد، فجهز معه جيشًا، فجعل الفجاءة لا يمر بالجيش على مسلم ولا مرتد إلا قتله، وأخذ ماله، فلما سمع الصديق بذلك؛ بعث وراءه جيشًا ليأتوا به، فجاؤوا به إلى أبي بكر، فبعث به إلى البقيع، فجمعت يداه إلى قفاه وألقي في النار[١].

فزعم الرافضي أن ذلك مما يقدح في أبي بكر، فقال عند تعداده لما يظنه قادحًا: (وأحرق الفجاءة السلمي بالنار، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الإحراق بالنار)[٢].

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعثٍ، فقال: إن وجدتم فلانًا وفلانًا لرجلين فأحرقوهما بالنار، ثم قال حين أردنا الخروج: إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانًا وفلانًا، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما"[٣].

فبين شيخ الإسلام متنزلًا، ومسلمًا بثبوت الحادثة[٤]، أنه لو قبلنا هذا الطعن في إمامة أبي بكر رضي الله عنه، فقد حصل مثل هذا الفعل من علي رضي الله عنه، فقد أحرق علي الشيعة الغلاة المدعين لإلهيته؛ لما سجدوا له، فقال لهم: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو. قال: من أنا؟ قالوا: أنت الله الذي لا إله إلا هو. فقال: ويحكم! هذا كفر، ارجعوا عنه، وإلا ضربت أعناقكم، فصنعوا به في اليوم الثاني والثالث كذلك، فلما لم يرجعوا؛ أمر بأخاديد من نار، فخدت عند باب

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٩/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) منهاج الكرامة (صـ١٠٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في (كتاب: الجهاد والسير/ باب: لا يعذب بعذاب الله، حديث رقم: ٣٠١٦).

(٤) انظر: مرويات إحراق أبي بكر للفجاءة السلمي، جمع ودراسة ونقد، لإسماعيل سعيد رضوان، بحث علمي نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الشرعية (١٣/ ٢١١-٢٥٩)، العدد الثاني، نشر سنة ٢٠٠٥م، وقد خلص فيه الباحث إلى أن جميع الروايات ضعيفة ولا يثبت منها شيء.

كندة، وقذفهم في تلك النار(١).

قال شيخ الإسلام: (فإن كان ما فعله أبو بكر منكرًا؛ ففعل علي أنكر منه، وإن كان فعل علي مما لا ينكر مثله على الأئمة؛ فأبو بكر أولى أن لا ينكر عليه)(٢).

وذكر الرافضي -أيضًا- من المطاعن على أبي بكر رضي الله عنه: قوله بالرأي في تفسير معنى الكلالة(٣)، فقال: (وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة، فلم يعرف حكم الكلالة، وقال: أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان)(١).

---

(١) قال ابن حجر: (وزعم أبو المظفر الإسفرايني في "الملل والنحل" أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض، ادعوا فيه الإلهية، وهم السبائية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً، ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه، قال: قيل لعلي: إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم، فقال لهم: ويلكم ما تقولون، قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا، فقال: ويلكم، إنما أنا عبد مثلكم، آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا، فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه، فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخلهم، فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة، فأبوا إلا ذلك، فقال: يا قنبر ائتني بفعلة معهم مرورهم، فخد لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فقذف بهم فيها، حتى إذا احترقوا قال: إني إذا رأيت أمراً منكراً أوقدت ناري ودعوت قنبراً. وهذا سند حسن). فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، نشرة المكتبة السلفية، سنة ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (١٢/ ٢٧٠). وقد أخرج البخاري في صحيحه في (كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم) عن عكرمة، قال: أتي علي س بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله ن: « لا تعذبوا بعذاب الله »، ولقتلتهم، لقول رسول الله ن: «من بدل دينه فاقتلوه ».

(٢) المنهاج (٥/ ٤٩٦).

(٣) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ

فأبو بكر –رضي الله عنه– قال: « إني قد رأيت في الكلالة رأيًا، فإن كان صوابًا؛ فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأ؛ فمني والشيطان، والله منه بريء؛ إن الكلالة ما خلا الولد والوالد »[٢]، ففسر قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٌ﴾ النساء: ١٢ بأن المراد بالكلالة فيه: من مات ولم يكن من ورثته أحد من أصوله أو فروعه، من الذكور والإناث.

فقد صرح أبو بكر رضي الله عنه بأن هذا رأيٌ رآه في معنى هذه اللفظة، ولا ينقله عن النبي ﷺ، ومن هنا أراد الرافضي الطعن في أبي بكر أنه يقول في القرآن برأيه، ظنًّا منه أن هذا مما يقدح في أبي بكر رضي الله عنه.

ومع أن قول أبي بكر رضي الله عنه في هذه المسألة هو من أعظم الشواهد على عظمة علمه بالوحي والشرع، إلا أننا نتنزل، ونسلم هذه الدعوى، فنقول: هب أنه من الرأي الذي يقدح في الشخص، فما تقول في الرأي الذي رآه علي رضي الله عنه في قتاله لمعاوية رضي الله عنه ومن معه، وقد نص علي أنه رأيٌ رآه، ولم يوصه النبي ﷺ بشيء، فقد جاء عن الحسن قال: دخل عبد الله بن الكوا، وقيس بن عباد على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعدما فرغ من قتال الجمل، فقالا له: أخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت: رأيًا رأيته حين تفرقت الأمة، واختلفت الدعوة، إنك أحق الناس بهذا الأمر، فإن كان رأيًا رأيته أجبناك في رأيك، وإن كان عهدًا عهد إليك رسول الله ﷺ، فأنت الموثوق المأمون على رسول الله ﷺ فيما تحدث عنه، قال: فتشهد علي ﷺ، قال: وكان القوم إذا تكلموا تشهدوا، قال: فقال: (أما أن يكون عندي عهد من رسول الله ﷺ فلا والله، ولو كان عندي عهد من رسول الله ﷺ ما تركت أخا تيم بن

وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾ النساء: ١٢.

(١) منهاج الكرامة (صـ١٠٠).

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير(٦/ ٤٧٥).

مرة، ولا ابن الخطاب على منبره، ولو لم أجد إلا يدي هذه)[(١)]. وعن قيس بن عباد[(٢)]، قال: قلت لعلي ﷺ: أخبرنا عن مسيرك هذا، أعهد عهده إليك رسول الله ﷺ؟ أم رأي رأيته؟ فقال: «ما عهد إلي رسول الله ﷺ بشيء، ولكنه رأيٌ رأيته»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإذا كان مثل هذا الرأي الذي حصل به من سفك الدماء ما حصل، لا يمنع صاحبه أن يكون إمامًا، فكيف بذلك الرأي الذي اتفق جماهير العلماء على حسنه[(٤)])[(٥)].

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (٤/ ١٧٢٣).

(٢) قيس بن عباد القيسي الضبعي، أبو عبد الله البصري، ثقة من كبار التابعين، ومن رجال الصحيحين، قدم المدينة في خلافة عمر، وروى عنه وعن علي وابن عمرو وأبي بن كعب، وغيرهم، وذكره ابن قانع في معجم الصحابة، وأورد له حديثاً مرسلاً. توفي في حدود سنة ٩٠هـ. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٩/ ٤٣٤-٤٤٣)؛ والوافي (٢٤/ ٢١٨)؛ وتهذيب التهذيب، لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ، (٨/ ٤٠٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في(كتاب: السنة/ باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)؛ وأخرجه أحمد في المسند (مسند علي بن أبي طالب س/ برقم: ١٢٧١).

(٤) أي: رأي أبي بكر في الكلالة.

(٥) المنهاج (٥/ ٥٠٢).

المبحث الثاني: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

المطلب الأول: مذهب السلف في عمر بن الخطاب رضي الله عنه(1):

اتفق أهل السنة على أن الخليفة بعد أبي بكر هو عمر رضي الله عنه، باستخلاف الصدّيق له، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم على قبول ذلك، فلم يعارض منهم أحد، إلا ما كان من سعد بن عبادة -كما سبق-.

وقد حكى إجماع الصحابة، ومن بعدهم على خلافة عمر رضي الله عنه طائفة من أهل العلم.

فقد روى ابن سعد(2) وغيره قصة استخلاف أبي بكر لعمر، وفيها: (ثم أمره(3) فخرج بالكتاب مختومًا، ومعه عمر بن الخطاب، وأسيد بن سعيد القرظي(4)، فقال عثمان للناس: أتبايعون لمن في هذا الكتاب؟ فقالوا: نعم، وقال بعضهم: قد علمنا به -قال ابن سعد: علي القائل-، وهو عمر، فأقروا بذلك جميعًا، ورضوا به، وبايعوا)(5).

وقال أبو نعيم الأصبهاني(6): (لما علم الصديق رضي الله عنه من فضل عمر رضي الله عنه، ونصيحته

---

(1) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، (صـ629-646).

(2) محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري، مؤرخ ثقة، ومن حفاظ الحديث، توفي سنة 230هـ. انظر: تاريخ بغداد (3/ 266-268)؛ ووفيات الأعيان (4/ 351-352)؛ والأعلام (6/ 136-137).

(3) أي: أمر أبو بكر عثمان (رضي الله عنهما).

(4) كذا في الطبقات لابن سعد، ولم أقف على ترجمته، إلا أنني وقفت على طبعة لكتاب أسد الغابة -نشرت عام 1390هـ، وليست النسخة التي أحيل إليها- ذكر محققوها أن الصواب هو (أسد بن سعية)، ولم يذكروا مستندهم في ذلك، والله أعلم بالصواب، وأما بالنسبة لـ (أسد بن سعية)، فهو أسد بن سعية القرظي، يقال فيه: أسد، ويقال: أسيد، صحابي، وهو أحد من أسلم من اليهود. انظر: أسد الغابة (1/ 202-203)؛ والإصابة (1/ 206).

(5) الطبقات الكبرى، لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، نشرة دار صادر - بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة: 1968م، (3/ 199-200).

(6) أحمد بن عبد الله بن أحمد، صاحب كتاب: "حلية الأولياء"، من علماء الحديث، ترجم له في طبقات الشافعية، قال الذهبي: (ما أعلم له ذنبا - والله يعفو عنه- أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن

وقوته على ما يقلده، وما كان يعينه عليه في أيامه من المعونة التامة؛ لم يكن يسعه في ذات الله، ونصيحته لعباد الله تعالى أن يعدل هذا الأمر عنه إلى غيره، ولما كان يعلم من أمر شأن الصحابة رضي الله عنهم أنهم يعرفون منه ما عرفه، ولا يشكل عليهم شيء من أمره، فوض إليه ذلك، فرضي المسلمون له ذلك وسلموه، ولو خالطهم في أمره ارتياب أو شبهة؛ لأنكروه ولم يتابعوه، كاتباعهم أبا بكر رضي الله عنه فيما فرض الله عليه الاجتماع، وأن إمامته وخلافته ثبتت على الوجه الذي ثبت للصديق، وإنما كان كالدليل لهم على الأفضل والأكمل؛ فتبعوه على ذلك، مستسلمين له راضين به)(١).

وقال أبو عثمان الصابوني: (ثم خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، باستخلاف أبي بكر رضي الله عنه إياه، واتفاق الصحابة عليه بعده)(٢).

وقال النووي: (أجمعوا على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر)(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي: (ونثبت الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه؛ وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه)(٤).

وقال الفيروزآبادى(٥): (وإذ قد صحت إمامة أبي بكر رضي الله عنه؛ فطاعته فرضٌ في

توهيتها)، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٩١-٩٢)؛ والسير (١٧/ ٤٥٣-٤٦٤).

(١) الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد، نشرة مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ، (صـ٢٧٤).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، (صـ٢٩١).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي محيي الدين يحيى بن شرف، نشرة المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٩هـ، (١٢/ ٢٠٦).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٢٢).

(٥) محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، صاحب القاموس، وهو من علماء العربية، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٨١٧هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/ ٦٣-٦٦)؛ والضوء اللامع (١٠/ ٧٩-٨٦).

استخلاف عمر رضي الله عنه بما ذكرناه، وبإجماع المسلمين عليها)[١].

قال شيخ الإسلام: (وأما أبو بكر، فلما علم أنه ليس في الأمة مثل عمر، وخاف أن لا يولوه إذا لم يستخلفه لشدته؛ فولاه هو، كان ذلك هو المصلحة للأمة، فالنبي صلى الله عليه وسلم علم أن الأمة يولون أبا بكر؛ فاستغنى بذلك عن توليته، مع دلالته لهم على أنه أحق الأمة بالتولية، وأبو بكر لم يكن يعلم أن الأمة يولون عمر إذا لم يستخلفه أبو بكر، فكان ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم هو اللائق به؛ لفضل علمه، وما فعله صديق الأمة هو اللائق به؛ إذ لم يعلم ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم)[٢].

ثم ذكر ما حصل من بعض الصحابة في مراجعتهم لأبي بكر لما ولى عمر لشدته، فقال: (ولهذا لما استخلفه أبو بكر، كره خلافته طائفة، حتى قال طلحة: ماذا تقول لربك إذا وليت علينا فظًّا غليظًا؟ فقال: أبالله تخوفني؟ أقول: وليت عليهم خير أهلك[٣])[٤].

وهذه شهادة من أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه بأنه خير هذه الأمة.

والأحاديث في بيان فضله ومكانته كثيرة، قال شيخ الإسلام: (أما عمر فقد ثبت من علمه وفضله ما لم يثبت لأحد غير أبي بكر)[٥].

منها: ما رواه عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لو

---

(١) الرد على الرافضة -أو القضاب المشتهر على رقاب ابن المطهر-، للفيروزآبادى محمد بن يعقوب، نشرة مكتبة الإمام البخاري، تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن صالح المحمود الشافعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ، (صـ٥٨).

(٢) المنهاج (٧/ ٣٥٠).

(٣) أخرجه ابن جرير في التاريخ: (عن أسماء بنت عميس، قالت: دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر، فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم! وأنت لاق ربك فسائلك عن رعيتك؟ فقال أبو بكر -وكان مضطجعاً-: أجلسوني، فأجلسوه، فقال لطلحة: أبالله تفرقني -أو أبالله تخوفني- إذا لقيت الله ربي فساءلني قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك). (٣/ ٤٣٣)

(٤) المنهاج (٧/ ٤٦١).

(٥) المصدر السابق، (٦/ ٢٠).

كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب»[١]. وفي لفظ: « لو لم أبعث فيكم لبعث عمر»[٢].

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم؛ فإنه عمر بن الخطاب»[٣].

المطلب الثاني: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

من جملة المطاعن التي وجهها الرافضي إلى عمر رضي الله عنه: قول عمر وهو على فراش الموت: (ليتني كنت كبش أهلي، يسمنوني ما بدا لهم، حتى إذا كنت أسمن ما أكون، زارهم بعض من يحبون، فجعلوا بعضي شواءً، وبعضي قديدًا، ثم أكلوني فأخرجوني عذرةً، ولم أك بشرًا)[٤].

فزعم أن هذا القول لا يصدر من مسلم، وأنه مثل قول الكافر يوم القيامة عند رؤيته

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب/ ومن فضائل عمر بن الخطاب من حديث أبي بكر بن مالك، عن مشايخه غير عبد الله بن أحمد، ومن فضائل أبي بكر أيضا/ برقم ٥١٩)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك في (كتاب معرفة الصحابة ي/ ومن مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وأخرجه الترمذي في جامعه في (أبواب المناقب عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–/ باب في مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب) بلفظٍ قريب منه.

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب/ ومن فضائل عمر بن الخطاب من حديث أبي بكر بن مالك، عن مشايخه غير عبد الله بن أحمد، ومن فضائل أبي بكر أيضًا/ برقم ٦٧٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: فضائل الصحابة/ باب: مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي –رضي الله عنه–، حديث رقم: ٣٤٨٦).

(٤) أخرجه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، نشرة دار الفكر –بيروت، سنة١٤١٦هـ، (١/ ٥٢).

لمصيره: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ٤٠ ﴾ النبأ: ٤٠ (١).

وكذا ما جاء عن المسور بن مخرمة، قال: (لما طعن عمر جعل يألم، فقال له ابن عباس وكأنه يجزعه: يا أمير المؤمنين، ولئن كان ذاك، لقد صحبت رسول الله ﷺ فأحسنت صحبته، ثم فارقته وهو عنك راض، ثم صحبت أبا بكر فأحسنت صحبته، ثم فارقته وهو عنك راض، ثم صحبت صحبتهم فأحسنت صحبتهم، ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون، قال: أما ما ذكرت من صحبة رسول الله ﷺ ورضاه، فإنما ذاك منٌ مِن الله تعالى مَن به علي، وأما ما ذكرت من صحبة أبي بكر ورضاه، فإنما ذاك منٌ مِن الله -جل ذكره- مَن به علي، وأما ما ترى من جزعي، فهو من أجلك وأجل أصحابك، والله لو أن لي طلاع الأرض ذهبًا؛ لافتديت به من عذاب الله تعالى قبل أن أراه)(٢).

فادعى الرافضي أن هذا القول موافق لما أخبر الله تعالى به عن حال الظالمين، في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلۡعَذَابِ ﴾ الزمر: ٤٧ (٣).

ثم ذكر ما كان من علي رضي الله عنه عندما طعنه ابن ملجم؛ حيث قال: (فزتُ ورب الكعبة)(٤)، وأنه قال عند احتضاره: (متى ألقاها؟ متى يبعث أشقاها؟ متى ألقى الأحبة محمدًا وحزبه؟)(٥).

فظن أن ما صدر من عمر رضي الله عنه يوجب النقص فيه، وأن ما صدر من علي رضي الله عنه

(١) انظر: منهاج الكرامة (صـ١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب أصحاب النبي ن/ باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي -رضي الله عنه-، حديث رقم: ٣٤٩٨).

(٣) انظر: منهاج الكرامة (صـ١٠٣).

(٤) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٤/ ١١٤).

(٥) منهاج الكرامة (صـ١٠٣). ولم أقف عليه عند غيره.

يوجب تفضيله.

وقد أجاب شيخ الإسلام عن ذلك[1]، وبين أن هذا القول لا يصدر إلا عن جاهل بالشرع، وبأحوال من تكلم فيهم، ثم قام بمعارضة هذا الطعن بما جاء عن النبي ﷺ أنه دخل على عثمان بن مظعون، وكان قد مات، وغسل وكفن في أثوابه، فقالت أم العلاء: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك: لقد أكرمك الله، فقال النبي ﷺ: «وما يدريك أن الله قد أكرمه؟»، فقالت: بأبي أنت يا رسول الله، فمن يكرمه الله؟ فقال: «أما هو فقد جاءه اليقين، والله، إني لأرجو له الخير، والله ما أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي»[2]، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾الأحقاف: ٩.

فهل يمكن حمل قوله ﷺ: «والله ما أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي» على مثل ما حملت عليه أيها الرافضي قول عمر رضي الله عنه؟!! قطعًا لا؛ بل كلاهما من نفس الباب الشرعي: باب الخوف من الله، والتبري من النفس والشيطان، والذي يدعو إليه مثل قوله ﷺ: «لن ينجي أحدًا منكم عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: « ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة»[3]، فلا مشابهة بين ما صدر من عمر رضي الله عنه، وبين ما يصدر من الكفار يوم القيامة ألبتة.

وقد أخبر الله عز وجل عن مريم أنها قالت: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾ ﴾ مريم: ٢٣ ، ولم يكن هذا كتمني الموت يوم القيامة، ولم ينكر الله عز وجل عليها قولها ولم

---

(١) انظر: المنهاج (٦/ ٥-١٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الجنائز/ باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه، حديث رقم: ١١٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الرقاق/ باب القصد والمداومة على العمل، حديث رقم: ٦٠٩٨)، واللفظ له؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب صفة القيامة والجنة والنار/ باب لن يدخل أحد الجنة بعمله؛ بل برحمة الله تعالى، حديث رقم: ٢٨١٦).

يذمه، أو ينهى عنه.

قال شيخ الإسلام: (وأما قول الرافضي: وهل هذا إلا مساوٍ لقول الكافر: "يا ليتني كنت ترابًا".

فهذا جهل منه، فإن الكافر يقول ذلك يوم القيامة حين لا تقبل توبة، ولا تنفع حسنة، وأما من يقول ذلك في الدنيا فهذا يقوله في دار العمل على وجه الخشية لله، فيثاب على خوفه من الله..

ولا يجعل هذا كقول أهل النار كما أخبر الله عنهم .. فهذا إخبار عن حالهم يوم القيامة حين لا ينفع توبة ولا خشية.

وأما في الدنيا فالعبد إذا خاف ربه كان خوفه مما يثيبه الله عليه، فمن خاف الله في الدنيا أمنه يوم القيامة)(١).

كما أن ما صدر من علي رضي الله عنه يمكن معارضته –أيضًا– بما صدر عمن هم دونه، ودون أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

فقد جاء أن بلالًا بن رباح –وهو عتيق أبي بكر رضي الله عنهما– لما حضرته الوفاة، كانت امرأته تقول: وا حرباه، فيقول: (بل وا طرباه، غدًا نلقى الأحبّة، محمدًا وصحبه)(٢).

وقد قال عامر بن فهيرة –مولى أبي بكر الصديق– لما طعنه جبار بن سلمى (٣) يوم

---

(١) المنهاج (٦/ ١٥-١٦).

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة دار ابن كثير، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ، (١/ ١٧١)؛ وانظر: السير (١/ ٣٥٩)؛ والوافي بالوفيات (١٠/ ١٧٤).

(٣) جبار بن سلمى بن مالك الكلابي، صحابي، وكان يقول: مما دعاني إلى الإسلام أني طعنت رجلًا منهم؛ فسمعته يقول: فزت والله، قال: فقلت في نفسي: ما فاز؟ أليس قد قتلته؟ حتى سألت بعد ذلك عن قوله، فقالوا: الشهادة، فقلت: فاز لعمر الله. انظر: الاستيعاب (١/ ٢٢٩-٢٣٠)؛ وأسد الغابة (١/ ٥٠٤).

بئر معونة: (فزت ورب الكعبة)[١]؛ بل قال شبيب الخارجي[٢] لما طُعن: (وعجلت إليك رب لترضى)[٣].

فنحن وجدنا أن ما صدر من عمر رضي الله عنه قد صدر جنسه من النبي ﷺ ومن مريم –عليها السلام–، وأن ما صدر من علي رضي الله عنه صدر جنسه عمن هو دون عمر وعلي رضي الله عنهما؛ بل صدر من قاتل علي!! فكيف يكون مثل هذا مما يوجب التنقص من عمر وتفضيل علي عليه؟!!

وزعم الرافضي –أيضًا– أن من مثالب عمر رضي الله عنه ما وقع منه في مرض موت النبي ﷺ، من منعه لإحضار الكتاب للنبي ﷺ، فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه، قال: « ائتوني بكتابٍ أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده»، قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، –وفي رواية[٤] أنه قال: ما شأنه، أهجر[٥]؟– وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: « قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع »، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه)[٦].

وكذا ما وقع منه بعد وفاته ﷺ، من تكذيب وفاته، فعن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ (أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسنح –قال إسماعيل: يعني بالعالية–، فقام عمر

(١) انظر: البداية والنهاية (٥/ ٥٢٧–٥٢٨).

(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من الخوارج، خرج في خلافة عبد الملك بن مروان، وهلك سنة ٧٧هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٥٤)

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج (٦/ ٩)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٤) أخرجها البخاري في صحيحه في (كتاب: العلم/ باب: كتابة العلم، حديث رقم: ١١٢)؛ وأخرجها مسلم في صحيحه في(كتاب الوصية/ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

(٥) أي: هل تغير كلامه واختلط لأجل ما به من المرض؟. النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/ ٢٤٦).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب العلم/ باب كتابة العلم) واللفظ له، وأخرجه مسلم في صحيحه في(كتاب الوصية / باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، حديث رقم: ١٦٣٧).

يقول: والله ما مات رسول الله ﷺ، قالت: وقال عمر: والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم، فجاء أبو بكر، فكشف عن رسول الله ﷺ، فقبله، قال: بأبي أنت وأمي، طبت حيًّا وميتًا، والذي نفسي بيده لا يذيقك الله الموتتين أبدًا، ثم خرج فقال: أيها الحالف على رسلك فلما تكلم أبو بكر جلس عمر، فحمد الله أبو بكر، وأثنى عليه، وقال: ألا من كان يعبد محمدًا ﷺ، فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، وقال: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الزمر: ٣٠ ، وقال: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٤ ، قال: فنشج الناس يبكون)[١].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على إيراد الرافضي لهاتين القصتين ضمن المطاعن التي يطعن بها على عمر رضي الله عنه[٢]، فبين أنه قد ثبت لعمر من العلم والفضل مالم يثبت لأحد غير أبي بكر -وقد سبق ذكر طرف من ذلك-، أما ما وقع منه عند احتضار النبي ﷺ، فقد اشتبه عليه هل القول الذي صدر من النبي ﷺ في تلك الحالة هو من شدة المرض أو لا، لا سيما وأن مرضه ﷺ كان شديدًا كما هو معروف، لذا قال: ما شأنه، أهجر؟ فشك ولم يجزم، والشك جائز على عمر وغيره، فإنه لا معصوم إلا النبي ﷺ، وكذلك ظن أنه ﷺ لم يمت، حتى تبين له أنه ﷺ قد مات.

فما وقع من عمر رضي الله عنه إنما هو اشتباه، وشك في بعض الأمور، وقد وقع من علي رضي الله عنه ما هو أعظم، فقد أفتى وقضى في أمور بخلاف ما قضى فيها رسول الله ﷺ، ولا ريب أن الشك في الحق أخف من الجزم بنقيضه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب أصحاب النبي ن/ باب قول النبي باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: « لو كنت متخذاً خليلاً»، حديث رقم: ٣٤٥٦).

(٢) انظر: المنهاج (٦/ ١٩-٣٠).

فقد قضى علي رضي الله عنه في المرأة الحامل إذا مات عنها زوجها أنها تعتد آخر الأجلين(١)، مع أنه قد قضى في ذلك رسول الله ﷺ، فقد جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن سبيعة بنت الحارث وضعت حملها بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلة، فدخل عليها أبو السنابل، فقال، كأنك تحدثين نفسك بالباءة؟!(٢)، ما لك ذلك حتى ينقضي أبعد الأجلين، فانطلقت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بما قال أبو السنابل، فقال رسول الله ﷺ: «كذب أبو السنابل، إذا أتاك أحد ترضينه فائتيني به»، أو قال: «فأنبئيني»، فأخبرها أن عدتها قد انقضت(٣).

فالنبي ﷺ قد كذب الذي أفتى بهذا، ومع ذلك أفتى به علي رضي الله عنه.

وكذلك قضى علي رضي الله عنه في المرأة إذا مات عنها زوجها، وكان لم يدخل بها، ولم يفرض لها مهراً، أنه لا مهر لها(٤)، مع أن النبي ﷺ قد قضى في بروع بنت واشق –وكانت قد توفي عنها زوجها ولم يدخل بها ولم يفرض لها مهرًا– بمهر المثل(٥).

---

(١) قال ابن حجر: (أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح) الفتح (٩/ ٤٧٤)، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم في (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار/ نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ) عن عبد الرحمن بن معقل، قال: شهدت علياً وسأله رجل عن امرأة توفي عنها زوجها وهي حامل، قال: (تتربص أبعد الأجلين). (كتاب النكاح/ في المرأة يتوفى عنها زوجها فتضع بعد وفاته بيسير).

(٢) أي: النكاح والتزوج؛ لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً، وقيل: لأن الرجل يتبوأ من أهله، أي يستمكن كما يتبوأ من منزله. انظر: النهاية (١/ ١٦٠).

(٣) أخرجه أحمد في المسند في (مسند المكثرين من الصحابة/ مسند عبد الله بن مسعود –رضي الله تعالى عنه– / برقم ٤٢٧٣) واللفظ له، وأخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب المغازي/ باب[ولم يترجم له] / حديث رقم: ٣٩٩١)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في(كتاب الطلاق/ باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها بوضع الحمل).

(٤) أخرجه البيهقي أحمد بن الحسين بن علي في (السنن الكبرى)، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ، (كتاب الصداق / باب من قال: لا صداق لها).

(٥) أخرجه أحمد في المسند في (مسند الكوفيين/ حديث الجراح وأبي سنان الأشجعيين/ برقم ١٨٤٦٠) عن عبد الله بن عتبة، قال: أتي ابن مسعود في رجل تزوج امرأة، فمات عنها ولم يفرض لها، ولم يدخل بها، فسئل عنها شهراً، فلم يقل

ولا شك أن عليّا رضي الله عنه من أهل الاجتهاد، وحصل منه ذلك بعد وفاة النبي ﷺ، ولا نشك أنه لم يبلغه قضاء النبي ﷺ، وكذا (سائر أهل الاجتهاد من الصحابة إذا اجتهدوا؛ فأفتوا وقضوا، وحكموا بأمر والسنة بخلافه، .. كانوا مثابين على اجتهادهم، مطيعين لله ورسوله فيما فعلوه من الاجتهاد بحسب استطاعتهم، ولهم أجر على ذلك، ومن اجتهد منهم وأصاب فله أجران ... وأمثال هذا إذا لم يقدح في علي لكونه كان مجتهدًا، ثم رجع إلى ما تبين له من الحق، فكذلك عمر لا يقدح فيه ما قاله باجتهاده مع رجوعه إلى ما تبين له من الحق.

والأمور التي كان ينبغي لعلي أن يرجع عنها أعظم بكثيرٍ من الأمور التي كان ينبغي لعمر أن يرجع عنها، مع أن عمر قد رجع عن عامة تلك الأمور، وعلي عرف رجوعه عن بعضها فقط، كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل، وأما بعضها كفتياه بأن المتوفى عنها الحامل تعتد أبعد الأجلين، وأن المفوضة لا مهر لها إذا مات الزوج، وقوله: إن المخيرة إذا اختارت زوجها فهي واحدة، مع أن رسول الله ﷺ خير نساءه، ولم يكن ذلك طلاقًا، فهذه لم يعرف إلا بقاؤه عليها حتى مات)[1].

فيها شيئاً، ثم سألوه، فقال: أقول فيها برأيي، فإن يك خطأً فمني ومن الشيطان، وإن يك صواباً، فمن الله، "لها صدقة إحدى نسائها، ولها الميراث، وعليها العدة". فقام رجل من أشجع فقال: " أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله ن، في بروع ابنة واشق.

(١) المنهاج (٦/ ٢٧-٢٩).

المبحث الثالث: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عثمان بن عفان رضي الله عنه:

المطلب الأول: مذهب السلف في عثمان بن عفان رضي الله عنه[1]:

اتفق أهل السنة على أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أحق الناس بخلافة النبوة بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لإجماع الصحابة رضي الله عنهم على اختياره، فلم يخالف، أو يعارض في هذا أحد منهم.

وقد نقل الإجماع على ذلك طائفة من أهل العلم.

فقد جاء عن المسور بن مخرمة، في قصة بيعة عثمان، أن عبد الرحمن بن عوف أرسل: (إلى من كان حاضرًا من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلى أمراء الأجناد -وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر-، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، يا علي، إني قد نظرت في أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلن على نفسك سبيلًا، فقال: أبايعك على سنة الله، وسنة رسوله، والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس، المهاجرون والأنصار، وأمراء الأجناد، والمسلمون)[2]، فهذا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يحكي اتفاق المهاجرين والأنصار على تولية عثمان رضي الله عنه الخلافة.

وقد روى ابن أبي شيبة [3] بإسناده، إلى حارثة بن مُضَرِّب [1] قال: (حججت في إمارة عمر، فلم يكونوا يشكون أن الخلافة من بعده لعثمان) [2]، وروى أبو نعيم الأصبهاني

---

(١) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام، (صـ٦٥١-٦٧١).

(٢) سبق تخريجه في المنع من إمامة علي.

(٣) عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، من علماء الحديث، قال عنه الذهبي: (وهو من أقران: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني في السن والمولد والحفظ، ويحيى بن معين أسن منهم بسنوات)، توفي سنة ٢٣٥هـ وقيل ٢٣٤هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٢٥٩-٢٦٧)؛ والسير (١١/ ١٢٢-١٢٧).

بإسناده -أيضًا-إلى حارثة قال: (حججت مع عمر أول خلافة عمر، فلم يشك أن الخليفة بعده عثمان بن عفان) (٣). وقال ابن حجر: (وأخرج البغوي في معجمه، وخيثمة (٤) في فضائل الصحابة، بسندٍ صحيح عن حارثة بن مضرب قال: حججت مع عمر، فكان الحادي يحدو أن الأمير بعده عثمان بن عفان) (٥). وروى أبو نعيم الأصبهاني بإسناده، إلى حذيفة، قال: (إني لواقف مع عمر، تمس ركبتي ركبته، فقال: من ترى قومك يؤمرون، قال: إن الناس قد أسندوا أمرهم إلى ابن عفان) (٦).

فهذه النصوص فيها دلالةٌ ظاهرة على أن أصحاب رسول الله ﷺ قد اشتهر بينهم أحقية عثمان بالخلافة في فترة خلافة عمر بن الخطاب؛ لما سبق من علمهم ببعض النصوص الدالة على فضله ومكانته، وأنه أفضل أصحاب رسول الله ﷺ بعد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

ونقل الحافظ الذهبي عن شريك بن عبد الله القاضي أنه قال: (قبض النبي ﷺ، واستخار المسلمون أبا بكر، فلو علموا أن فيهم أحدًا أفضل منه؛ كانوا قد غشونا، ثم

---

(١) حارثة بن مضرب العبدي الكوفي، من التابعين، روى عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، وهو ثقة. انظر: تهذيب الكمال (٥/ ٣١٧-٣١٨)؛ وتاريخ الإسلام(٢/ ٨٠٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم في (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار/ نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ)، (كتاب المغازي/ باب ما جاء في خلافة عثمان وقتله- رقم ٣٧٠٧٥).

(٣) كتاب الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد، نشرة مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: الدكتور/ علي الفقيهي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ، (صـ٣٠٦).

(٤) خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، ثقة، وهو من علماء الحديث، له مصنف في فضائل الصحابة، توفي سنة ٣٤٣هـ. انظر: تاريخ دمشق (١٧/ ٦٨-٧٢)؛ والسير (١٥/ ٤١٢-٤١٦).

(٥) فتح الباري، (١٣/ ١٩٨).

(٦) كتاب الإمامة (صـ٣٠٦)؛ وقال الحافظ ابن حجر :: (وأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق صحيح إلى حذيفة قال: قال لي عمر: من ترى قومك يؤمرون بعدي؟ قال: قلت: قد نظر الناس إلى عثمان، وأشهروه لها). فتح الباري (١٣/ ١٩٨).

استخلف أبو بكر عمر، فقام بما قام به من الحق والعدل، فلما حضرته الوفاة، جعل الأمر شورى بين ستة، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أن فيهم أفضل منه؛ كانوا قد غشونا)[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام أحمد أنه قال: (لم يجتمعوا على بيعة أحد ما اجتمعوا على بيعة عثمان)[2]. وروى عنه الخلال[3] أنه قال: (ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم)[4].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: (فاجتمع أهل الشورى .. واختاروا بعد التشاور والاجتهاد في نصيحة الأمة والحياطة لهم عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ لما خصه الله به من كمال الخصال الحميدة، والسوابق الكريمة، وما عرفوا من علمه الغزير، وحلمه، لم يختلف على ما اختاروه، وتشاوروا فيه أحد، ولا طعن فيما اتفقوا عليه طاعن، فأسرعوا إلى بيعته، ولم يتخلف عن بيعته من تخلف عن أبي بكر، ولا تسخطها متسخط؛ بل اجتمعوا عليه، راضين به، محبين له)[5].

وقال أبو عثمان الصابوني –مبينًا عقيدة السلف وأصحاب الحديث في ترتيب الخلافة، بعد أن ذكر أنهم يقولون أولاً بخلافة الصديق ثم عمر-: (ثم خلافة عثمان بإجماع أهل الشورى، وإجماع الأصحاب كافة، ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه) [6].

---

(١) السير (٨/ ٢٠٩).

(٢) المنهاج (٦/ ١٥٤)، ولم أقف عليه عند غيره.

(٣) أحمد بن محمد بن هارون، فقيه حنبلي، أخذ الفقه عن جماعة من أصحاب الإمام أحمد، قال عنه الذهبي: (ولم يكن قبله للإمام [أي: الإمام أحمد] مذهب مستقل، حتى تتبع هو نصوص أحمد، ودونها، وبرهنها بعد الثلاث مائة)، توفي سنة ٣١١هـ. انظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٢٣-٢)؛ والمقصد الأرشد (١/ ١٦٦-١٦٧)؛ والسير (١٤/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٤) السنة للخلال (١/ ٣٢٠).

(٥) كتاب الإمامة، (صـ٢٩٩-٣٠٠).

(٦) عقيدة السلف، (صـ٢٩٢).

واتفاقهم على بيعة عثمان من أظهر الأدلة الدالة على أنه أفضل من علي؛ لأنهم قدموه باختيارهم[١].

ولهذا قال غير واحد من السلف والأئمة، كأيوب السختياني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، وغيرهم: (من قدم عليًّا على عثمان؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار) [٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما -بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر- أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا؛ لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة -مسألة عثمان وعلي- ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة؛ لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة؛ فهو أضل من حمار أهله)[٣].

(١) انظر: المنهاج (٨/ ٣١٣-٣٣١).

(٢) السنة للخلال (١/ ٣٩١-٣٩٢)؛ ومسائل الإمام أحمد لابن هاني (٢/ ١٧١)؛ ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، المقدمة لابن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي، ومؤلف "محاسن الاصطلاح" سراج الدين البلقيني عمر بن رسلان بن نصير الشافعيّ، نشرة دار المعارف، تحقيق: الدكتورة/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، (صـ٤٩٦)؛ وفتح المغيث بشرح الفية الحديث، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن بن محمد، نشرة مكتبة المنهاج، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم الخضير والدكتور/ محمد الفهيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ، (٤/ ٥٧)؛ والمنهاج (١/ ٥٣٣-٥٣٤)؛ وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٣٧).

(٣) الفتاوى (٣/ ١٥٣).

المطلب الثاني: استخدامه للمعارضة في المطاعن التي ذكرها الرافضي في عثمان بن عفان رضي الله عنه:

من جملة المطاعن التي وجهها الرافضي إلى عثمان رضي الله عنه: زعمه أنه ولى أمور المسلمين من لا يصلح للولاية، كالوليد بن عقبة(١)، وسعيد بن العاص(٢)، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح(٣)، ومعاوية، وعبد الله بن عامر(٤)، ومروان بن الحكم، فقال: (وأما عثمان، فإنه ولى أمور المسلمين من لا يصلح للولاية؛ حتى ظهر من بعضهم الفسوق، ومن بعضهم الخيانة)(٥).

وقد أجاب شيخ الإسلام عن ذلك(٦)، بأنه لو تنزلنا وقبلنا دعواكم هذه؛ فيلزمكم

(١) الوليد بن عقبة بن أبي معيط القرشي الأموي، صحابي من مسلمة الفتح، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه، ولاه عثمان الكوفة، قال ابن عبد البر: (وله أخبار فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله، وقبح أفعاله، غفر الله لنا وله.. أخباره في شرب الخمر .. مشهورة كثيرة)، ولما شهدوا عليه بشرب الخمر؛ أمر عثمان به، فجلد، وعزل عن الكوفة، قال ابن حجر: (والرجل قد ثبتت صحبته، وله ذنوب أمرها إلى الله تعالى، والصواب السكوت، والله تعالى أعلم)، توفي في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٥٢-١٥٥٧)؛ وأسد الغابة (٥/ ٤٢٠-٤٢٢)؛ والإصابة (٦/ ٤٨١-٤٨٣)؛ وتهذيب التهذيب (١١/ ١٤٢-١٤٤).

(٢) سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، صحابي، كان عمره عند وفاة النبي ن تسع سنين، استعمله عثمان على الكوفة، توفي في خلافة معاوية سنة ٥٩هـ وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب (٢/ ٦٢١-٦٢٤)، والإصابة (٣/ ٩٠-٩٢).

(٣) عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي، صحابي، أخو عثمان من الرضاعة، أسلم قبل الفتح وهاجر ثم ارتد ثم أسلم عام الفتح وحسن إسلامه، ولم يظهر منه بعد ذلك ما ينكر عليه، وهو من كتاب الوحي، ولاه عثمان على مصر، توفي في خلافة علي على الأصح سنة ٣٦ أو ٣٧هـ. انظر: الاستيعاب (٣/ ٩١٨-٩٢٠)؛ وأسد الغابة (٣/ ٢٦٠-٢٦٢)؛ والإصابة (٤/ ٩٤-٩٦).

(٤) عبد الله بن عامر بن كريز القرشي، صحابي، ولد على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأتى به إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو صغير، وهو ابن خال عثمان بن عفان، وكان واليًا لعثمان على البصرة، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب (٣/ ٩٣١-٩٣٣)؛ وأسد الغابة (٣/ ٢٨٩-٢٩٠)؛ والإصابة (٥/ ١٤-١٥).

(٥) منهاج الكرامة (صـ١٠٧).

(٦) انظر: المنهاج (٦/ ١٨١-١٨٤).

مثلها في علي، حيث أنه قد ولى زياد بن أبي سفيان(١) -والد عبيد الله بن زياد قاتل الحسين(٢)- على أرض فارس، وولى الأشتر النخعي على مصر(٣)، وولى محمد بن أبي بكر على مصر(٤)، وكانا ممن خرج على عثمان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولا يشك عاقل أن معاوية بن أبي سفيان كان خيرًا من هؤلاء كلهم)(٥).

وعليه: فإما أن يكون صنيع عثمان رضي الله عنه بتوليته من ذكرتم مما يقدح في إمامته؛ فيلزمكم قبول القدح في إمامة علي رضي الله عنه بتوليته لمن ذكرنا، ولابد، فالباب واحد.

وإما أن يكون مما لا يقدح، ولكنه ولى من لا يصلح في نفس الأمر، وكان مجتهدًا في ذلك، فظن أنه كان يصلح، وأخطأ ظنه، وهذا هو المطلوب.

ومما يؤكد هذا أن هذا الوليد بن عقبة الذي أنكرتم على عثمان رضي الله عنه توليته له، قد اشتهر في التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى بني المصطلق؛ ليأخذ منهم الصدقات، فلما أتاهم

---

(١) زياد بن عبيد الثقفي، وهو الذي استلحقه معاوية بأنه أخوه، ويعرف بـ"زياد بن أبيه"، و"زياد بن أبي سفيان"، و"زياد بن سمية"، أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يره، وأسلم في عهد أبي بكر، ولاه علي على بلاد فارس، وولاه معاوية على الكوفة والبصرة، وكان في بداية أمره من شيعة علي، ثم إنه بعد موت علي صالح معاوية، وصار من شيعته، واشتد على شيعة علي، قال عنه ابن خلكان: (وكان قتالاً سفاكاً للدماء من جنس ابنه والحجاج)، توفي سنة ٥٣هـ. انظر: تاريخ دمشق (١٩/ ١٦٢-٢٠٩)؛ وفوات الوفيات (٢/ ٣١-٣٣).

(٢) عبيد الله بن زياد بن أبيه -المترجم قبله-، ويقال له ابن مرجانة، ولاه معاوية على البصرة، وهو الذي أمر بقتل الحسين، قال الذهبي: (الشيعي لا يطيب عيشه حتى يلعن هذا ودونه، ونحن نبغضهم في الله، ونبرأ منهم، ولا نلعنهم، وأمرهم إلى الله)، قتل سنة ٦٧هـ. انظر: تاريخ دمشق (٣٧/ ٤٣٣-٤٦٢)؛ والبداية والنهاية (١٢/ ٤٩-٥٨)؛ والسير (٣/ ٥٤٥-٥٤٩).

(٣) مالك بن الحارث بن عبد يغوث، كان من أصحاب علي، شهد معه الجمل وصفين ومشاهده كلها، وولاه على مصر فمات قبل أن يصل إليها، وكان الأشتر ممن سعى في الفتنة، وألب على عثمان، وشهد حصاره، توفي سنة ٣٧هـ، وقيل: بعدها. انظر: تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٧٣-٣٩٢)؛ وتاريخ الإسلام (٢/ ٣٣٦).

(٤) انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٦٦-١٣٦٧)؛ وأسد الغابة (٥/ ٩٧)؛ والإصابة (٦/ ١٩٣-١٩٤).

(٥) المنهاج (٦/ ١٨٤).

الخبر فرحوا، وخرجوا ليتلقوه، فظن أنهم يحاربونه، فأرسل إلى النبي ﷺ يذكر محاربتهم له، فأراد النبي ﷺ أن يرسل إليهم جيشًا، فأنزل الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ الحجرات: ٦ [١].

فإذا كان قد خفي حاله على النبي ﷺ، فكيف لا يخفى على عثمان س حال ولاته؟!!

كما عد الرافضي من مطاعنه س: أنه قسم الولايات بين أقاربه من بني أمية، قال: (وقسم الولايات بين أقاربه، وعوتب على ذلك مرارا فلم يرجع)[٢].

وقد أجاب شيخ الإسلام عن ذلك[٣] بمثل سابقتها، بأنه لو تنزلنا وقبلنا قولكم أن هذا الفعل مما يوجب الطعن والتنقيص، فقد وقع مثله من علي رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام: (من العجب: أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدعون أن علياً كان أبلغ فيه من عثمان)[٤].

فعلي قد ولى أبناء عمه العباس، فولى عبيد الله بن العباس على اليمن[٥]، وولى قثم بن العباس على مكة والطائف[٦]، وولى تمام بن العباس على المدينة[١]، وولى عبد الله بن عباس

---

(١) انظر: تفسير الطبري(٢١/ ٣٤٨-٣٥٣)، قال ابن بد البر: (ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن قوله عز وجل: إن جاءكم فاسق بنبإ نزلت في الوليد بن عقبة). الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، نشرة دار الجيل، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ (٤/ ١٥٥٣).

(٢) منهاج الكرامة (صـ١٠٧).

(٣) انظر: المنهاج (٦/ ١٨٤-١٩٢).

(٤) المنهاج (٦/ ١٨٤).

(٥) عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب، صحابي، وهو أصغر من أخيه عبد الله بسنة، استعمله علي بن أبي طالب على اليمن، وأمره على الموسم، توفي سنة ٥٨هـ وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٠٠٩-١٠١٠)؛ وأسد الغابة (٣/ ٥١٩-٥٢١)؛ والإصابة (٤/ ٣٣٠-٣٣٢).

(٦) قثم بن العباس بن عبد المطلب، صحابي، كان شبيه النبي -صلى الله عليه وسلم-، وآخر الناس به عهداً، ولاه علي على مكة، توفي في خلافة معاوية. انظر: الاستيعاب (٣/ ١٣٠٤-١٣٠٥)؛ وأسد الغابة (٤/ ٣٧٣-٣٧٤)؛ والإصابة

على البصرة[٢]!!

فإن قيل: لعلي حجة فيما فعله من تولية القرابة، قيل: نعم له حجة، وحجة عثمان فيما فعله أعظم.

إذ إن لعثمان أن يقول: قد استعمل رسول الله ﷺ بني أمية، وقلدهم المناصب، فاستعمل ﷺ عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية على مكة[٣]، واستعمل أبا سفيان بن حرب بن أمية على نجران[٤]، واستعمل خالدًا بن سعيد بن العاص على صدقات مذحج، واستعمله على صنعاء اليمن[٥]، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص على البحرين[٦]، واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط حتى أنزل الله فيه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾ الحجرات: ٦.

(٥/ ٣٢٠-٣٢١).

(١) تمام بن العباس بن عبد المطلب، اختلف في صحبته، كان والياً لعلي على المدينة ثم عزله. انظر: الاستيعاب (١/ ١٩٥-١٩٧)؛ وأسد الغابة (١/ ٤٢٤-٤٢٦)؛ والإصابة (١/ ٤٩٣-٤٩٤).

تنبيه: في النسخة المطبوعة من المنهاج (ثمامة بن العباس)، ولم أجد في المراجع التي وقفت عليها ذكراً لثمامة في ولد العباس، ووجدت أن ممن ولي المدينة من ولد العباس في خلافة علي: تمام، فلعل (ثمامة) تصحيف عن (تمام) والله أعلم.

(٢) انظر: السير (٣/ ٣٥٣)؛ والإصابة (٤/ ١٢٩). فائدة: قال ابن عبد البر: (وكان للعباس بن عبد المطلب س عشرة من الولد: سبعة منهم ولدتهم له أم الفضل بنت الحارث الهلالية -أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم-، وهم: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله، ومعبد، وقثم، وعبد الرحمن، وأم حبيب شقيقتهم. وعون بن العباس لا أقف على اسم أمه. ولأم ولد منهم اثنان: تمام وكثير. وأما الحارث بن العباس بن عبد المطلب فأمه من هذيل. فهؤلاء أولاد العباس ش) الاستيعاب (١/ ١٩٦).

(٣) انظر: الاستيعاب (٣/ ١٠٢٣-١٠٢٤)؛ وأسد الغابة (٣/ ٥٤٩-٥٥٠)؛ والإصابة (٤/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٤) ومن أهل العلم من لا يثبت ذلك. انظر: الاستيعاب (٢/ ٧١٤-٧١٥)؛ وأسد الغابة (٣/ ٩-١٠)؛ والإصابة (٣/ ٣٣٢-٣٣٥).

(٥) انظر: الاستيعاب (٢/ ٤٢٠-٤٢٤)؛ وأسد الغابة (٢/ ١٢٤-١٢٦).

(٦) انظر: الاستيعاب (١/ ٦٢-٦٤)؛ وأسد الغابة (١/ ١٤٨-١٥٠)؛ والإصابة (١/ ١٦٨-١٧١).

قال شيخ الإسلام: (إن بني أمية كان رسول الله ﷺ يستعملهم في حياته، واستعملهم بعده من لا يتهم بقرابة فيهم: أبو بكر الصديق، وعمر رضي الله عنهما، ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله ﷺ أكثر من بني عبد شمس؛ لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد...

فيقول عثمان: أنا لم استعمل إلا من استعمله النبي ﷺ منهم، ومن جنسهم، ومن قبيلتهم...

وأما بنو هاشم، فلم يستعمل النبي ﷺ منهم إلا عليًّا ابن أبي طالب رضي الله عنه على اليمن، .. وولى جعفر بن أبي طالب على قتال مؤتة .. وقد روي أن العباس سأله ولاية؛ فلم يوله إياها)(١).

فما تطعنون به على عثمان، لغيركم أن يطعن بمثله في علي، مع أن ما فعله عثمان من تولية بني أمية، قد فعله رسول الله ﷺ، فلا يسعكم إلا أن تقولوا بمثل قولنا من أنهما رضي الله عنهما كانا مجتهدين في ذلك، ولا يقدح ذلك فيهما.

كما عد الرافضي من مطاعنه رضي الله عنه: أنه ضرب عمارًا رضي الله عنه(٢)، وأنه لا ينبغي له

(١) المنهاج (٦/ ١٩٢-١٩٤).

(٢) روي ذلك عنه في حادثتين، إحداها: أنه دعا ناسًا من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وفيهم عمار، فقال: إني سائلكم، أنشدكم الله، هل تعلمون أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يؤثر قريشاً على سائر الناس، ويؤثر بني هاشم على سائر قريش؟ فسكت القوم، فقال: «لو أن مفاتيح الجنة في يدي لأعطيتها بني أمية حتى يدخلوا من عند آخرهم، والله لأعطينهم ولأستعملنهم على رغم أنف من رغم» . فقال عمار: على رغم أنفي؟ قال: «على رغم أنفك» . قال: «وأنف أبي بكر وعمر؟» فغضب عثمان فوثب إليه فوطئه وطأً شديداً، فأجفله الناس عنه، ثم بعث إلى بني أمية فقال: «أيا أخابث خلق الله، أغضبتموني على هذا الرجل حتى أراني قد أهلكته وهلكت»، فبعث إلى طلحة والزبير فقال: ما كان نوالي إذ قال لي ما قال إلا أن أقول له مثل ما قال: وما كان لي على قسره من سبيل، اذهبا إلى هذا الرجل فخيراه بين ثلاث: بين أن يقتص، أو يأخذ أرشاً، أو يعفو. فقال: «والله لا أقبل منها واحدة حتى ألقى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأشكوه إليه» . فأتوا عثمان. فقال: سأحدثكم عنه، كنت مع

ذلك، كيف وقد قال فيه النبي ﷺ: «عمار جلدة بين عيني، تقتله الفئة الباغية، لا أنالهم الله شفاعتي يوم القيامة»(١).

فبين شيخ الإسلام ابن تيمية(٢): أن هذا الفعل أقصى ما يمكن أن يقال عنه ﷺ أنه من موارد الاجتهاد، فإن للإمام أن يؤدب بعض رعيته بما يراه، ولا يمنعه من ذلك ما لهم من فضل ومكانة.

كيف وقد ثبت مثله من عمار رضي الله عنه، فإنه قال لأهل الكوفة لما خطب فيهم قبل وقعة

رسول الله –صلى الله عليه وسلم– آخذاً بيدي بالبطحاء فأتى على أبيه وأمه وعليه وهم يعذبون، فقال أبوه: يا رسول الله، أكل الدهر هكذا؟ قال: قال: «اصبر ياسر، اللهم اغفر لآل ياسر» وقد فعلت. أخرجه ابن شبه عمر بن زيد النميري في تاريخ المدينة له، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، (٣/ ١٠٩٨– ١٠٩٩).

والأخرى: أنه كتب أصحاب عثمان عيبه وما ينقم الناس عليه في صحيفة، فقالوا: من يذهب بها إليه؟ قال عمار: أنا. فذهب بها إليه، فلما قرأها قال: أرغم الله أنفك، قال: وبأنف أبي بكر وعمر. قال: فقام إليه فوطئه حتى غشي عليه، ثم ندم عثمان، وبعث إليه طلحة والزبير يقولان له: اختر إحدى ثلاث: إما أن تعفو، وإما أن تأخذ الأرش، وإما أن تقتص. فقال: والله لا قبلت واحدة منها حتى ألقى الله! أخرجها ابن عبد ربه الأندلسي أحمد بن محمد بن عبد ربه في العقد الفريد، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: الدكتور/ عبد المجيد الترحيني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ(٥/ ٥٧).

(١) قال شيخ الإسلام: (وأما قوله: وقال فيه النبي –صلى الله عليه وسلم–: عمار جلدة بين عيني، تقتله الفئة الباغية، لا أنالهم الله شفاعتي يوم القيامة. فيقال: الذي في الصحيح " تقتل عمار الفئة الباغية "، وطائفة من العلماء ضعفوا هذا الحديث، منهم: الحسين الكرابيسي وغيره، ونقل ذلك عن أحمد أيضاً. وأما قوله: " لا أنالهم الله شفاعتي " فكذب مزيد في الحديث، لم يروه أحد من أهل العلم بإسناد معروف، وكذلك قوله: "عمار جلدة بين عيني" لا يعرف له إسناد). المنهاج (٦/ ٢٥٨–٢٥٩) وانظر: السيرة النبوية لابن هشام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري، نشرة دار إحياء التراث – بيروت، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي. (٢/ ١٤٣)، وأخرج البخاري في صحيحه في (كتاب الصلاة / باب التعاون في بناء المسجد) عن أبي سعيد الخدري س قال: كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين[أي: في بناء مسجد النبي –صلى الله عليه وسلم–]، فرآه النبي –صلى الله عليه وسلم– فينفض التراب عنه، ويقول: « ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار ».

(٢) انظر: المنهاج (٦/ ٢٥٥–٢٦٤).

الجمل: (إني لأعلم أنها[1] زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها)[2].

فما تقدحون به في عثمان رضي الله عنه قد صدر مثله من علي رضي الله عنه، فهذا عمار في جيش علي ، وشهد لعائشة رضي الله عنها بالجنة، ومع ذلك خرج لقتالها في وقعة الجمل.

بل ثبت جنس هذا الفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد جاء أنه قال: « فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها أغضبني»[3]، وأنها: «سيدة نساء أهل الجنة »[4]، ومع ذلك قال صلى الله عليه وسلم: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت؛ لقطعت يدها»[5].

وقد أتي بابن النعيمان إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرارًا، أكثر من أربع، فجلده في كل ذلك، فقال رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم العنه، ما أكثر ما يشرب، وما أكثر ما يجلد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:«لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله »[6].

قال شيخ الإسلام: (ومثل هذا كثير، فكون الرجل محبوبًا لله ورسوله، لا يمنع أن

---

(١) أي: عائشة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب أصحاب النبي ن/ باب فضل عائشة ، برقم: ٣٥٦١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: فضائل الصحابة/ باب: مناقب قرابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ومنقبة فاطمة عليها السلام– بنت النبي، حديث رقم: ٣٥١٠)؛ وفي (كتاب أصحاب النبي/ باب مناقب فاطمة –عليها السلام–، حديث رقم: ٣٥٥٦)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب: فضائل الصحابة –رضي الله تعالى عنهم–/ باب: فضائل فاطمة بنت النبي –عليها الصلاة والسلام–، حديث رقم: ٤٤٨٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: المناقب/ باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم: ٣٣٥٣)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم/ باب فضائل فاطمة بنت النبي –عليها الصلاة والسلام–، حديث رقم: ٤٤٨٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب أحاديث الأنبياء/ باب حديث الغار، حديث رقم: ٣٢٨٨)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب الحدود/ باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، حديث رقم: ٣٢٠٣).

(٦) أخرجه عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني في المصنف، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ، (كتاب الطلاق/ باب حد الخمر)؛ وأورده أبو يعلى في مسنده (١٧٦)؛ وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٢٨).

يؤدب بأمر الله ورسوله...

وإذا قيل: هم مجتهدون معذورون فيما أدبهم عليه عثمان، فعثمان أولى أن يقال فيه: كان مجتهدًا معذورًا فيما أدبهم عليه، فإنه إمام مأمور بتقويم رعيته، وكان عثمان أبعد عن الهوى، وأولى بالعلم والعدل فيما أدبهم عليه.

ولو قدح رجل في علي بن أبي طالب بأنه قاتل معاوية وأصحابه، وقاتل طلحة والزبير؛ لقيل له: علي بن أبي طالب أفضل وأولى بالعلم والعدل من الذين قاتلوه، فلا يجوز أن يجعل الذين قاتلوه هم العادلين وهو ظالم لهم، كذلك عثمان فيمن أقام عليه حدًّا، أو تعزيرًا هو أولى بالعلم والعدل منهم، وإذا وجب الذب عن علي لمن يريد أن يتكلم فيه بمثل ذلك؛ فالذب عن عثمان لمن يريد أن يتكلم فيه بمثل ذلك أولى)[١].

(١) المنهاج (٦/ ٢٦١-٢٦٤)

الفصل الثالث:

استخدامه للنقض في الرد على الرافضة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للنقض في مسألة القرآن الكريم.

المبحث الثاني: استخدامه للنقض في مسألة العصمة.

المبحث الثالث: استخدامه للنقض في مسألة إمامة علي رضي الله عنه

الفصل الثالث: استخدامه للنقض في الرد على الرافضة

تمهيد:

النقض في اللغة: إفساد الشيء.

قال الخليل: (النقض: إفساد ما أبرمت من حبلٍ، أو بناء)[1].

وقال الجوهري: (والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه)[2].

وقال ابن فارس: (النون والقاف والضاد، أصلٌ صحيح، يدل على نكث شيء) [3].

النقض في الاصطلاح هو: إبطال دليل الخصم بإثبات تخلف الحكم عن الدليل، بأن يوجد الدليل، ولا يوجد معه المدلول.

قال أبو الثناء الأصفهاني[4] في تعريفه: (وهو وجود المدعى علة مع تخلف الحكم عنه)[5].

وقال الشوكاني: (وهو تخلف الحكم مع وجود العلة، ولو في صورة واحدة)[6].

---

(١) العين (٥/ ٥٠).

(٢) الصحاح (٣/ ١١١٠).

(٣) مقاييس اللغة (٥/ ٤٧٠).

(٤) محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الثناء، متكلم وأصولي شافعي، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٧١-٧٢)؛ والدرر الكامنة (٦/ ٨٥-٨٦).

(٥) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣/ ٢٠٤).

(٦) إرشاد الفحول (صـ٩٢٨).

مثال ذلك: لو تناظر مسلمٌ ونصراني حول ألوهية المسيح؛ فقال النصراني للمسلم: المسيح إله، ودليلي على ذلك: أنه خلق من غير أب، وكل من خلق من غير أب فهو إله.

فيمكن للمسلم أن ينقض هذا الاستدلال بنبي الله آدم عليه السلام؛ فيقول للنصراني: هذا الاستدلال باطلٌ، لأنه ليس مطردًا، فنبي الله آدم خُلق من غير أب؛ بل ومن غير أم، ومع ذلك فهو عندكم –وعندنا كذلك– ليس بإلهٍ، وعدم اطراد الدليل علامة بطلانه؛ لأن عدم الاطراد هو خاصة النقض.

مثالٌ آخر: ما جاء في بعض كتب التفسير[١] من أن يهوديًا جاء يخاصم النبي صلى الله عليه وسلم، وادعى أن الله عز وجل لم ينزل على أحد من خلقه شيئًا، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ الأنعام: ٩١.

فهذا اليهودي زعم أنه لم يوح إلى أحد من البشر، وزعمه هذا منقوض بنبي الله موسى عليه السلام، إذ إنه يؤمن بأن موسى عليه السلام نبيٌّ بشري، أُوحي إليه.

فتعليله بأن البشر لا يمكن أن يكون منهم رسول، تعليلٌ منقوض، لتخلفه في نبوة موسى عليه السلام.

فالنقض إذًا هو (بمعنى أنه لو صح الدليل بجميع مقدماته؛ لما تخلف الحكم عنه في شيء من الصور)[٢].

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٣٩٣-٣٩٦).

(٢) شرح التلويح على التوضيح، (ص١٩١).

المبحث الأول:
استخدامه للنقض في مسألة القرآن الكريم:

المطلب الأول: مذهب السلف في مسألة القرآن الكريم(١):

إن مذهب أهل السنة أن الله -تبارك تعالى- تكلم ويتكلم، ولم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، بكلامٍ يقوم به، وهو يتكلم على الحقيقة بصوتٍ يسمعه مَن شاء مِن خلقه، وأن نوع الكلام أزليٌّ قديم، وآحاده حادثه، وكلامه صفته غير مخلوقة.

والقرآن الكريم من كلام الله، تكلم الله به على الحقيقة، فهو كلامه بحروفه ومعانيه كيفما تصرف، وهو منزل غير مخلوق، وهو قرآنٌ واحد(٢).

وعلى كل هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف، والنقول عنهم في ذلك متواترةٌ مستفيضة من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وتابعي تابعيهم.

فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لما حكم علي الحكمين، قالت له الخوارج: حكمت

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار القبس، تحقيق: الدكتور/ دغش العجمي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ، (صـ٢١٥-٢٥٨ وصـ٢٦٥-٢٨٦ وصـ٣٢٠-٣٢٤)؛ وكتاب خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، نشرة دار السنة، تحقيق: فهد الفهيد، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٥هـ،(صـ٥١٨، وصـ٥٤٣-٥٥٩ وصـ٥٦٧-٨٢١)؛ والرد على الجهمية، للدارمي عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني، نشرة الدار السلفية، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، (صـ١٣٢-١٧٠)، وكتاب نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله -عز وجل- من التوحيد، للدارمي أيضًا، نشرة دار الميمان، تحقيق: منصور السماري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ، (صـ٤٣٣-٤٣٩)؛ والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نشرة دار الراية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ، (صـ٣٨-٣٩، وصـ٥٧-٦٥)؛ وغيرها من مصنفات أهل السنة.

(٢) انظر: المنهاج (٢/ ٢٤٦-٣٦٧)، و(٣/ ٢٢٢-٣٦١).

رجلين؟ قال: ما حكمت مخلوقًا، إنما حكمت القرآن)[١].

وعن عكرمة قال: كان ابن عباس في جنازة، فسمع رجلًا يقول: يا رب القرآن ارحمه، فقال ابن عباس: (مه، القرآن منه، القرآن كلام الله، وليس بمربوب، منه خرج، وإليه يعود)[٢].

وسئل علي بن الحسين عن القرآن، فقال: (ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله)[٣].

وقد حكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على ذلك، منهم: عمرو بن دينار[٤]، قال: (سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، غير مخلوق)[٥].

وقال الإمامان الحافظان الرازيان -أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله-: (أدركنا العلماء في جميع الأمصار —حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا—، فكان من مذهبهم: أن الإيمان قول وعمل،

(١) الإبانة الكبرى، لابن بطة عبيد الله بن محمد بن العكبري، نشرة دار الراية، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري (٦/ ٣٨-٣٩)؛ وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، نشرة دار طيبة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الرابعة، سنة١٤١٦هـ (١/ ٢٢٨/ برقم ٣٧٠)؛ والأسماء والصفات، للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، نشرة مكتبة السوادي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ . وقال: (هذه الحكاية عن علي س شائعة فيما بين أهل العلم ،ولا أراها شاعت إلا عن أصل -والله أعلم-)، (١/ ٥٩٣-٥٩٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (١/ ٢٣٠-٢٣١/ برقم ٣٧٦).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٢٣٦-٢٣٧/ برقم ٣٨٧).

(٤) عمرو بن دينار أبو محمد المكي الأثرم، الإمام الحافظ، شيخ الحرم في زمانه، من علماء التابعين، سمع ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم من الصحابة ش، قال ابن عيينة: (ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن عباس م من عمرو)، سمع ابن عباس وسمع من أصحابه عنه: طاوس وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء وعمرو بن كيسان، توفي سنة١٢٦هــ. انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٣٢٨)، والسير (٥/ ٣٠٠-٣٠٧).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (١/ ٢٣٤-٢٣٥/ برقم ٣٨١و٣٨٣)؛ والأسماء والصفات، للبيهقي (١/ ٥٩٦-٥٩٧).

يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته)(١).

وقال الآجري: (اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن قول المسلمين، الذين لم يزغ قلوبهم عن الحق، ووفقوا للرشاد قديمًا وحديثًا: أن القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق؛ لأن القرآن من علم الله، وعلم الله لا يكون مخلوقًا -تعالى الله عن ذلك-، دل على ذلك القرآن والسنة، وقول الصحابة، وقول أئمة المسلمين، لا ينكر هذا إلا جهمي خبيث)(٢).

وقد نقل الإمام اللالكائي القول بذلك عن خمسمائة وخمسين نفسًا من أئمة السلف، كلهم يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: مخلوق، فهو كافر. قال: (فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفسًا أو أكثر، من التابعين، وأتباع التابعين، والأئمة المرضيين، سوى الصحابة الخيرين، على اختلاف الأعصار، ومضي السنين والأعوام، وفيهم نحو من مائة إمامٍ، ممن أخذ الناس بقولهم، وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين؛ لبلغت أسماؤهم ألوفًا كثيرة؛ لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصرًا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر ، ومن أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله، أو نفيه، أو صلبه.

ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال: القرآن مخلوق، هو: جعد بن درهم)(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا قول السلف قاطبةً من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين: أن القرآن كلام الله، ليس بمخلوق)(٤).

ومن أدلتهم من القرآن الكريم على ذلك: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾البقرة: ٢٥٣. وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي (١/ ١٧٦/ برقم ٣٢١).

(٢) الشريعة، (١/ ٤٨٩).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٣١٢/ برقم: ٤٩٣).

(٤) المنهاج (٢/ ٢٤٦).

النساء: ١٦٤. وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ الأعراف: ١٤٣. وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ٦.

ومن السنة: ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى، فحج آدم موسى -ثلاثًا-»(١).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثناعشرية في مسألة القرآن الكريم:

سبقت الإشارة إلى أن متأخري الشيعة الإمامية تابعوا المعتزلة في التوحيد والصفات، ومن مسائل الصفات التي تظهر فيها هذه المتابعة: مسألة القرآن، حيث قالت الاثنا عشرية في القرآن بقول المعتزلة، ألا وهو أن القرآن مخلوق، فقد عقد المجلسي في "البحار" بابًا بعنوان: (باب أنّ القرآن مخلوق)(٢)، وقال الطوسي(٣): (كلام الله تعالى، فعله، وهو محدَث، وامتنع أصحابنا من تسميته بأنّه مخلوق؛ لما فيه من الإيهام بكونه منحولًا)(٤)، قال: (دليلنا على ما قلناه: ما ذكرناه في الكتاب في الأصول -ليس هذا موضعها-.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: القدر/ باب: تحاج آدم وموسى عند الله، حديث رقم: ٦٢٤٠)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب: القدر/ باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام، حديث رقم: ٢٦٥٢).

(٢) بحار الأنوار (٨٩/ ١١٧-١٢١).

(٣) محمد بن الحسن بن علي الطوسي، من تلامذة المفيد، وهو من علماء الرافضة الإمامية، وترجم له في طبقات الشافعية، قال عنه الذهبي: (وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدة نوب في رحبة جامع القصر، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف .. وكان يعد من الأذكياء لا الأزكياء.)، توفي سنة (٤٦٠هـ). انظر: الفهرست للطوسي(٢٤٠-٢٤٢)، ورجال النجاشي (٤٠٣)، والسير (١٨/ ٣٣٤-٣٣٥)؛ والطبقات للسبكي (٤/ ١٢٦-١٢٧).

(٤) الخلاف، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: جماعة من المحققين، سنة ١٤٠٧هـ (٦/ ١١٩)؛ وانظر: التوحيد، للصدوق، صـ٢٢٤.

فمنها قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ الأنبياء: ٢ فسمّاه: محدَثًا. وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ الزخرف: ٣ وقال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ الشعراء: ١٩٥. فسمّاه: عربيًّا، والعربية محدَثة. وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ الحجر: ٩. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ النحل: ٤٤ ، فوصفه بالتنزيل.

وهذه كلها صفات المحدَث، وذلك ينافي وصفه بالقدم، ومن وصفه بالقدم؛ فقد أثبت مع الله تعالى قديمًا آخر، وذلك خلاف ما أجمعت عليه الأُمّة في عصر الصحابة والتابعين، ومن بعدهم)(١).

وقال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق": (قد جاء في الكتاب: أن القرآن كلام الله، ووحي الله، وقول الله، وكتاب الله، ولم يجئ فيه أنه مخلوق. وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه؛ لأن المخلوق في اللغة قد يكون مكذوبًا، ويقال: كلام مخلوق أي: مكذوب، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾العنكبوت: ١٧ ، أي: كذبًا، وقال تعالى -حكايةً عن منكري التوحيد-: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ ﴿٧﴾﴾ ص: ٧ ، أي: افتعال وكذب، فمن زعم: أن القرآن مخلوق؛ بمعنى: أنه مكذوب، فقد كفر، ومن قال: إنه غير مخلوق؛ بمعنى: أنه غير مكذوب، فقد صدق وقال الحق والصواب، ومن زعم: أنه غير مخلوق؛ بمعنى: أنه غير محدث وغير منزل وغير محفوظ، فقد أخطأ وقال غير الحق والصواب)(٢).

ونسب الأشعري في المقالات إلى متأخري الإمامية القول بخلق القرآن، فقال: (واختلفت الروافض في القرآن، وهم فرقتان:

(١) الخلاف (٦/ ١٢١-١٢٢).

(٢) التوحيد، (صـ٢٢٥).

فالفرقة الأولى: -منهم: هشام بن الحكم وأصحابه- يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق، وزاد بعض من يخبر على المقالات في الحكاية عن هشام، فزعم أنه كان يقول: لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال أيضًا: غير مخلوق...

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه مخلوق محدث، لم يكن ثم كان، كما تزعم المعتزلة والخوارج، وهؤلاء قوم من المتأخرين منهم)(١).

وإذا رجعت إلى الروايات التي ينقلونها في كتبهم عن آل البيت في هذه المسألة- وقد ذكرت طرفًا منها في المطلب السابق-؛ وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء؛ لأنها تنص على أن القرآن غير مخلوق، ولكنهم يؤولونها -كما سبق-.

فتلك الروايات الواردة في كتب الشيعة، والتي تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق -في الحقيقة-، تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد، كما أشار إلى ذلك ابن تيمية؛ لأن القول بأن القرآن مخلوق هو من إحداث متأخري الشيعة -كما سبق-.

قال شيخ الإسلام: (ومعلومٌ أن قول جعفر بن محمد الصادق، وهؤلاء الذين قالوا من السلف: ليس بمخلوق، لم يريدوا أنه ليس بمكذوب؛ بل أرادوا أنه لم يخلقه، كما قالت المعتزلة.

وهذا قول متأخري الرافضة، فإن طائفة من متأخري الإمامية، كأبي القاسم الموسوي، المعروف بالمرتضى، وغيره، لما وافقوا المعتزلة على أنه محدث منفصل عن الله، وأنه لم يكن يمكنه أن يتكلم، ثم صار متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا، وليس له كلام يقوم به؛ بل كلامه من جملة مصنوعاته المنفصلة عنه، ثم سمعوا عن السلف من أهل البيت، مثل: جعفر بن محمد، وغيره، أنهم قالوا: إنه غير مخلوق، قالوا: لا نقول: إنه مخلوق متابعة لهؤلاء؛ بل نقول: إنه محدث مجعول موافقة؛ لما ظنوه من لفظ القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ الزخرف: ٣ ، وقوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ الأنبياء: ٢.

وكثير من الناس -غير الشيعة- يقولون: غير مخلوق، ويقصدون في هذا المعنى أنه غير

(١) المقالات، (صـ٤٠).

مكذوب مفترى، فإنه يقال: خلق هذا الحديث واختلقه، إذا افتراه، قال تعالى عن إبراهيم: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾العنكبوت: ١٧. وقال عن قوم هود: ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١٣٨﴾ ﴾ الشعراء: ١٣٧ - ١٣٨)(١).

وقال: (والإمامية، وإن قالوا: هو محدث، وامتنعوا أن يقولوا: هو مخلوق؛ فمرادهم بالمحدث هو مراد هؤلاء بالمخلوق، وإنما النزاع بينهم لفظي)(٢).

المطلب الثالث: استخدامه للنقض في مسألة القرآن الكريم:

سبق بيان أن الإمامية تذهب إلى أن القرآن مخلوق، ومن أدلتهم على ذلك: أنه وصف القرآن بأنه محدث، وأنه مجعول، قالوا: والمحدث والمجعول صفة المخلوق.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن هذا الاستدلال منقوض بالقرآن، ولكن قبل هذا نبه على أن قول جعفر بن محمد الصادق، وغيره من السلف، الذين قالوا عن القرآن: إنه ليس بمخلوق، لم يريدوا أنه ليس بمكذوب؛ بل أرادوا أنه لم يخلقه الله تعالى،كما قالت المعتزلة.

فقال رحمه الله: (فيقال لهؤلاء: كل من تدبر الآثار المنقولة عن السلف، وما وقع من النزاع بين الأمة في أن القرآن مخلوق، أو غير مخلوق؛ علم أنه لم يكن نزاعهم في أنه مفترى أو غير مفترى، فإن من يقر بأن محمدًا رسول الله؛ لا يقول: إن القرآن مفترى...

والذين تنازعوا في القرآن: هل هو مخلوق أو غير مخلوق، كانوا مقرين بأن محمدًا ﷺ رسول الله، وأنه مبلغ للقرآن عن الله تعالى، لم يفتره هو.

ولكن الجهمية والمعتزلة لما كان أصلهم أن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال والكلام؛ لزمهم أن يقولوا: كلامه بائن عنه، مخلوق من مخلوقاته، وكان أول من ظهر عنه هذا الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان، ثم صار هذا في المعتزلة.

---

(١) المنهاج (٢/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٣٧١).

ولما ظهر هذا، سألوا أئمة الإسلام، مثل: جعفر الصادق وأمثاله، فقالوا لجعفر الصادق: القرآن خالق أم مخلوق؟ فقال: "ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله"(١). ومعلوم ومعلوم أن قوله: " ليس بخالق ولا مخلوق"، لم يرد به أنه ليس بكاذب ولا مكذوب!!! لكن أراد أنه ليس هو الخالق للمخلوقات، ولا هو من المخلوقات، ولكنه كلام الخالق.

وكذلك ما نقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما قيل له: حكمت مخلوقًا؟! قال: "لم أحكم مخلوقًا، وإنما حكمت القرآن"(٢).

ومثل هذه الآثار كثيرة عن الصحابة والتابعين والأئمة من أهل البيت، وغيرهم. فعلي رضي الله عنه لم يرد بقوله: "ما حكمت مخلوقًا، وإنما حكمت القرآن"، أي: ما حكمت كلامًا مفترى!!! فإن الخوارج إنما قالوا له: حكمت مخلوقًا من الناس؟! وهما: أبو موسى، وعمرو بن العاص، فقال: لم أحكم مخلوقًا، وإنما حكمت القرآن، وهو كلام الله...

فهذا هو مراد علي بن أبي طالب، وجعفر بن محمد، وغيرهما من أهل البيت -رضوان الله عليهم-، وسائر سلف الأمة بلا ريب)(٣).

ثم أشار ونبه إلى أن اللفظ القرآني الذي احتجوا به هو من قبيل الألفاظ المشتركة، التي تدل على عدة معاني وذلك بحسب السياق، وأن مفردة "جعل" مضافة إلى الباري عز وجل لم ترد في القرآن بمعنى "خلق" في جميع مواطنها؛ بل جاءت بمعنى "خلق" وغيره (٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾ المائدة: ١٠٣ ، وقوله تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ البقرة: ١٢٤ ، وقال تعالى –على لسان إبراهيم-: ﴿

(١) خلق أفعال العباد، للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الناشر: دار أطلس الخضراء، تحقيق: فهد الفهيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، (٢/ ٦١).

(٢) سبق تخريجه

(٣) المنهاج (٢/ ٢٥٠-٢٥٦).

(٤) انظر: المنهاج (٢/ ٢٥٦-٢٥٧).

رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴾ البقرة: ١٢٦. وقال تعالى –على لسان إبراهيم-: ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ إبراهيم: ٤٠ ، وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ آل عمران: ١٧٦ ، وقال لأم موسى: ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٧ ﴾ القصص: ٧ ، وقال تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةٗ وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ٥ ﴾ القصص: ٥ ، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا ﴾ الأعراف: ١٤٣.

فـ(جعل) في هذه المواطن ليست بمعنى (خلق)، فزعم الرافضي وطائفته أن "جعل" بمعنى خلق منقوض بهذه المواطن من القرآن، وغيرها، فقد جاءت مفردة "جعل" على غير معنى الخلق، وتخلف الدليل عن مدلوله هو خاصة النقض.

وعليه: فالاستدلال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣ ﴾ الزخرف: ٣. على أن القرآن مخلوق، أو محدث مجعول، باطل.

وقد بين أهل العلم أن معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣ ﴾ الزخرف: ٣ ، أي: أنزلناه بلسان العرب. وقيل: بيناه.

وقد سُبق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى هذا الجواب، فقد رد الإمام أحمد على المعتزلي، حين احتج عليه بهذه الآية بنفس الجواب، وقد نقل ذلك عنه ابن تيمية في بعض المواضع(١).

(١) انظر: الرد على الزنادقة، (صـ٢١٤-٢٢٠).

المبحث الثاني:
استخدامه للنقض في مسألة العصمة:

المطلب الأول: مذهب أهل السنة في مسألة العصمة[1]:

إن مذهب أهل السنة أن الأنبياء عليهم السلام غير معصومين من الوقوع في الصغائر، ولا من الوقوع في السهو قبل النبوة وبعدها، غير أن الله تعالى لا يقرهم على ذنب، ولا خطأ بعد النبوة.

كما ذهبوا إلى عصمتهم من الكفر، والكبائر والفواحش بعد النبوة، وكذا عصمتهم فيما يبلغون عن الله، أي: إنهم لا يكذبون على الله عز وجل، ولا يقولون على الله ما لم يقل، واختلفوا فيما عدا ذلك.

ففيما يتعلق بمسألة العصمة من الكبائر دون الصغائر، فقد نقل ذلك عنهم السجزي رحمه الله فقال: (وعند أهل السنة: أن وجود الكبائر منهم عليهم السلام قبل أن يوحى إليهم جائز، فأما بعد الوحي فهم معصومون من ارتكاب الكبائر)[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر، هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء؛ بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة، والصحابة والتابعين وتابعيهم، إلا ما يوافق هذا القول)[3].

---

(١) انظر: عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب، لشيخنا الشيخ الدكتور/ أحمد آل عبد اللطيف، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى لم تطبع (صـ٩٥-١٠٥)؛ وبحث بعنوان: عصمة الأنبياء، تحقيق الخلاف فيها ورد الشبهات حولها، لمحمد بن عبد الستار الفيديميني المصري، منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٢) رسالته إلى أهل زبيد، (صـ١٩٨).

(٣) الفتاوى (٤/ ٣١٩).

وأما كونه لا يقع منهم فعل الفواحش، وما يشين، فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية إجماعهم على ذلك، فقال: (والأنبياء أفضل الخلق .. فيمتنع أن يكون النبي من الفجار؛ بل ولا يكون من عموم أصحاب اليمينح بل من أفضل السابقين المقربين، فإنهم أفضل من عموم الصديقين والشهداء والصالحين...

فهذا مما يوجب تنزيه الأنبياء أن يكونوا من الفجار والفساق، وعلى هذا إجماع سلف الأمة، وجماهيرها)[(١)].

وقال القرطبي رحمه الله: (واختلف العلماء في هذا الباب، هل وقع من الأنبياء- صلوات الله عليهم أجمعين- صغائر من الذنوب يؤاخذون بها، ويعاتبون عليها أم لا، بعد اتفاقهم على أنهم معصومون من الكبائر، ومن كل رذيلة فيها شين ونقص إجماعًا)[(٢)].

وقال الشوكاني: (وكذا حكوا الإجماع على عصمتهم بعد النبوة مما يزري بمناصبهم، كرذائل الأخلاق والدناءات، وسائر ما ينفر عنهم، وهي التي يقال لها: صغائر الخسة، كسرقة لقمة، والتطفيف بحبة)[(٣)].

وأما فيما يتعلق بعصمتهم في التبليغ، فممن نقل إجماعهم واتفاقهم على ذلك: ابن بطال[(٤)]؛ حيث قال: (فإن الناس اختلفوا هل يجوز وقوع الذنوب منهم؟ فأجمعت الأمة على

---

(١) المنهاج (٢/ ٤١٧).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٤٥٨-٤٥٩).

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني محمد بن علي بن محمد، نشرة دار الفضيلة، تحقيق: سامي الأثري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ، (صـ١٩٠).

(٤) هو: العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ثم البليسي، ويعرف بابن اللجام، يعد من كبار المالكية. أخذ عنه: أبو عمر الطلمنكي، وابن عفيف، وأبو المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث، وغيرهم. كان ابن بطال من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة، كما أنه قام بشرح صحيح البخاري في عدة أسفار، رواه الناس عنه، توفي في شهر صفر سنة تسع وأربعين وأربعمائة. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧-٤٨).

أنهم معصومون في الرسالة)[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أجمع أهل الملل قاطبة على أن الرسل معصومون فيما يبلغونه عن الله -تبارك وتعالى-، لم يقل أحد قط أن من أرسله الله يكذب عليه)[٢].

وقال: (فإنهم[٣] متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ)[٤].

وقال: (فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين، وكل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الأمر والنهي يجب طاعته فيه باتفاق المسلمين، وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين، وما أمروهم به، ونهوهم عنه؛ وجبت طاعتهم فيه عند جميع فرق الأمة، إلا عند طائفة من الخوارج)[٥].

وقد دل على ذلك دليل القرآن والسنة.

أما دليل القرآن، فقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ الحاقة: ٤٤ - ٤٧.

وقوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ النجم: ١ - ٥.

---

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ، (١٠/ ٤٣٩).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، نشرة دار العاصمة، تحقيق: د/ علي بن حسن – د/ عبد العزيز العسكر – د/ حمدان الحمدان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ، (١/ ٤٤٦).

(٣) أي أهل السنة.

(٤) المنهاج (١/ ٤٧٠-٤٧١).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٣٧٢).

ومن السنة: ما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، وأريد حفظه؛ فنهتني قريش عن ذلك، قالوا: تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يتكلم في الرضا والغضب، قال: فأمسكت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ؛ فأشار بيده إلى فيه، فقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده: ما يخرج منه إلا حق »(١).

وهم متفقون -أيضًا- على جواز وقوع السهو والنسيان منهم، فقد ثبت أن النبي ﷺ صلى بالصحابة رضي الله عنهم فزاد ركعة، فلما سلم قالوا له: يا رسول الله، أزيد في الصلاة، قال: «وما ذاك »، قالوا: صليت خمسًا. الحديث(٢).

وقد حكي الإجماع على عصمتهم من الوقوع في الكفر قبل النبوة(٣)، غير أنه لا يصح، فقد ذهب ابن جرير الطبري إلى جواز أن يكون الأنبياء قبل النبوة على غير التوحيد؛ حيث قال: (وأنكر قوم من غير أهل الرواية هذا القول الذي روي عن ابن عباس(٤)، وعمن روي عنه، من أن إبراهيم قال للكوكب أو للقمر: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾الأنعام: ٧٦ ، وقالوا: غير

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن في (كتاب: العلم/ باب: في كتاب العلم، حديث رقم: ٣٤٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: السهو/ باب: إذا صلى خمسًا، حديث رقم: ١١٦٨)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب: المساجد ومواضع الصلاة/ باب: السهو في الصلاة والسجود له، حديث رقم: ٥٧٢).

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للشمني)، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، نشرة دار الفكر، عام: ١٤٠٩ هـ، (٢/ ١٠٩-١١٠)؛ وشرح المواقف، للجرجاني علي بن محمد، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق محمود الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ، (٨/ ٢٨٨)؛ وعصمة الأنبياء، للرازي محمد بن الحسن، نشرة مكتبة الثقافة، تحقيق محمد حجازي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ، (صـ٣٩).

(٤) إن إبراهيم -عليه السلام- لما جن عليه الليل رأى كوكبًا "قال هذا ربي} [الأنعام: ٧٦] فعبده حتى غاب، فلما غاب قال: لا أحب الآفلين، فلما رأى القمر بازغا قال: هذا ربي، فعبده حتى غاب، فلما غاب قال: لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين. فلما رأى الشمس بازغة قال: هذا ربي، هذا أكبر فعبدها حتى غابت، فلما غابت قال: يا قوم، إني بريء مما تشركون. أخرجه الطبري بسنده في التفسير، (٩/ ٣٥٦).

جائز أن يكون لله نبي ابتعثه بالرسالة، أتى عليه وقت من الأوقات وهو بالغ إلا وهو لله موحد، وبه عارف، ومن كل ما يعبد من دونه برئ.

قالوا: ولو جاز أن يكون قد أتى عليه بعض الأوقات وهو به كافر؛ لم يجز أن يختصه بالرسالة؛ لأنه لا معنى فيه إلا وفي غيره من أهل الكفر به مثله، وليس بين الله وبين أحد من خلقه مناسبة؛ فيحابيه باختصاصه بالكرامة. قالوا: وإنما أكرم من أكرم منهم لفضله في نفسه، فأثابه لاستحقاقه الثواب بما أثابه من الكرامة.

وزعموا أن خبر الله عن قول إبراهيم عند رؤيته الكوكب أو القمر أو الشمس: ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾الأنعام: ٧٦ ، لم يكن لجهله بأن ذلك غير جائز أن يكون ربه، وإنما قال ذلك على وجه الإنكار منه أن يكون ذلك ربه، وعلى العيب لقومه في عبادتهم الأصنام، إذ كان الكوكب والقمر والشمس أضوأ وأحسن وأبهج من الأصنام، ولم تكن مع ذلك معبودة، وكانت آفلة زائلة غير دائمة، والأصنام التي دونها في الحسن، وأصغر منها في الجسم، أحق أن لا تكون معبودة، ولا آلهة. قالوا: وإنما قال ذلك لهم معارضة، كما يقول أحد المتناظرين لصاحبه معارضًا له في قول باطل، قال به بباطل من القول على وجه مطالبته إياه بالفرقان بين القولين الفاسدين عنده، اللذين يصحح خصمه أحدهما، ويدعي فساد الآخر.

وقال آخرون منهم: بل ذلك كان منه في حال طفوليته، وقبل قيام الحجة عليه، وتلك حال لا يكون فيها كفر ولا إيمان.

وقال آخرون منهم: وإنما معنى الكلام: أهذا ربي على وجه الإنكار والتوبيخ، أي: ليس هذا ربي.

وفي خبر الله تعالى عن قول إبراهيم حين أفل القمر: ﴿ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ الأنعام: ٧٧ ، الدليل على خطأ هذه الأقوال التي قالها هؤلاء القوم، وأن الصواب من القول في ذلك، الإقرار بخبر الله تعالى الذي أخبر به عنه، والإعراض عما

عداه)[١].

وإلى هذا القول –أعني عدم عصمة الأنبياء من الكفر قبل النبوة– ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد قال رحمه الله: (وما ذكر أنه ﷺ بغضت إليه الأوثان لا يجب أن يكون لكل نبي، فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم، يكون أكمل من غيره من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر ،كما كان نوح وإبراهيم)[٢].

وقال –أيضًا–: (وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول: إن الله لا يبعث نبيًّا إلا من كان معصومًا قبل النبوة، كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم، وكذلك من قال: إنه لا يبعث نبيًّا إلا من كان مؤمنًا قبل النبوة، فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصًا وإن تاب التائب منها، وهذا منشأ غلطهم، فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصًا، فهو غالط غلطًا عظيمًا، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلاً؛ لكن إن قدم التوبة لم يلحقه شيء، وإن أخر التوبة؛ فقد يلحقه ما بين الذنوب والتوبة من الذم والعقاب ما يناسب.

والأنبياء –صلوات الله عليهم وسلامه– كانوا لا يؤخرون التوبة؛ بل يسارعون إليها، ويسابقون إليها، لا يؤخرون ولا يصرون على الذنب؛ بل هم معصومون من ذلك، ومن أخر ذلك زمنًا قليلًا؛ كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذي النون هذا على المشهور أن إلقاءه كان بعد النبوة؛ وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة؛ فلا يحتاج إلى هذا.

والتائب من الكفر والذنوب، قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب؛ وإذا كان قد يكون أفضل، فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة)[٣].

كما ذكر شيخ الإسلام الاتفاق على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل

(١) التفسير، (٩/ ٣٥٩-٣٦١).

(٢) الفتاوى، (١٥/ ٣١).

(٣) المصدر السابق، (١٠/ ٣٠٩-٣١٠).

قبله من النبوات والشرائع.

ثم ذكر أن الله تعالى يصطفي الأنبياء من خيار أقوامهم، قال: (التحقيق: أن الله سبحانه إنما يصطفي لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل. ومن نشأ بين قوم مشركين جهال، لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفًا بالصدق والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ الإسراء: ١٥ ، فلم يكن هؤلاء مستوجبين العذاب، وليس في هذا ما ينفر عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادحًا. وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع) (١).

وقد أخرج الخلال عن حنبل بن إسحاق (٢)، قال: قلت لأبي عبد الله: من زعم أن النبي ﷺ كان على دين قومه قبل أن يبعث؟ فقال: (هذا قول سوء، ينبغي لصاحب هذه المقالة تحذر كلامه، ولا يجالس، قلت له: إن جارنا الناقد أبو العباس يقول هذه المقالة؟ فقال: قاتله الله، أي شيء أبقى إذا زعم أن رسول الله ﷺ كان على دين قومه، وهم يعبدون الأصنام) (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله، فهم متفقون على تنزيههم عنه)(٤).

---

(١) المصدر السابق، (١٥/ ٣٠).

(٢) هو: أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن عم الإمام أحمد بن حنبل، ولد قبل المائتين، ومن شيوخه: الإمام أحمد، وعفان بن مسلم، وسليمان بن حرب. ومن تلاميذه: ابنه عبد الله، وابنه عبيد الله، وأبو بكر الخلال. يعد ثلاثة ثلاثة ممن اختصهم الإمام أحمد بإسماعهم المسند في بيته. قال الدارقطني عن حنبل: كان صدوقًا. له مصنفات كثيرة، منها: كتاب الفتنة، كتاب التاريخ، وكتاب المسائل. توفي بواسط في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومائتين. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٣٨٣)؛ تاريخ بغداد (٨/ ٢٨٦)؛ سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١).

(٣) السنة (١/ ١٩٥).

(٤) الفتاوى (١/ ٤٧٢).

ثم إن أهل السنة لا يعتقدون عصمة آحاد غير الأنبياء، لا من الصحابة ولا غيرهم من الأئمة والعلماء، فقد جاء عن مجاهد رحمه الله –وغيره من أهل العلم– أنه: (ليس أحد من خلق الله إلا وهو يؤخذ من قوله، ويترك إلا النبي ﷺ)(١).

قال شيخ الإسلام: (والقاعدة الكلية في هذا: أن لا نعتقد أن أحدًا معصوم بعد النبي ﷺ؛ بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ، والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها، وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة، وقد يبتلون –أيضًا– بمصائب، يكفر الله عنهم بها، وقد يكفر عنهم بغير ذلك)(٢).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في مسألة العصمة:

تذهب الرافضة الاثني عشرية إلى أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الوقوع في الذنوب، صغيرها وكبيرها، قبل النبوة وبعدها؛ بل يعتقدون أنهم معصومون عن الخطأ والسهو أيضًا، وأن أئمتهم كذلك.

قال المجلسي: (أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدًا وخطأً ونسيانًا، قبل النبوة والإمامة وبعدهما؛ بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله تعالى، ولم يخالف فيه إلا الصدوق محمد بن بابويه، وشيخه ابن الوليد –قدس الله روحهما–؛ فجوزا الإسهاء من الله تعالى، لا السهو الذي يكون من الشيطان، ولعل خروجهما لا يخل بالإجماع، لكونهما معروفي النسب.

وأما السهو في غير ما يتعلق بالواجبات والمحرمات، كالمباحات والمكروهات، فظاهر أكثر أصحابنا –أيضًا– الإجماع على عدم صدوره عنهم، ويدل على جملة ذلك كونه سببًا

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، وصحح إسناده، وكذا أخرجه عن غيره(٢/ ٩٢٥-٩٢٦)، وهذه الجملة اشتهر عند المتأخرين نقلها عن الإمام مالك، وقد حكاها عنه جماعة من أهل العلم، كالذهبي في السير(٨/ ٩٣)؛ وابن كثير في البداية والنهاية (١٨/ ٣٠٢).

(٢) المنهاج، (٦/ ١٩٦-١٩٧).

لتنفير الخلق منهم)[١].

وقال: (اعلم أنّ الإماميّة اتّفقوا على عصمة الأئمّة عليهم السلام من الذّنوب، صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلًا، لا عمدًا ولا نسيانًا، ولا الخطأ في التّأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه، ولم يخالف فيه إلا الصدوق محمد بن بابويه، وشيخه ابن الوليد –رحمة الله عليهما–، فإنهما جوزا الإسهاء من الله تعالى لمصلحة في غير ما يتعلق بالتبليغ، وبيان الأحكام، لا السهو الذي يكون من الشيطان)[٢].

وقال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق": (اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة –صلوات الله عليهم– أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبًا صغيرًا ولا كبيرًا، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون.

ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم؛ فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر. واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام، والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقصٍ، ولا عصيانٍ، ولا جهل)[٣].

وقال المفيد: (إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء عليهم السلام في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغير إلا مثل ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين، ولا ينسون شيئًا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم)[٤].

وقال الحلي: (ذهبت الإمامية كافة إلى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر،

(١) بحار الأنوار، (١٧/ ١٠٨).

(٢) بحار الأنوار (٢٥/ ٢٠٩).

(٣) الاعتقادات، (صـ٩٦).

(٤) أوائل المقالات، (صـ٦٥).

ومنزهون عن المعاصي، قبل النبوة، وبعدها. على سبيل العمد، والنسيان، وعن كل رذيلة ومنقصة، وما يدل على الخسة والضعة)[(١)].

وقال: (ذهبت الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء، في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح والفواحش، من الصغر إلى الموت، عمدًا وسهوًا؛ لأنهم حفظة الشرع، والقوامون به، حالهم في ذلك كحال النبي، ولأن الحاجة إلى الإمام إنما هي للانتصاف من المظلوم عن الظالم، ورفع الفساد، وحسم مادة الفتن، وأن الإمام لطف يمنع القاهر من التعدي، ويحمل الناس على فعل الطاعات، واجتناب المحرمات، ويقيم الحدود والفرائض، ويؤاخذ الفساق، ويعزر من يستحق التعزير، فلو جازت عليه المعصية، وصدرت عنه، انتفت هذه الفوائد، وافتقر إلى إمام آخر، وتسلسل)[(٢)].

قال شيخ الإسلام: (وأما ما تقوله الرافضة من أن النبي قبل النبوة وبعدها لا يقع منه خطأ ولا ذنب صغير، وكذلك الأئمة، فهذا مما انفردوا به عن فرق الأمة كلها) [(٣)].

المطلب الثالث: استخدامه للنقض في مسألة العصمة:

استدل الرافضي على عصمة الأئمة عندهم بجملة من الأدلة العقلية والنقلية، ومن الأدلة النقلية التي استدل بها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ الأحزاب: ٣٣ ، وأنها نزلت على النبي ﷺ وكان عنده عليًا وفاطمة، والحسن والحسين، فأخذ ﷺ الكساء وكساهم به، وقال: هؤلاء أهل بيتي[(٤)].

قال الرافضي: (وفي هذه الآية دلالة على العصمة، مع التأكيد بلفظ "إنما"، وبإدخال

(١) نهج الحق، (صـ١٤٢).

(٢) المصدر السابق (صـ١٦٤)

(٣) المنهاج (٢/ ٤٢٩).

(٤) أخرجه أحمد في المسند في (مسند الشاميين/ حديث واثلة بن الأسقع/ برقم ١٦٩٨٨).

"اللام" في الخبر، والاختصاص في الخطاب بقوله: "أهل البيت"، والتكرير بقوله: "يطهركم"، والتأكيد بقوله: "تطهيرًا"، وغيرهم ليس بمعصوم، فتكون الإمامة في علي عليه السلام)(١).

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذا الاستدلال(٢)، فبين أن هذه الآية ليس فيها دلالة على العصمة ولا الإمامة، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الإرادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ الأحزاب: ٣٣ ، كالإرادة في قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ المائدة: ٦ ، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥ ، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾﴾ النساء: ٢٦ - ٢٧.

وبين أن الإرادة المذكورة في هذه الآيات كلها هي الإرادة الشرعية المتضمنة محبة الله لتلك الأشياء، وأمره بها، وليس المراد بها أنه أرادها بمعنى أنه خلقها، ولا أنه قضاها وقدرها.

واحتج على ذلك بأن النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية؛ طلب من الله ﷻ إذهاب الرجس والتطهير لآل بيته، فلو كان معنى الآية على ما زعم الرافضي فلا حاجة إلى الدعاء؛ لأنه –سبحانه– قد أخبر –كما يزعم– أنه أذهب عنهم الرجس وطهرهم.

ثم إنه بناء على اعتقاد القدرية –والرافضة في القدر على مذهب القدرية– في مشيئة الله تعالى وإرادته، لا يستقيم هذا المعنى الذي زعمه في الآية؛ لأن القدرية تذهب إلى أن ما أراده الله قد يقعد، وقد لا يقع، فقد يريد ﷻ ما لا يكون، ويكون ما لا يريد –تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

---

(١) منهاج الكرامة، (صـ١٢١).

(٢) انظر: المنهاج، (٧/ ٧٠-٨٨).

الوجه الثاني: مما يبين أن الآية ليس فيها دلالة على العصمة ولا الإمامة: أن زوجات النبي ﷺ تشملهم الآية، يدل على ذلك سياق الآيات، قال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ ۞ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾﴾ الأحزاب: ٣٠ - ٣٣.

فالخطاب كله لأزواج النبي ﷺ، لكنه ليس مختصًّا بهن؛ بل هو متناول لأهل بيت النبي ﷺ كلهم، علي وفاطمة، والحسن والحسين، ولذلك خصهم النبي ﷺ بالدعاء لهم.

إذا ثبت هذ، أن الآية تشمل نساء النبي ﷺ؛ فاستدلالكم على عصمة علي رضي الله عنه وولده بهذه الآية منقوض بزوجات النبي ﷺ، إذ إنكم تذهبون إلى أن العصمة دليل الإمامة، فلا يكون إمامًا إلا المعصوم، ولا معصوم إلا علي وولده من فاطمة، وهذه الآية تثبت العصمة لغير علي وولده.

إيضاح ذلك: أنكم تزعمون أن الله سبحانه وتعالى قد أخبر أن عليًّا وولده معصومون، بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾﴾ الأحزاب: ٣٣ ، ولا تجعلونها دليلًا على عصمة زوجات النبي ﷺ، فجعلتم الآية مؤثرة في علي وولده، وغير مؤثرة في زوجات النبي ﷺ، وعدم التأثير هو خاصة النقض.

ومما استدل به الرافضي –أيضًا– على عصمة الأئمة عندهم: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ

لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ البقرة: ١٢٤ ، فالله –عز وجل– أخبر في الآية أنه لا يكون إمامًا إلا المعصوم، والنبي ﷺ أكد ذلك بقوله: (انتهت الدعوة إلى وإلى علي، لم يسجد أحدنا لصنم قط، فاتخذني نبيًّا، واتخذ عليًّا وصيًّا)[١]، فعلل –بزعمه– النبي ﷺ استحقاقه للنبوة، واستحقاق علي رضي الله عنه للإمامة، أنهما لم يشركا بالله. فقال: وهذا نص في الباب)[٢].

فاستدلال الرافضي مركبٌ من دلالة الآية، ودلالة الحديث الذي زعمه، فالآية تدل –بزعمه– على أن الإمامة لا تكون إلا في معصوم، والحديث دل على أن الإمام هو علي رضي الله عنه؛ لأنه لم يشرك، فالمقدمة الأولى: أن الإمام لا يكون إلا معصومًا، ودليلها الآية، والمقدمة الثانية: أنه لا معصوم إلا علي رضي الله عنه، ودليلها أنه لم يشرك.

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذا الاستدلال فيما يتعلق بالمقدمة الثانية[٣]، ومما ذكره جواباً عليه: أولًا: أن هذا الحديث كذب موضوع بإجماع أهل العلم بالحديث.

ثانيًا: أننا لو تنزلنا، وقبلنا أن عليًّا رضي الله عنه معصوم؛ لأنه لم يشرك، فهذا الاستدلال منقوض بسائر المسلمين، فهذه العلة موجودة في جميعهم.

قال: (ثم التعليل بكونه لم يسجد لصنم، هو علة موجودة في سائر المسلمين بعدهم.

الوجه الرابع: أن كون الشخص لم يسجد لصنم، فضيلة يشاركه فيها جميع من ولد على الإسلام، مع أن السابقين الأولين أفضل منه، فكيف يجعل المفضول مستحقًّا لهذه المرتبة دون الفاضل؟!)[٤].

(١) أخرجه ابن المغازلي علي بن محمد بن محمد الواسطي المالكي، في كتابه: مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب س، نشرة دار الآثار، تحقيق: تركي الوادعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ، (صـ٣٤٥-٣٤٦)

(٢) منهاج الكرامة، (صـ١٢٥).

(٣) انظر: المنهاج، (٧/ ١٣٣-١٣٥).

(٤) المنهاج (٧/ ١٣٤).

المبحث الثالث:

استخدامه للنقض في مسألة إمامة علي رضي الله عنه[1]:

مما استدل به الرافضي عند تقريره لإمامة علي رضي الله عنه: استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم له على المدينة في غزوة تبوك.

فقال الرافضي: (وسموه[2] خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يستخلفه في حياته، ولا بعد وفاته عندهم، ولم يسموا أمير المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه استخلفه في عدة مواطن، منها: أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، وقال له: «إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي »[3])[4].

(١) قد تقدم بيان مذهب أهل السنة ومذهب الرافضة في هذه المسألة في مسلك المنع.

(٢) أي: أبي بكر الصديق (رضي الله عنه).

(٣) أخرجه ابن المغازلي علي بن محمد بن محمد المالكي في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب س، صـ٨٠؛ وهو عند الحاكم بلفظ: (عن علي، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أراد أن يغزو غزاة له، قال: فدعا جعفراً فأمره أن يتخلف على المدينة فقال: لا أتخلف بعدك يا رسول الله أبداً. قال: فدعاني رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فعزم علي لما تخلفت قبل أن أتكلم. قال: فبكيت، فقال رسول الله–صلى الله عليه وسلم–: « ما يبكيك يا علي؟» قلت: يا رسول الله، يبكيني خصال غير واحدة، تقول قريش غداً: ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه، وخذله، ويبكيني خصلة أخرى كنت أريد أن أتعرض للجهاد في سبيل الله، لأن الله يقول {ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا} إلى آخر الآية، فكنت أريد أن أتعرض لفضل الله، فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: « أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه، وخذله، فإن لك بي أسوة، قد قالوا ساحر، وكاهن، وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟ وأما قولك أتعرض لفضل الله، فهذه أبهار من فلفل جاءنا من اليمن فبعه، واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله، فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك») وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) المستدرك (كتاب التفسير/ تفسير سورة التوبة)، قال الذهبي: (أنى له الصحبة والوضع لائح عليه، وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي: منكر الحديث عن حكيم بن جبير، وهو ضعيف يترفض) (مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي، نشرة دار العاصمة، تحقيق: عبد الله اللحيدان، وسعد آل حميد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، (٢/ ٨١٢).

(٤) منهاج الكرامة، (صـ٧٣-٧٤).

وقال عند ذكره لأدلة إمامة علي رضي الله عنه: (قوله صلى الله عليه وسلم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»(١)، أثبت له جميع منازل هارون من موسى للاستثناء، ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى، ولو عاش بعده لكان خليفة أيضًا، وإلا لزم تطرق النقص إليه، ولأنه خليفته مع وجوده، وغيبته مدة يسيرة، فبعد موته وطول مدة الغيبة أولى بأن يكون خليفته)(٢).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا الاستدلال منقوض باستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لغيره من الصحابة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من المدينة لسفر استخلف عليها رجلًا من أصحابه، فقد استخلف ابن أم مكتوم(٣)، واستخلف عثمان بن عفان في غزوة ذات الرقاع(٤) وغيرها، واستخلف ابن رواحة في بدر الموعد(٥)، واستخلف زيد بن حارثة في المريسيع(٦)، واستخلف

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب: فضائل الصحابة/ باب: من فضائل علي بن أبي طالب، حديث رقم: ٣٧٠٦)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب فضائل الصحابة –رضي الله تعالى عنهم–/ باب: من فضائل علي بن أبي طالب س، حديث رقم: ٢٤٠٤).

(٢) منهاج الكرامة (صـ١٤٩).

(٣) مختلف في اسمه، فأهل المدينة يقولون: عبد الله بن قيس بن زائة بن الأصم بن رواحة القرشي العامري. أما أهل العراق فسموه: عمرًا. وأمه أم مكتوم، هي عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر بن مخزوم بن يقظة المخزوميين. وابن ابن مكتوم يعد من السابقين المهاجرين، وكان ضريرًا ومؤذنًا لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– مع بلال بن رباح، وسعد القرظ، وأبي محذور مؤذن مكة –رضي الله عنهم أجمعين–. هاج ابن أم مكتوم بعد وقعة بدر بيسير، وكان النبي –صلى الله عليه وسلم– يحترمه ويستخلفه على المدينة؛ فيصلي ببقايا الناس، ويقال: إنه استشهد يوم القادسية. انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٣٦٠– ٣٦٥).

(٤) ذات الرقاع هي محل غطفان، وهي موضع قرب النُخيل،بين السعد والشقرة على ثلاثة أيام من المدينة. انظر: معجم البلدان (٣/ ٥٦–٥٧)؛ مغازي الواقدي ١/ ٣٩٥–٣٩٧. أما الآن فإنها مسافة ساعتين (تقريباً) بالسيارة.

(٥) لعله حصل في هذه العبارة تصحيف، فكانت "واستخلف في بدر الوعيد بن رواحة" بدلاً من "واستخلف في بدر الموعد ابن رواحة" وتكون العبارة بهذا موافقة لما في السير (١/ ٢٣١) في ترجمة عبد الله بن رواحة، وبدر الموعد هي غزوة بدر الثانية سنة (٤) من الهجرة وهي التي تواعد عليها أبو سفيان لما قال يوم أحد "موعدكم بدر" البداية والنهاية (٤/ ٩١)؛ تاريخ الطبري (٢/ ٥٥٩–٥٦١).

(٦) هي اسم ماء في ناحية قديد إلى ساحل سار النبي –صلى الله عليه وسلم– إلى بني المصطلق سنة خمس، وقيل: ست؛

أبا لبابة في غزوة بني قينقاع(١)، واستخلف سعد بن عبادة في غزوة الأبواء(٢)، واستخلف سعد بن معاذ في غزوة بواط(٣)، واستخلف أبا سلمة في غزوة العشيرة(٤).

فبين أنه مع وجوده ﷺ وغيبته قد استخلف غير علي أيضًا، فجعل استخلافه لعلي دليلًا على أحقيته للخلافة منقوض باستخلافه لهؤلاء، فاحتجاجه به على أن علياً رضي الله عنه أحق بالإمامة من أبي بكر رضي الله عنه باطل.

وقد أشار شيخ الإسلام إلى معنى آخر، وهو معنى لطيف، ألا وهو أن استخلاف علي على المدينة لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره؛ بل كان يبقى في المدينة خاصة في الغزوات من المهاجرين والأنصار طائفة من فضلائهم وأكابرهم؛ لكن في غزوة تبوك لم يأذن النبي ﷺ لأحد بالتخلف عنها، فلم يتخلف فيها إلا منافق أو معذور، والنساء والصبيان والثلاثة الذين تاب الله عليهم، وهذا ما جعل عليًّا يخرج إلى النبي ﷺ قائلًا: (يا رسول الله، خلفتني مع النساء والصبيان؟)(٥).

فوجدهم على المريسيع فقاتلهم وسباهم، واصطفى منهم جويرية؛ فتزوجها. معجم البلدان ٥/ ؛ مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٦٣.

(١) "بني قينقاع" شعب من اليهود، كانوا يسكنون بالمدينة، وقد غزاهم النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد نقضهم للعهد، وذلك في سنة ٣ هـ، وهم أول من نقض العهد من اليهود. معجم البلدان ٤/ ٤٢٤؛ مراصد الاطلاع ٣/ ١١٤٠؛ السيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٥٠-٥٣ ؛ زاد الميعاد ٣/ ١٩٠.

(٢) كانت في صفر من السنة الأولى للهجرة، ذهب إليها النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى بلغ ودان يريد قريشاً وبنو ضمرة فواد عنه فيها بنو ضمرة، ثم رجع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة، ولم يلق كيداً. قال ابن هشام: وهي أول غزوة غزاها، سيرة ابن هشام ٢/ ٢٤١؛ الكامل في التاريخ ٢/ ١١١-١١٢.

(٣) كانت في شهر ربيع الأول من السنة الأولى، غزا النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى بواط يريد قريشاً -وبواط جبل من جبال جهينة جهة ينبع على أربعة أبرد من المدينة- ثم رجع إلى المدينة ولم يلق كيداً. سيرة ابن هشام ٢/ ٢٤٨ ؛ الكامل في التاريخ، ٢/ ١١١.

(٤) كانت في السنة الأولى ذهب النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى العشيرة من بطن ينبع فأقام بها جمادى الأولى وليالي من جمادى الآخرة من السنة الأولى، ثم رجع إلى المدينة. سيرة ابن هشام، ٢/ ٢٤٨-٢٥٠.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب فضائل الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-/ باب من فضائل علي بن أبي طالب -

وعليه، فاستخلافه لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على المدينة في حياته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يدل على خلافته مطلقًا، وأنه هو الإمام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلما سافر في غزوة، أو عمرة أو حج، يستخلف على المدينة بعض الصحابة...وبالجملة، فمن المعلوم أنه كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف.

وقد ذكر المسلمون من كان يستخلفه، فقد سافر من المدينة في عمرتين: عمرة الحديبية، وعمرة القضاء، وفي حجة الوداع، وفي مغازيه -أكثر من عشرين غزاةً-، وفيها كلها استخلف، وكان يكون بالمدينة رجال كثيرون، يستخلف عليهم من يستخلفه، فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد في التخلف عنها، وهي آخر مغازيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يجتمع معه أحد كما اجتمع معه فيها، فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان، أو من هو معذور لعجزه عن الخروج، أو من هو منافق.

وتخلف الثلاثة الذين تيب عليهم، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم في كل مرة؛ بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه؛ لأنه لم يبق في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم أحدًا كما كان يبقى في جميع مغازيه...وفي كل مرة يكون بالمدينة أفضل ممن بقي في غزوة تبوك، فكان كل استخلاف قبل هذه يكون على أفضل ممن استخلف عليه عليًّا، فلهذا خرج إليه علي -رضي الله عنه- يبكي، وقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ وقيل: إن بعض المنافقين طعن فيه، وقال: إنما خلفه لأنه يبغضه، فبين له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إني إنما استخلفتك لأمانتك عندي»[1]. وأن الاستخلاف ليس بنقص ولا غض)[2].

رضي الله عنه-، حديث رقم: ٢٤٠٤). انظر: المنهاج (٤/ ٢٧٢-٢٧٤)، و(٥/ ٤٣)، (٧/ ٣٢٧-٣٣٩).

(١) لم أقف عليه عند غير شيخ الإسلام.

(٢) المنهاج (٧/ ٣٢٦-٣٢٩).

وقال: (وهذا الاستخلاف ليس من خصائص علي؛ بل ولا هو مثل استخلافاته، فضلًا عن أن يكون أفضل منها، وقد استخلف من علي أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجبًا لتفضيله على علي؟)[1].

(١) المصدر السابق، (٧/ ٣٣١).

الفصل الرابع:

استخدامه للقلب في الرد على الرافضة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استخدامه للقلب في مسألة الرؤية.



المبحث الثاني: استخدامه للقلب في مسألة المهدي.



المبحث الثالث: استخدامه للقلب في مسألة الإمامة.

الفصل الرابع: استخدامه للقلب في الرد على الرافضة

تمهيد:

القلب في اللغة: تحويل الشيء من جهةٍ إلى أخرى.

قال ابن فارس: (القاف واللام والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على رد شيء من جهةٍ إلى فالأول القلب : قلب الإنسان وغيره ، سمي لأنه أخلص شيء فيه وأرفعه . وخالص كل شيء وأشرفه قلبه)[1].

القلب في الاصطلاح هو: بيان أن ما ذكره المستدل عليه لا له.

قال ابن السبكي: (وهو دعوى أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه، عليه لا له، إن صح) [2].

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: (وضابطه أن يثبت المعترض نقيض حكم المستدل بعين دليل المستدل فيقلب دليله حجة عليه لا له)[3].

مثال ذلك: لو تناظر مسلم ونصراني حول ألوهية المسيح عليه السلام فقال النصراني للمسلم: المسيح إله، ودليلي على ذلك: أنه خلق من غير أب، وكل من خلق من غير أب

(١) مقاييس اللغة، (٥/ ١٧- ١٨).

(٢) جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي عبدالوهاب بن علي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق عبد المنعم خليل، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ (صـ٩٩).

(٣) مذكرة أصول الفقه، للشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ (صـ٤٦٩).

فهو إله.

فيمكن للمسلم أن يقلب عليه هذا الدليل، فيقول له: هذا الدليل عليك لا لك؛ لأن كون عيسى مخلوق هو دليل على أنه ليس بإله، وكونه وجد من أم، فهذا دليل أنه محتاج إلى غيره، ومن خاصة الإله أنه غني عن غيره، ليس محتاجًا لأي أحد.

مثال آخر: لو تناظر فقيهان في مسألة توريث الخال[(١)]، فقال من يرى أنه يرث: دليلي قوله ﷺ: « الخال وارث من لا وارث له»[(٢)]، وهذا نص في المسألة.

فأجابه المخالف بقوله: ليس في هذا الحديث دلالة على ما زعمت؛ بل هو دليل على نقيض قولك، إذ إن المراد بالحديث السلب، أي: إن من ليس له إلا الخال فلا وارث له، كقول العرب: "الجوع زاد من لا زاد له"، و"الصبر حيلة من لا حيلة له"، ويريدون أن الصبر ليس بحيلة، وكذا الجوع ليس بزاد، وعليه فالحديث يدل على نفي توريث الخال، لا على توريثه.

---

(١) اختلفت المذاهب الفقهية في توريث الخال على قولين: أحدهما: أنه يرث بشرطه، وهو مذهب الحنفية والحنابلة، والقول الآخر: أنه لا يرث بحال، وهو مذهب المالكية والشافعية. انظر: المغني، لابن قدامة عبد الله بن أحمد الحنبلي، نشرة دار عالم الفوائد، تحقيق: الدكتور/ عبد الله التركي، والدكتور/ عبد الفتاح الحلو، سنة ١٤٣٢هـ، (٩/ ٨٢-٨٥).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه في (أبواب الفرائض عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-/ باب: ما جاء في ميراث الخال، حديث رقم: ٢١٠٣)، وقال الترمذي: (وهذا حديث غريب، وقد أرسله بعضهم، ولم يذكر فيه عن عائشة)؛ وأخرجه أبو داود في السنن، في (كتاب: الفرائض، باب: في ميراث ذوي الأرحام، حديث رقم: ٢٨٩٩).

المبحث الأول:
استخدامه للقلب في مسألة الرؤية:

المطلب الأول: مذهب السلف في مسألة الرؤية[(١)]:

اتفق أهل السنة على أن رؤية الله تعالى في الدنيا ممكنة وجائزة عقلًا، ممتنعة شرعًا، ورؤيته –تعالي– في الآخرة ممكنة وجائزة عقلًا وشرعًا، وواقعة للمؤمنين، فإنهم سيرونه في الجنة رؤية بصرية، واختلفوا في وقوع رؤيته –تعالى– في الدنيا للنبي ﷺ خاصةً.

قال الإمام أحمد: (والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم، لا يختلف فيها أهل العلم)[(٢)].

وقال: (أدركت الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث -أحاديث الرؤية-، وكانوا يحدثون بها على الجملة، يمرونها على حالها غير منكرين لذلك، ولا مرتابين)[(٣)].

وقال الدارمي: (فهذه الأحاديث كلّها، وأكثر منها قد رويت في الرؤية على تصديقها، والإيمان بها، أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديمًا وحديثًا يروونها، ويؤمنون بها لا يستنكرونها، ولا ينكرونها، ومن أنكرها من أهل الزيغ؛ نسبوه إلى الضلال)[(٤)].

وقال ابن خزيمة: (أهل قبلتنا من الصحابة والتابعات [(٥)] والتابعين، ومن بعدهم إلى من شاهدنا من العلماء من أهل عصرنا: لم يختلفوا، ولم يشكوا، ولم يرتابوا: أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم القيامة عيانًا) [(١)].

---

(١) انظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، نشرة دار عالم الفوائد، تحقيق: زائد النشيري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ، (٢/ ٦٠٥-٧١٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية، (صـ٢٦٢).

(٣) الإبانة الكبرى (٧/ ٥٩)؛ وانظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، (٢/ ٧٠٧).

(٤) الرد على الجهمية، (صـ١٠٣).

(٥) كذا أثبتها محقق الكتاب.

وقال: (وقد أعلمت قبل أن العلماء لم يختلفوا أن جميع المؤمنين يرون خالقهم في الآخرة لا في الدنيا)[٢].

وقال ابن جرير الطبري: (وأما الصواب من القول لدينا في رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة، وهو ديننا الذي ندين الله به، وأدركنا عليه أهل السنة والجماعة، فهو: أن أهل الجنة يرونه على ما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ)[٣].

وقال النووي: (اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم: أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلًا، وأجمعوا أيضًا على وقوعها في الآخرة، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين .. وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابيًّا عن رسول الله ﷺ، وآيات القرآن فيها مشهورة) [٤].

وقال عباد بن العوام [٥]: (قدم علينا شريك بن عبد الله منذ خمسين سنة، فقلت له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قومًا من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث، إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، وإن أهل الجنة يرون ربهم، فحدثني بنحو عشرة أحاديث في هذا، وقال أما نحن قد أخذنا ديننا هذا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا؟!)[٦].

---

(١) التوحيد، (٢/ ٥٤٨).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٥٨٧).

(٣) صريح السنة (صـ٢٧).

(٤) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥).

(٥) هو: عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر، الإمام المحدث الصدوق أبو سهل الكلابي الواسطي، حدث عن: أبو مالك الأشجعي، وأبو إسحاق الشيباني، وابن عون، وغيرهم. وحدث عنه: أحمد بن جنبل، وعمرو الناقد، وزياد بن أيوب، وقد وثقه أبو داود وغيره كان من نبلاء الرجال في كل أمره، توفي سنة بضع وثمانين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٥١٢).

(٦) حادي الأرواح(٢/ ٦٩٨)؛ وانظر: الإبانة الكبرى (٧/ ٢٠٢)؛ وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٥٠٤/ برقم ٨٧٩).

وقال قتيبة بن سعيد(١): (قول الأئمة المأخوذ به في الإسلام والسنة: الإيمان بالرؤية، والتصديق بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الرؤية)(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، وأمثال هؤلاء، وسائر أهل السنة والحديث، والطوائف المنتسبين إلى السنة والجماعة ... فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى.

والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه، وكذلك الآثار بها متواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقد ذكر الإمام أحمد -وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف- أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، متفقون على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار.

ومتفقون على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصةً ... والمقصود هنا نقل إجماع السلف على إثبات الرؤية بالعين في الآخرة، ونفيها في الدنيا، إلا الخلاف في النبي ﷺ خاصةً)(٣).

وقال ابن القيم: (قد دل القرآن، والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة، وأئمة الإسلام، وأهل الحديث، عصابة الإسلام، ويزك الإيمان، وخاصةً رسول الله ﷺ، على أن الله - سبحانه وتعالى- يرى في القيامة بالأبصار عيانًا) (٤).

ومستند هذا الإجماع: الكتاب والسنة(١).

---

(١) هو: شيخ الإسلام المحدث، الإمام الثقة راوية الإسلام، أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي مولاهم البلخي البغلاني، من أهل قرية بغلان، من موالي الحجاج بن يوسف الأمير الظالم، وابن أخي وشيم بن جميل الثقفي. ولد سنة (١٤٩هـ)، ارتحل في طلب العلم، وكتب ما لا يوصف كثرة. توفي سنة (٢٤٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١١/ ١٤- ٢٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٢/ ٥٠٦/ برقم ٨٨٦).

(٣) المنهاج (٢/ ٣١٦- ٣١٧)، و(٣/ ٣٤١-٣٤٢).

(٤)حادي الأرواح، (٢/ ٧١٣-٧١٤).

فمن الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ الأعراف: ١٤٣.

والاستدلال بهذه الآية على إمكان الرؤية من عدة أوجه[٢]، أذكر منها وجهين:

الوجه الأول: أن نبي الله موسى عليه السلام سأل الله رؤيته في الدنيا، ولو كانت رؤيته ممتنعة لما سألها، إذ لا ينبغي بنبي أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، فالسؤال دل على عدم الامتناع، وكونه نبيًّا رسولًا يمنع جهله بامتناعها.

الوجه الثاني: أن الله تعالى لم ينكر سؤال نبيه موسى عليه السلام ذلك، ولو كان غير جائز لنبهه سبحانه وتعالى، كما حصل في سؤال نبي الله نوح عليه السلام؛ حيث قال تعالى: ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ هود: ٤٦ - ٤٧.

ففي عدم إنكاره دليل على الجواز، وعدم الاستحالة.

والدليل الثاني من أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ القيامة: ٢٢ - ٢٣.

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ٦٠٥-٦٨٥).

(٢) انظر: حادي الأرواح (٢/ ٦٠٦-٦٠٨)، ورؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها، للدكتور/ أحمد بن ناصر آل حمد، نشرة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ، (صـ٧٣-٩٠).

وقد بين ابن القيم وجه الاستدلال بالآية، فقال: (وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة "إلى" الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على أن المراد بالنظر المضاف إلى الوجه المعدى بـ "إلى" خلاف حقيقته وموضوعه، صريح في أن الله سبحانه أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى نفس الرب جل جلاله) (١).

وأما الدليل من السنة، فالأحاديث عن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، الدالة على الرؤية، متواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن (٢).

منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه عن جرير رضي الله عنه قال: كنا جلوسًا عند النبي ﷺ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروب الشمس، فافعلوا»(٣).

قال ابن القيم: (وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة)(٤).

---

(١) حادي الأرواح (٢/ ٦٢٣)

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٩١-٢٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب التوحيد/ باب قول الله تعالى: {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة})، واللفظ له، حديث رقم: ٧٤٣٤)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، حديث رقم: ٦٣٣).

(٤) حادي الأرواح (٢/ ٦٢٥)

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في مسألة الرؤية[(١)]:

سبقت الإشارة إلى أن متأخري الرافضة الإمامية تابعوا المعتزلة في التوحيد، ومن مسائل التوحيد التي تظهر فيها هذه المتابعة: مسألة رؤية الله تعالى، وهي من أشهر مسائل الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة، فقد ذهبت المعتزلة إلى نفي رؤية الله تعالى[(٢)]، وتابعهم في ذلك طوائف منهم: الرافضة الإمامية، فقد ذهبت الإمامية إلى نفي الرؤية-أيضاً-، وكتبهم شاهدة بذلك، ووضعوا في ذلك الروايات عن أئمة أهل البيت[(٣)].

منها -على سبيل المثال- زعمهم أن جعفر الصادق سُئل (عن الله -تبارك وتعالى- هل يرى في المعاد؟ فقال: سبحان الله وتعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا .. إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية)[(٤)].

قال المجلسي: (اعلم أن الأمة اختلفوا في رؤية الله تعالى على أقوال، فذهبت الإمامية والمعتزلة إلى امتناعها مطلقًا.. وقد عرفت مما مر أن استحالة ذلك مطلقًا هو المعلوم من مذهب أهل البيت عليهم السلام، وعليه إجماع الشيعة، باتفاق المخالف والمؤالف)[(٥)].

وقال: (واعلم أنه لا يمكن رؤيته -تعالى- بالبصر، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وما ورد في ذلك مؤول)[(٦)].

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة (٢/ ٥٥٠-٥٥٢).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي، نشرة مكتبة وهبة، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ، (صـ٢٣٢-٢٧٧).

(٣) عقد الكليني في كتابه: الكافي، بابًا عنونه بقوله: (باب في إبطال الرؤية)، (١/ ٢٣٧-٢٤٦)؛ كما عقد المجلسي أيضاً باباً في بحاره عنونه بقوله (باب: نفي الرؤية وتأويل الآيات فيها)، (٢/ ١٩١-٢٠٩).

(٤) الأمالي، للصدوق محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، سنة١٤٣٠هـ، (صـ٢٩٩).

(٥) بحار الأنوار، (٢/ ٢٠٩).

(٦) العقائد، للمجلسي (صـ٤٩)

قال جعفر كاشف الغطاء(١): (ولو نسب إلى الله بعض الصفات المستلزمة للحدوث، كالجسمية، والعرضية، والحلول، والاتحاد، والكون في زمان أو مكان، عامين أو خاصين، أو الأكل، أو الشرب، أو اللبس، أو الفرش، أو الغطاء، أو الرؤية، أو اللمس، أو الظل على وجه الحقيقة، أو الأبوة، أو النبوة، أو الزوجية، ونحوها، وأراد لوازمها؛ حكم بارتداده)(٢).

وقال شيخهم المفيد: (وأقول: إنه لا يصح رؤية الباري -سبحانه- بالأبصار، وبذلك شهد العقل، ونطق القرآن، وتواتر الخبر عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ، وعليه جمهور أهل الإمامة، وعامة متكلميهم، إلا من شذ منهم لشبهة عرضت له في تأويل الأخبار)(٣).

وقال: (والرواية في العدل، ونفي الرؤية، عن آل محمد عليهم السلام أكثر من أن يقع عليها الإحصاء..

فأما نفي الرؤية عن الله عز وجل بالأبصار، فعليه إجماع الفقهاء والمتكلمين من العصابة كافة، إلا ما حكي عن هشام في خلافه.

والحجج عليه مأثورة عن الصادقين عليهم السلام)(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والإمامية لهم فيها قولان، فجمهور قدمائهم يثبت الرؤية، وجمهور متأخريهم ينفونها، وقد تقدم أن أكثر قدمائهم يقولون بالتجسيم)(٥).

---

(١) جعفر بن خضر بن يحيى، المعروف بكاشف الغطاء، فقيه ومتكلم إمامي، ولد سنة (١١٥٦هـ)، وتوفي في الثاني والعشرين من رجب، سنة (١٢٢٨هـ) له مؤلفات كثيرة، منها: كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء، والعقائد الجعفرية في أصول الدين. انظر: أعيان الشيعة (٤/ ٩٩-١٠٧).

(٢) كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء، للشيخ جعفر كاشف الغطاء، نشرة مؤسسة بوستان، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، (٤/ ٤١٩).

(٣) أوائل المقالات، (صـ٥٧)

(٤) الحكايات في مخالفات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية، لشيخهم المفيد محمد بن محمد النعمان، نشرة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، تحقيق السيد محمد رضا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، (صـ٨٤-٨٦).

(٥) المنهاج، (٢/ ٣١٥).

المطلب الثالث: استخدامه للقلب في باب مسألة الرؤية:

مما ذكره الرافضي في رسالته مبيناً لاعتقاد طائفته: أنهم يعتقدون أن الله ﷻ لا يرى، وقد استدل لهم على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾الأنعام: ١٠٣ ، فقال: (وإنما كان مذهب الإمامية واجب الاتباع لوجوه: الأول: لما نظرنا في المذاهب وجدنا أحقها وأصدقها وأخلصها عن شوائب الباطل، وأعظمها تنزيها لله تعالى، ولرسله ولأوصيائه، وأحسن المسائل الأصولية والفروعية مذهب الإمامية.

لأنهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالأزلية والقدم...وأنه تعالى غير مرئي ولا مدرك بشيء من الحواس؛ لقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾الأنعام: ١٠٣ (١).

قال المجلسي: (هذه الآية إحدى الدلالات التي استدل بها النافون للرؤية، وقرروها بوجهين: أحدهما: أن إدراك البصر عبارة شائعة في الإدراك بالبصر، إسناداً للفعل إلى الآلة، والإدراك بالبصر هو الرؤية .. فالله –سبحانه– قد أخبر بأنه لا يراه أحد في المستقبل، فلو رآه المؤمنون في الجنة لزم كذبه تعالى، وهو محال...

وثانيهما: أنه تعالى تمدح بكونه لا يرى، فإنه ذكره في أثناء المدائح، وما كان من الصفات عدمه مدحاً؛ كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله تعالى عنه)(٢).

وقد بين شيخ الإسلام عند مناقشته للرافضي أن الآية حجة على النفاة لا لهم، فقال: (وأما احتجاجه –واحتجاج النفاة أيضًا– بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ ، فالآية حجة عليهم لا لهم)(٣).

وقرر ذلك من وجهين:

(١) منهاج الكرامة، (صـ٣٦-٣٧).

(٢) بحار الأنوار، (٢/ ١٩٣-١٩٤).

(٣) المنهاج (٢/ ٣١٧).

الوجه الأول: الاحتجاج عليهم بالدلالة اللغوية للإدراك، من جهة أنه هل يراد بالإدراك في اللغة: مطلق الرؤية، أو الرؤية المقيدة بالإحاطة؟

وبين أنه لا يطلق الإدراك في لغة العرب على مطلق الرؤية، فهو ليس مرادفاً للرؤية؛ بل بينهما عموم وخصوص، فمن رأى أي شيء لا يقال: إنه أدركه، كمن رأى طرف الجبل لا يقال: إنه أدركه، وإنما يقال ذلك إذا أحاط به، كما أنه قد يدرك الشيء ولا يرى، كإدراك الأعمى للأشياء.

وبنى ذلك الاحتجاج على دلالة اللفظ القرآني في قصة طلب فرعون لموسى، ومن آمن معه، في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾ الشعراء: ٦١ - ٦٢. فنفى موسى عليه السلام الإدراك مع وجود الرؤية من فرعون ومن معه، ولا شك أن القرآن نزل بلغة العرب، بلسانٍ عربيٍّ مبين.

قال: (فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة؛ أي: ملحوقون محاط بنا)(١).

وعلى ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن ذلك؟ فقال: (ألست ترى السماء، قال: بلى، قال: أكلها ترى، قال: لا)(٢).

وابن عباس رضي الله عنهما من أعلم الناس بدلالة اللفظ العربي، واللفظ القرآني كذلك، وقد بين في جوابه هذا أن الإدراك ليس مرادفًا للرؤية؛ بل بينهما عموم وخصوص.

قال شيخ الإسلام: (وأما احتجاجه -واحتجاج النفاة أيضاً- بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ ، فالآية حجة عليهم لا لهم؛ لأن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية، أو الرؤية، أو الرؤية المقيدة بالإحاطة.

(١) المصدر السابق، (٢/ ٣١٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٢/ ٣٢).

والأول باطل؛ لأنه ليس كل من رأى شيئًا يقال: إنه أدركه، كما لا يقال: أحاط به، كما سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك، فقال: ألست ترى السماء؟ قال: بلى، قال: أكلها ترى؟ قال: لا.

ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال: إنه أدركها، وإنما يقال: أدركها؛ إذا أحاط بها رؤية.

ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك، وإنما ذكرنا هذا بياناً لسند المنع؛ بل المستدل بالآية عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية، وأن كل من رأى شيئًا يقال في لغتهم: إنه أدركه، وهذا لا سبيل إليه، كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص، أو اشتراك لفظي.

فقد تقع رؤية بلا إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، فإن الإدراك يستعمل في إدراك العلم، وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة، وإن لم يشاهد، كالأعمى الذي طلب رجلًا هاربًا منه،، فأدركه ولم يره.

وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ الشعراء: ٦١ - ٦٢ ، فنفى موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي: ملحوقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك؛ فقد تنتفي إحاطة البصر أيضًا)[(١)].

فالآية إذن ليس فيها دلالة على نفي الرؤية، فبطل استدلال من استدل بها على الرؤية.

ثم قرر أنه بناء على أن المنفي في الآية هو الإدراك، والإدراك معناه الإحاطة بالشي؛ فإن الآية تصبح دليلًا على إثبات الرؤية؛ لأن نفي الإحاطة يقتضي أن الرؤية غير منفية، (مثال ذلك: لو قال قائل فصيح: ليس عندي عشرة دراهم، فإن كلامه هذا يدل على أن

(١) المنهاج (٢/ ٣١٧-٣١٨).

عنده ما دون العشرة –وقد فرضنا كونه فصيحًا–، إذ لو لم يكن عنده شيء لقال: ليس عندي درهم واحد –مثلًا–؛ فيكون نفيه لوجود الدرهم دالًّا بطرق الأولى على نفي العشرة.

فنفي الإدراك في هذه الآية هو نفي للقدر الأعلى والأخص، فيكون هذا النفي دالًّا على إثبات القدر الأدنى والأعم، وهو الرؤية)(١).

فالإدراك إذا قرن بالبصر أريد به معنى زائد عن مطلق الرؤية، وهو الإحاطة بالمرئي، وهو المنفي في الآية، قال: (وإذا كان المنفي هو الإدراك، فهو –سبحانه وتعالى– لا يحاط به رؤيةً، كما لا يحاط به علمًا، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي العلم والرؤية؛ بل يكون ذلك دليلًا على أنه يرى ولا يحاط به، كما يعلم ولا يحاط به. فإن تخصيص الإحاطة بالنفي يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي.

وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روي معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره، وقد روي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي ﷺ)(٢).

وقال: (إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينف مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح، إذ لو كان كذلك؛ لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رئي، كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علمًا، فكذلك إذا رئي لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية لا على نفيها؛ لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها)(٣).

---

(١) قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، تأليف: تميم القاضي، نشرة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ، (٣/ ١٥٤٣).

(٢) المنهاج (٢/ ٣١٩-٣٢٠).

(٣) التدمرية (صـ٥٩)؛ وانظر: الصفدية، لابن تيمية، نشرة دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ، (١/ ٩١).

وبناء على ذلك: (لا تحتاج الآية إلى تخصيص، ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا نحتاج أن نقول لا نراه في الدنيا، أو نقول لا تدركه الأبصار؛ بل المبصرون، أو لا تدركه كلها؛ بل بعضها، ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف)[1]؛ لكي نقرر أنها لا تعارض ما ورد في إثبات رؤية المؤمنين لربهم.

الوجه الثاني -الذي ذكره شيخ الإسلام لبيان أن الآية حجة على نفاة الرؤية لا لهم-: أن الآية وردت في سياق المدح، وكون الشيء لا يرى ليس صفة مدح؛ فالمعدوم لا يرى —أيضًا-، كما أن النفي المحض لا يكون مدحًا ما لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا؛ فمجرد نفي الرؤية لا مدح فيه.

وبناء على ذلك فقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ الأنعام: ١٠٣ يدل على أنه إذا رئي لا تدركه الأبصار لغاية عظمته، ولأنه أكبر من كل شيء، فلا يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما سبق بيانه.

قال شيخ الإسلام: (ومما يبين ذلك: أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه -سبحانه وتعالى-، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحًا إن لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا؛ ولأن المعدوم —أيضًا- لا يرى، والمعدوم لا يمدح؛ فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه.

وهذا أصل مستمر، وهو أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً لا مدح فيه ولا كمال، فلا يمدح الرب نفسه به؛ بل ولا يصف نفسه به، وإنما يصفها بالنفي المتضمن معنى ثبوت، كقوله تعالى: ﴿ تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ ﴾البقرة: ٢٥٥ ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ البقرة: ٢٥٥.... ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ ﴾البقرة: ٢٥٥... ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ

(١) دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، جمع وتحقيق: الدكتور/ محمد السيد الجليند، نشرة مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ، (٣/ ١٢٧).

حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٥٥. وقوله تعالى: ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ سبأ: ٣. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ ق: ٣٨ ، ونحو ذلك من القضايا السلبية التي يصف الرب تعالى بها نفسه، وأنها تتضمن اتصافه بصفات الكمال الثبوتية، مثل: كمال حياته، وقيوميته، وملكه، وقدرته، وعلمه، وهدايته، وانفراده بالربوبية والإلهية، ونحو ذلك.

وكل ما يوصف به العدم المحض فلا يكون إلا عدمًا محضًا، ومعلوم أن العدم المحض يقال فيه: إنه لا يرى.

فعلم أن نفي الرؤية عدم محض، ولا يقال في العدم المحض: لا يدرك، وإنما يقال هذا فيما لا يدرك لعظمته، لا لعدمه)[١].

وقال: (وأما مجرد نفي الرؤية فليست صفة مدح، فإن المعدوم لا يرى ..

والمقصود أن المدح والثناء لا يكون إلا في الإثبات، فإنه إنما يكون بصفات الكمال، والكمال إنما يكون في الأمور الوجودية، فأما العدم فلا كمال فيه)[٢].

---

(١) المنهاج، (٢/٣١٨- ٣١٩).

(٢) الصفدية (٢/٦٦).

المبحث الثاني:
استخدامه للقلب في مسألة المهدي:

المطلب الأول: مذهب السلف في المهدي(١):

إن مذهب أهل السنة أنه من علامات الساعة الكبرى، خروج رجل من أهل بيت النبي ﷺ، من ولد الحسن بن علي رضي الله عنه، من ذرية فاطمة رضي الله عنها، اسمه محمد بن عبد الله، على ما جاء في الأحاديث الصحيحة، يصلحه الله في ليلة، ويكون إمامًا للمسلمين في آخر الزمان، يبايع له بين الركن والمقام، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا، كما ملئت ظلمًا وجورًا، ويملك سبع سنين.

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الدالَّة على ذلك(٢)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة)(٣)؛ بل هي متواترة تواترًا معنويًّا، وقد نص على ذلك بعض الأئمة والعلماء.

---

(١) انظر: عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر، للشيخ/ عبد المحسن العباد، ضمن كتب ورسائل عبد المحسن بن حمد العباد البدر، نشرة دار التوحيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ، (٤/ ٢٩٤-٣٣١)؛ وأشراط الساعة، للدكتور/ يوسف بن عبد الله الوابل، نشرة دار ابن الجوزي، الطبعة التاسعة عشرة، سنة ١٤٢٤هـ، (صـ٢٤٩-٢٧٣).

(٢) استقصى الشيخ عبد العليم عبد العظيم في رسالته "الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل" لنيل درجة الماجستير: الكلام على أحاديث المهدي، وذكر من أخرجها من الأئمة، وذكر أقوال العلماء في إسناد كل حديث، والحكم عليه، ثم النتيجة التي توصل إليها، فمن أراد التوسع فعليه بهذه الرسالة، فإنها أوسع مرجع في الكلام على أحاديث المهدي؛ كما قال ذلك الشيخ عبد المحسن العباد في "مجلة الجامعة الإسلامية"، (العدد ٤٥/ ص٣٢٣).

(٣) المنهاج (٨/ ٢٥٤).

فقد قال الحافظ أبو الحسن الآبري[1]: (وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنه من أهل بيته)[2].

وقال البرزنجي[3]: (قد علمت أن أحاديث وجود المهدي وخروجه آخر الزمان، وأنه من عترة رسول الله ﷺ من ولد فاطمة -عليها السلام-، بلغت حد التواتر المعنوي، فلا معنى لإنكارها)[4].

وقال: (واعلم أن الأحاديث الواردة فيه على اختلاف رواياتها لا تكاد تنحصر) [5].

وقال السفاريني: (وقد كثرت بخروجه[6] الروايات، حتى بلغت حد التواتر المعنوي، وشاع ذلك بين علماء السنة، حتى عد من معتقداتهم .. وقد روي عمن ذكر من الصحابة، وغير ما ذكر منهم رضي الله عنهم بروايات متعددة، وعن التابعين من بعدهم، ما يفيد مجموعه العلم القطعي.

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين السجستاني، كان مجودًا ثبتًا مصنفًا، روى عن ابن خزيمة وطبقته، وله كتاب "مناقب الشافعي"، توفي سنة (٣٦٣هـ) رحمه الله. انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٥٤-٩٥٥)؛ و"شذرات الذهب" (٣/ ٤٦-٤٧).

(٢) نقل ذلك عنه ابن القيم في "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، نشرة دار عالم الفوائد، تحقيق: يحيى الشمالي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ، (صـ١٤٠).

(٣) هو: الشيخ محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الحسني البرزنجي من فقهاء الشافعية، له علم بالتفسير والأدب، رحل إلى بغداد ودمشق ومصر، واستقر في المدينة، ودرس بها، وفيها توفي سنة (١١٠٣هـ)، وله عدة مؤلفات رحمه الله. انظر: "الأعلام" للزركلي، (٦/ ٢٠٣- ٢٠٤).

(٤) الإشاعة لأشراط الساعة، لمحمد بن رسول بن عبد السيد البرزنجي، نشرة دار المنهاج، تحقيق: حسين شكري، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٦هـ، (صـ٢١٥-٢١٦).

(٥) المصدر السابق، (صـ١٧٥).

(٦) أي: المهدي.

فالإيمان بخروج المهدي واجب، كما هو مقرر عند أهل العلم، ومدون في عقائد أهل السنة والجماعة) (١).

وقال الشوكاني: (والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثًا، فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة؛ بل يصدق وصف التواتر على ما دونها على جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي؛ فهي كثيرة أيضًا، لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك) (٢).

وقال صديق حسن: (الأحاديث الواردة فيه(٣) على اختلاف رواياتها كثيرة جدًّا، تبلغ حد التواتر المعنوي، وهي في السنن وغيرها من دواوين الإسلام من المعاجم والمسانيد)(٤).

وقال الشيخ الكتاني(٥): (والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال، وفي نزول سيدنا عيسى بن مريم)(٦).

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضيئة لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، للسفاريني محمد بن أحمد بن سالم، نشرة دار التوحيد، تحقيق: خالد القحطاني وإسماعيل العدوي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ، (٢/ ٦٣٥-٦٣٦).

(٢) التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح، للشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، نقلًا عن كتاب: "نظم المتناثر من الحديث المتواتر"، للكتاني محمد بن جعفر الإدريسي، نشرة دار الكتب السلفية، الطبعة الثانية المصححة، (صـ٢٢٧).

(٣) أي: المهدي.

(٤) الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة، لمحمد صديق خان بن حسن القنوجي، نشرة دار ابن حزم، تحقيق: بسام الجابي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ، (صـ١٤٩).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي، مؤرخ ومحدث ولد في فاس، ورحل إلى الحجاز ودمشق، ثم عاد إلى المغرب، وتوفي في فاس -رحمه الله- سنة (١٣٤٥هـ)، وله عدة مصنفات. انظر: "الأعلام" (٦/ ٧٢ – ٧٣).

(٦) نظم المتناثر، (صـ٢٢٩).

منها: ما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يخرج في آخر أمتي المهدي؛ يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطى المال صحاحًا، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً -يعني: حججًا)(١).

وعن علي رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة)(٢). قال ابن كثير: (أي: يتوب عليه، ويوفقه، ويلهمه، ويرشده، بعد أن لم يكن كذلك)(٣).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المهدي مني، أجلى الجبهة(٤)، أقنى الأنف(٥)، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك سبع سنين)(٦).

وعن أم سلمة رضي الله عنها؛ قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (المهدي من عترتي(٧)، من من ولد فاطمة)(٨).

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (كتاب الفتن والملاحم/ حديث عقيل بن خالد)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند في (مسند العشرة المبشرين بالجنة / مسند علي بن أبي طالب س/ برقم ٦٤٥)، وأخرجه ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني في السنن، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمَّد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ، (أبواب الفتن/ باب خروج المهدي/ برقم ٤٠٨٥).

(٣) البداية والنهاية (١٩/ ٦٢).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (١/ ٢٩٠): «وفي صفة المهدي انه أجلى الجبهة. الأجلى: الخفيف شعر ما بين النزعتين من الصدغين، والذي انحسر الشعر عن جبهته».

(٥) قال ابن الأثير في النهاية (٤/ ١١٦): "القنا في الأنف: طوله ورقة أرنبته مع حدب في وسطه".

(٦) أخرجه أبو داود في السنن في (كتاب المهدي/ برقم: ٤٢٨٥).

(٧) عترة الرجل: أخص أقاربه.

(٨) أخرجه أبو داود في السنن في (كتاب المهدي/ برقم: ٤٢٨٤).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تذهب أو لا تنقضي الدينا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي)[(١)]، وفي رواية: (يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي)[(٢)].

وعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يقتتل عند كنزكم ثلاثة؛ كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم...(ثم ذكر شيئًا لا أحفظه): فإذا رأيتموه؛ فبايعوه، ولو حبوًا على الثلج؛ فإنه خليفة الله المهدي)[(٣)].

قال ابن كثير: (والمراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة، يقتتل عنده ليأخذوه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان، فيخرج المهدي، ويكون ظهوره من بلاد المشرق)[(٤)]، إلى أن قال: (والمقصود أن المهدي الموعود به يكون في آخر الزمان، ويكون أصل خروجه من ناحية المشرق، ثم يأتي مكة، فيبايع له عند البيت الحرام، كما ذكر ذلك في الحديث)[(٥)].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند في (مسند المكثرين من الصحابة/ مسند عبد الله بن مسعود / برقم ٣٥٧٣)؛ وأخرجه الترمذي في جامعه في (أبواب الفتن عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–/ باب ما جاء في المهدي/ برقم ٢٢٣٠) وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن في (كتاب المهدي/ برقم: ٤٢٨٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن في (أبواب الفتن/ باب خروج المهدي/ برقم ٤٠٨٤)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك في (كتاب الفتن والملاحم/ حديث عمران بن حصين/ برقم ٨٤٣٢) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

(٤) البداية والنهاية، (١٩/ ٦٢).

(٥) المصدر السابق، (١٩/ ٦٣).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في المهدي:

قضية المهدي هي من خاصة عقائد الرافضة الاثنا عشرية، ومن أصول مذهبهم؛ بل من أهم أصولهم؛ لارتباط بقاء مذهبهم بها، فمذهبهم -كما هو معلوم- قائم على قضية الإمامة، وبوفاة الحسن العسكري -إمامهم الحادي عشر- كان لا بد لهم من تعيين الإمام بعده؛ ليضمنوا استمرار طائفتهم.

وبناءً على هذا، فقد زعموا أن للحسن العسكري ولدًا (كان قد أخفى مولده، وستر أمره؛ لصعوبة الوقت، وشدّة طلب السّلطان له .. فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته)(١). وأنه دخل السرداب بعد وفاة أبيه، ومن حينها أصبح هو إمام المسلمين، وأنه سيخرج في آخر الزمان.

وزعموا أن الأحاديث الواردة في المهدي المقصود بها هو إمامهم الغائب -الثاني عشر- ، فهو عندهم المهدي الذي أخبر النبي ﷺ عن خروجه في آخر الزمان(٢).

قال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق": (ويجب أن يعتقد أن الأرض لا تخلو من حجة الله على خلقه، ظاهر مشهور، أو خائف مغمور.

ويعتقد أن حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا، هو القائم المنتظر ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وأنه هو الذي أخبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- به عن الله عز وجل

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، للمفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري، نشرة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ، (٢/ ٣٣٦).

(٢) انظر: كمال الدين وتمام النعمة، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ، (ص ٢٣٨-٢٧١)، فقد عقد بابين في تعيينه، أحدهما في النص عليه من الله عز وجل، والآخر في النص عليه من رسول الله ن، من خلال روايات أئمتهم؛ وانظر: الكافي(٢/ ١٢٢-١٢٥)؛ وبحار الأنوار (١٣/ ٩٠-٩٢)؛ والمقالات والفرق للقمي، (صـ١٠٢-١٠٦)؛ وفرق الشيعة، للنوبختي الحسن بن موسى البغدادي، نشرة منشورات الرضا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ، (صـ١٦٦-١٧٠).

باسمه ونسبه، وأنه هو الذي يملأ الأض قسطًا وعدلًا، كما ملئت جورًا وظلمًا .. وأنه هو المهدي الذي أخبر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه إذا خرج نزل عيسى بن مريم عليه السلام فصلى خلفه..

ويجب أن يعتقد أن لا يجوز أن يكون القائم غيره، بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي في غيبته عمر الدنيا لم يكن القائم غيره؛ لأن النبي والأئمة -صلوات الله عليهم- باسمه ونسبه نصوا، وبه بشروا)[(١)].

وأخرج بسنده (عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله-: حدثني جبرئيل عن رب العزة -جل جلاله- أنه قال: "من علم أن لا إله إلا أنا وحدي، وأن محمدًا عبدي ورسولي، وأن عليًّا بن أبي طالب خليفتي، وأن الأئمة من ولده حججي؛ أدخله الجنة برحمتي، ونجيته من النار بعفوي". فقام جابر بن عبد الله الأنصاري، فقال: يا رسول الله، ومن الأئمة من ولد علي ابن أبي طالب؟ قال: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ثم سيد العابدين في زمانه علي بن الحسين، ثم الباقر محمد بن علي، وستدركه يا جابر، فإذا أدركته؛ فأقرئه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم الكاظم موسى بن جعفر، ثم الرضا علي بن موسى، ثم التقي محمد بن علي، ثم النقي علي بن محمد، ثم الزكي الحسن بن علي، ثم ابنه القائم بالحق مهدي أمتي، الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي، من أطاعهم فقد أطاعني، ومن عصاهم فقد عصاني، ومن أنكرهم أو أنكر واحدًا منهم فقد أنكرني، بهم يمسك الله -عز وجل السماء- أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبهم يحفظ الله الأرض أن تميد بأهلها)[(٢)].

---

(١) الهداية في الأصول والفروع، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الإمام الهادي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٢هـ، (صـ٣٨-٤٥)؛ وانظر: الاعتقادات له، (صـ٩٤-٩٥).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، (صـ٢٤٥-٢٤٦).

وروى أن الحسن بن علي "العسكري" قيل له: (يا ابن رسول الله، فمن الحجة والإمام بعدك؟ فقال: ابني محمد، هو الإمام والحجة بعدي، من مات ولم يعرفه؛ مات ميتة جاهلية. أما إن له غيبة يحار فيها الجاهلون، ويهلك فيها المبطلون، ويكذب فيها الوقاتون، ثم يخرج فكأني أنظر إلى الأعلام البيض، تخفق فوق رأسه بنجف الكوفة)(١).

وعدوا من أنكر ذلك كافرًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهم يقولون: من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر)(٢)؛ بل جعلوا إنكاره ذلك كفر برسالة نبينا محمد ﷺ، وكذبوا على رسول الله ﷺ في ذلك؛ حيث زعموا أنه قال: (من أنكر القائم من ولدي؛ فقد أنكرني)(٣).

المطلب الثالث: استخدامه للقلب في مسألة المهدي:

زعم الرافضي أن محمد بن الحسن -إمامهم الثاني عشر- هو المهدي المنتظر، الذي أخبر عنه النبي ﷺ في الأحاديث -تبعًا لطائفته-، واحتج بلفظ في الحديث، وهو قوله ﷺ: « اسمه كاسمي»، فقال في رسالته: (وولده مولانا المهدي محمد، روى ابن الجوزي بإسناده إلى ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي، اسمه كاسمي، وكنيته كنيتي، يملأ الأرض عدلًا، كما ملئت جورًا». فذلك هو المهدي)(٤).

فالرافضي احتج بهذا الحديث على أن محمدًا بن الحسن، هو المهدي.

وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الاستدلال من عدة أوجه:

الوجه الأول: أننا لا نسلم بوجود هذا الشخص، فكيف بإمامته، فكيف بعصمته، فكيف بمهديته؟!

(١) المصدر السابق، (صـ٣٧٦-٣٧٧)؛ وأخرجه المجلسي في البحار (١٣/ ٩١).

(٢) المنهاج (١/ ١٠٢).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، (صـ٣٧٩).

(٤) منهاج الكرامة، (صـ٦٥).

وقد استند في منعه لهذه الدعوى على ما ذكره المحققون من أهل العلم بالأنساب والتواريخ، من أن الحسن العسكري ليس له عقب؛ لأنه مات عقيمًا.

قال شيخ الإسلام: (قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع[1]، وغيرهما من أهل العلم بالأنساب والتواريخ، أن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب)[2].

الوجه الثاني: أن الحديث الذي احتج به لم يروه بهذا اللفظ أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة، فهو لم يذكره بلفظه الوارد في كتب الحديث، وإنما ساقه بلفظ موضوع على النبي ﷺ.

ونسبته رواية هذا الحديث بهذا اللفظ المكذوب إلى العالم المشهور، صاحب المصنفات الكثيرة، أبي الفرج ابن الجوزي، كذب عليه وافتراء، فليس هو في شيء من مصنفاته.

أما إن قصد سبط ابن الجوزي يوسف بن قز أوغلي[3]، فهذا لا يعتمد على روايته في مثل هذا؛ لأنه يروي الصحيح والضعيف والموضوع، قال شيخ الإسلام ابن تيمية عنه: (فهذا

(١) هو الإمام الحافظ القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم، البغدادي، صاحب كتاب "معجم الصحابة" ولد سنة ٢٦٥ هـ، وتوفي سنة ٣٥١ هـ. انظر: السير ١٥/٥٢٦؛ تاريخ بغداد ١١/ ٨٨،٨٩.

(٢) المنهاج (٤/ ٨٧).

(٣) هو: يوسف بن قز أوغلي بن عبد الله أبو المظفر شمس الدين سبط أبي الفرج ابن الجوزي. ولد سنة (٥٨١ هـ) في بغداد، ونشأ بها، ورباه جده، وانتقل إلى دمشق فاستوطنها،، وتوفي بها سنة (٦٥٤هـ). وهو مؤرخ ، ويعد من الكُتاب الوعاظ. له مؤلفات كثيرة، منها: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، اللوامع في الحديث، مناقب أبي حنيفة.

وقزأوغلي: بكسر القاف وسكون الزاء ثم همزة مضمومة، وغين ساكنة، ولام مكسورة، وياء: لفظ تركي ترجمته الحرفية: ابن البنت، أي: السبط وفي الكُتاب من يحذف الألف والواو تخفيفًا فيكتبها: قزعلي بالقاف المكسورة، وضم الزاي، والنص على هذا في تاريخ علماء بغداد "منتخب المختار". (ص٢٣٦). قال: "والصواب ضم الزاي وسكون الغين المعجمة. انظر ترجمته في: البداية والنهاية (١٣/ ١٩٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٦٦).

الرجل يذكر في مصنفاته أنواعًا من الغث والسمين، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يصنف بحسب مقاصد الناس: يصنف للشيعة ما يناسبهم؛ ليعوضوه بذلك، ويصنف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك؛ لينال بذلك أغراضه. فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له: ما مذهبك؟ قال: في أي مدينة؟

ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة -رضوان الله عليهم-؛ لأجل مداهنة من قصد بذلك من الشيعة، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين، وغيرهم)[١].

الوجه الثالث: أن هذا الحديث رواه أهل العلم في مصنفاتهم: عن عبد الله بن مسعود ﵁ عن النبي ﷺ قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم؛ لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلًا مني -أو: من أهل بيتي-يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»[٢].

وهو بهذا اللفظ حجة عليهم لا لهم، فإن لفظه: «يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، وهذا يدل على أن المهدي الذي أخبر عنه النبي ﷺ: اسمه محمد بن عبد الله، وهم يزعمون أن المهدي هو محمد بن الحسن.

وعليه، فالحديث يدل على أن إمامهم الثاني عشر ليس هو المهدي الذي أخبر عنه النبي ﷺ؛ لأن اسم والده ليس هو اسم والد النبي ﷺ، فالحديث إذن حجة عليهم لا لهم.

وقد تنبه جماعة منهم لهذا، فسلكوا تجاه هذا الحديث مسلكان:

أحدهما: حذف جملة: «واسم أبيه اسم أبي» من الحديث، كما هو صنيع الحلي في رسالته هذه التي تصدى شيخ الإسلام ابن تيمية للرد عليها.

والآخر: تحريف معنى جملة: «واسم أبيه اسم أبي» عن ظاهرها، من أن يكون المراد بها اسم الأب المباشر، إلى جعلها متعلقة بكنية الجد الثامن!! وهو الحسين بن علي، وكنيته أبو

---

(١) المنهاج (٤/ ٩٧-٩٨).

(٢) سبق تخريجه.

عبد الله، فأصبح معنى الجملة بناء على ذلك: أن المهدي اسمه محمد بن أبي عبد الله، فجعلوا الكنية اسماً!! وممن سلك هذا ابن طلحة[(١)] في كتابه الذي سماه: "غاية السول في مناقب الرسول".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن أدنى نظر؛ يعرف أن هذا تحريف صريح، وكذب على رسول الله ﷺ، فهل يفهم أحد من قوله: «يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، إلا أن اسم أبيه عبد الله؟ وهل يدل هذا اللفظ على أن جده كنيته أبو عبد الله؟

ثم أي تمييز يحصل له بهذا؟ فكم من ولد الحسين من اسمه محمد، وكل هؤلاء يقال في أجدادهم: محمد بن أبي عبد الله، كما قيل في هذا.

وكيف يعدل من يريد البيان إلى من اسمه محمد بن الحسن، فيقول: اسمه محمد بن عبد الله، ويعني بذلك أن جده أبو عبد الله؟

وهذا كان تعريفه بأنه محمد بن الحسن، أو ابن أبي الحسن؛ لأن جده علي كنيته أبو الحسن، أحسن من هذا، وأبين لمن يريد الهدى والبيان)[(٢)].

---

(١) هو: كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد القرشي العدوي الشافعي، المولود سنة (٥٨٢هـ)، والمتوفي سنة (٦٥٢هـ)، له من الآثار: مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، برع في المذهب وأصوله، وشارك في فنونه، لكنه دخل في هذيان علم الحروف، وتزهد، وقد ترسل عن الملوك، وولي وزارة دمشق يومين وتركها، وكان ذا جلال وحشمة. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٩٣).

(٢) المنهاج، (٨/ ٢٥٧-٢٥٨).

المبحث الثالث:

استخدامه للقلب في مسألة الإمامة:

المطلب الأول: مذهب السلف في مسألة الإمامة:

إن مذهب أهل السنة أنه يجب على المسلمين نصب إمام لهم، يقيم لهم دينهم، ودنياهم، وطريق هذا الوجوب عندهم السمع لا العقل.

قال ابن حزم: (اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ حاشا النجدات من الخوارج)(١).

وقال القرطبي: (ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم)(٢).

وقال أبو يعلى: (نصبة الإمام واجبة، خلافاً للأصم ومن تابعه...ووجوب الإمامة طريقه السمع لا العقل، خلافاً للرافضة في قولهم يجب عقلًا) (٣).

ومع ذلك فهي عندهم ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم.

قال الماوردي رحمه الله(٤): (فإذا ثبت وجوبها، ففرضها على الكفاية، كالجهاد، وطلب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط)(١).

---

(١) الفصل (٤/ ١٤٩).

(٢) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، للقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: الدكتور/ عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، (١/ ٣٩٥).

(٣) المعتمد، (صـ٢٢٢) .

(٤) هو: الإمام العلامة أقضى القضاة، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف. كان رجلًا عظيم القدر، متقدمًا عند السلطان، أحد الأئمة، له التصانيف الحسان في كل فن، فألف في: الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، وكان حافظًا للمذهب، وبلغ ستّا وثمانين، وولي القضاء ببلدان شتى، ثم سكن

كما أنهم لم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين؛ اتباعًا للأدلة الشرعية، إذ ليس فيها تحديد لعددهم؛ بل جاءت النصوص مطلقة في الطاعة لكل من ولي أمر المسلمين منهم(٢).

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾النساء: ٥٩.

وفي الصحيح عن أبي ذر رضي الله عنه قال: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا حبشيًّا مجدع الأطراف)(٣).

وروى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبدٌ حبشي، كأن رأسه زبيبة»(٤).

وعن يحيى بن حصين(٥)، قال: سمعت جدتي –أم حصين– تحدث، أنها سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع، وهو يقول: « ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله؛ فاسمعوا له وأطيعوا »(٦).

بغداد، وتوفي بها في ربيع الأول، سنة (٤٥٠هـ). انظر: (سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٦٤-٦٨).

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي علي بن محمد بن محمد البغدادي، نشرة دار ابن قتيبة، تحقيق: الدكتور/ أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ، (صـ٤).

(٢) انظر: المنهاج (٣/ ٣٨١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، في (كتاب الإمارة / باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية/ برقم: ١٨٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في (كتاب الأحكام/ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية/ برقم: ٧١٤٢).

(٥) يحيى بن حصين البجلي الأحمسي، سمع جدته أم حصين، وطارق بن شهاب، روى عنه: أبو إسحاق الهمداني، وشعبة. قال عنه ابن معين: ثقة. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري، باب: الحاء (٢٩٤٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد التميمي، نشرة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، طبعتها دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م (٩/ ١٣٥).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الإمارة / باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية/ برقم: ١٨٣٨).

وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»، ولفظ مسلم: «ما بقي من الناس اثنان»(١).

ويذهبون إلى أنه (ينبغي أن يولى الأصلح للولاية إذا أمكن، إما وجوبًا عند أكثرهم، وإما استحبابًا عند بعضهم، وأن من عدل عن الأصلح -مع قدرته- لهواه، فهو ظالم، ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح -مع محبته لذلك-، فهو معذور)(٢).

مع إقرارهم بأنه قد تولى غير الأصلح، مع وجود من هو أحق منه بالولاية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وحينئذ فأهل الشوكة الذين قدموا المرجوح، وتركوا الراجح، أو الذي تولى بقوته وقوة أتباعه ظلمًا وبغيًا، يكون إثم هذه الولاية على من ترك الواجب مع قدرته على فعله، أو أعان على الظلم، وأما من لم يظلم، ولا أعان ظالما، وإنما أعان على البر والتقوى، فليس عليه في هذا شيء)(٣).

ولا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به؛ بل ينصون على أنه لا تجوز طاعة الإمام في معصية الله، وإنما تكون الطاعة في المعروف، مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصدق، والعدل، والحج، والجهاد في سبيل الله، وفي إقامة الحدود، وفي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فهم يوجبون معاونة الأئمة على البر والتقوى، ويحرمون معاونتهم على الإثم والعدوان؛ لقوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ ﴾ التغابن: ١٦ ، ولقول النبي ﷺ: «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»(٤). والشريعة دعت إلى جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان(١).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأحكام/ باب: الأمراء من قريش/ برقم: ٧١٤٠)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش/ برقم:١٨٢٠).

(٢) المنهاج (١/ ٥٥١-٥٥٢).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٥٥٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب الاقتداء بسنن رسول الله ن/ برقم ٧٢٨٨)؛

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فأهل السنة لا يطيعون ولاة الأمور مطلقًا، إنما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾ النساء: ٥٩ ؛ فأمر بطاعة الله مطلقًا، وأمر بطاعة الرسول؛ لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله، وجعل طاعة أولي الأمر داخلة في ذلك، فقال: ﴿ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾النساء: ٥٩ ولم يذكر لهم طاعة ثالثة؛ لأن ولي الأمر لا يطاع طاعة مطلقة، إنما يطاع في المعروف، كما قال النبي ﷺ: «إنما الطاعة في المعروف»(٢). وقال: «لا طاعة في معصية الله»(٣)، وقال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»(٤)، وقال: «ومن أمركم بمعصية الله؛ فلا تطيعوه»(٥))(٦).

وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحج/ باب فرض الحج مرة في العمر/ برقم ١٣٣٧).

(١) انظر: المنهاج (١/ ٥٤٧-٥٥١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأحكام/ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية / برقم: ٧١٤٥)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية / برقم: ١٨٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أخبار الآحاد/ باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام/ برقم ٧٢٥٧)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية / برقم: ١٨٤٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (كتاب السير/ باب: في إمام السرية يأمرهم بالمعصية؛ من قال: لا طاعة له/ برقم: ٣٣٧١٧).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (مسند المكثرين من الصحابة/ مسند أبي سعيد الخدري س/ برقم: ١١٦٣٩)؛ وأخرجه ابن ماجه في السنن (أبواب الجهاد / باب: لا طاعة في معصية الله / برقم: ٢٨٦٣)؛ وأخرجه ابن حبان محمد بن حبان البستي في صحيحه، (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/ كتاب السير/ باب طاعة الأئمة/ ذكر التخصيص الثاني الذي يخص عموم الخطاب الذي ذكرناه قبل/ برقم: ٤٥٥٨).

(٦) المنهاج (٣/ ٣٨٧-٣٨٨).

ولا يرون الخروج على أئمة الجور بالسيف(١)؛ عملًا بما جاء عن النبي ﷺ، كما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه؛ فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات؛ إلا مات ميتة جاهلية»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فجعل المحذور هو الخروج عن السلطان، ومفارقة الجماعة، وأمر بالصبر على ما يكره من الأمير، لم يخص بذلك سلطانًا معينًا، ولا أميرًا معينًا، ولا جماعة معينة)(٣).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية»(٤).

وكذلك في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية؛ فلا سمع ولا طاعة»(٥).

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: (دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم فيه من الله برهان)(١).

---

(١) انظر: المنهاج (٣/ ٣٩١-٣٩٥)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الفتن/ باب: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»/ برقم: ٧٠٥٤)، واللفظ له؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر/ برقم: ١٨٤٩).

(٣) المنهاج (١/ ٥٥٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر/ برقم: ١٨٤٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأحكام / باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية/ برقم: ٧١٤٤)، واللفظ له؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية/ برقم: ١٨٣٩).

وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع » قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما صلوا »(٢).

وفيه أيضًا عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه(٣) قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: « لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئًا من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا من طاعة»(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذا نهي عن الخروج عن السلطان وإن عصى)(٥)، وقال: (فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتالهم، مع إخباره أنهم يأتون أمورًا منكرة، فدل على أنه لا يجوز الإنكار عليهم بالسيف)(٦).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الفتن/ باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «سترون بعدي أمورا تنكرونها»/ برقم: ٧٠٥٥و٧٠٥٦)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية/ برقم: ١٧٠٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك/ برقم: ١٨٥٤).

(٣) عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني، ممن شهد فتح مكة، وله جماعة أحاديث، في كنيته أقوال: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وأبو محمد، وأبو عمرو، وكان من نبلاء الصحابة. حدث عنه: أبو هريرة، وأبو مسلم الخولاني، وشهد غزوة مؤتة، توفي سنة ثلاث وسبعين. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٨٧– ٤٩٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب خيار الأئمة وشرارهم/ برقم: ١٨٥٥).

(٥) المنهاج (٣/ ٣٩٤).

(٦) المصدر السابق، (٣/ ٣٩٢).

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ستكون أثرة، وأمور تنكرونها»، قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فقد أخبر النبي ﷺ أن الامراء يظلمون، ويفعلون أمورًا منكرة، ومع هذا فأمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم، ونسأل الله الحق الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال، ولم يرخص في ترك الحق الذي لهم)(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب المناقب/ باب علامات النبوة في الإسلام/ برقم ٣٦٠٣)، واللفظ له؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول/ برقم: ١٨٤٣).

(٢) المنهاج (٣/ ٣٩٢).

المطلب الثاني: مذهب الرافضة الاثنا عشرية في مسألة الإمامة[1]:

الإمامة عند الشيعة هي أصل المذهب، وحولها تدور أحاديثهم، وترجع إليها عقائدهم.

وهي عندهم: وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تقلدها غيره تجب البراءة منه وتكفيره.

وقد عقد الكليني في الكافي أبوابًا في ذلك، منها: (باب أن الإمامة عهد من الله تعالى، معهود من واحد إلى واحد)[2]، و(باب ما نص الله –تعالي– ورسوله على الأئمة واحدًا فواحدًا)[3].

ويقرّر محمد الحسين آل كاشف الغطا[4]: (أنّ الإمامة منصب إلهي كالنّبوّة، فكما أنّ الله –سبحانه– يختار من يشاء من عباده للنّبوّة والرّسالة، ويؤيّد بالمعجزة التي هي كنصّ من الله عليه .. فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيّه بالنّصّ عليه، وأن ينصبه إمامًا للنّاس من بعده) [5].

---

(١) سبق الحديث –متفرقاً– عن قولهم في الإمامة في مسألة إمامة علي س، وفي مسألة النص على الإمامة، وفي مسألة العصمة، فلا حاجة لإعادة القول هنا، ولكني اقتصرت في هذا المبحث على الحديث عن إيجابهم لها عقلاً، وبيان مكانتها في مذهبهم.

(٢) الكافي، (١/ ٦٩٢).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ٧).

(٤) محمد بن الحسين بن علي، من أحفاد جعفر كاشف الغطا –سبقت ترجمته– وإليه ينسب، إمامي معاصر، ويعتبر من مراجع الشيعة في حياته، ولد عام (١٢٩٤ ه ١٨٧٧ م)، وتوفي عام (١٣٧٣ ه –١٩٥٤ م). لم أجد له ترجمة في كتب تراجم الشيعة التي وقفت عليها، ولذا استخلصت هذا من ترجمة محقق إحدى نشرات الكتاب وهو محقق شيعي اسمه علاء آل جعفر، وقد ذكر فيها أنه استفاد من ترجمة ابن المترجم له في مقدمة كتاب لوالده لم أقف عليه.

(٥) أصل الشّيعة وأصولها – مقارنة مع المذاهب الأربعة، لمحمد الحسين آل كاشف الغطا، نشرة دار الأضواء، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ، (صـ١٣٤).

والرافضة يذهبون إلى وجوب الإمامة عقلًا على الله؛ لأنها مقتضى اللطف الإلهي، قال نصير الدين الطوسي: (الإمام لطف؛ فيجب نصبه على الله تعالى، تحصيلًا للغرض)[(١)]، وقال: (المخالف في وجوب الإمامة طائفتان: إحداهما تخالف في وجوبها عقلاً، والأخرى تخالف في وجوبها سمعًا.

فالمخالف في وجوبها سمعًا شاذ، لا يعتد به لشذوذه؛ لأنه لا يعرف قائلًا به.

وعلماء الأمة المعروفون مجموعون على وجوب الإمامة سمعًا، والخلاف القوي في وجوب الإمامة عقلًا، فإنه لا يقول بوجوبها عقلًا غير الإمامية والبغداديين من المعتزلة، وجماعة من المتأخرين، والباقون يخالفون في ذلك، ويقولون المرجع فيه إلى السمع)[(٢)].

وقال الحلي: (المسألة الأولى: في أن نصب الإمام واجب على الله تعالى. اختلف الناس هنا، فذهب الأصم من المعتزلة وجماعة من الخوارج إلى نفي وجوب نصب الإمام، وذهب الباقون إلى الوجوب؛ لكن اختلفوا، فالجبائيان[(٣)] وأصحاب الحديث، والأشعرية، قالوا: إنه واجب سمعًا لا عقلًا. وقال أبو الحسين البصري والبغداديون والإمامية: إنه واجب عقلًا، ثم اختلفوا، فقالت الإمامية: إن نصبه واجب على الله تعالى. وقال أبو الحسين والبغداديون: إنه واجب على العقلاء)[(٤)].

ومرادهم باللطف الواجب: (هو ما يقرب العبد إلى طاعة الله تعالى، ويبعده عن معصيته، بغير إلجاء ولا إكراه ولا إجبار)[(٥)].

---

(١) كشف المراد، (ص ٤٩٠).

(٢) الاقتصاد فيما يجب على العباد، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مركز نور الأنوار في احياء بحار الأنوار، تحقيق السيد محمد كاظم الموسوي، الطبعة الأولى، (صـ٣٥٣-٣٥٤).

(٣) الجبائيان: هما أبو علي محمد بن عبد الوهاب، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، وكانا من رؤساء المعتزلة وأقطابهم، ولهما آراء خاصة، يخالفان فيها سائر شيوخ المعتزلة. انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٧٩٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٨٣-١٨٤) و(٤/ ٢٦٧-٢٦٩)، والسير (١٤/ ١٨٣-١٨٤).

(٤) كشف المراد، (ص ٤٩٠).

(٥) عقائد الإمامية، (ص ٣٨).

والإمامة عندهم أصل من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها؛ بل في الكافي روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام، فقد روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: (بني الإسلام على خمس: على الصّلاة، والزّكاة، والصّوم، والحجّ، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية)[١].

وقال شيخهم الملقب عندهم بـ"الصدوق": (واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والأئمة من بعده عليهم السلام أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء.

واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين، وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة، أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد -صلى الله عليه وآله وسلم-)[٢].

وقال المجلسي: (وأما إنكار ما علم ضرورة من مذهب الإمامية، فهو يلحق فاعله بالمخالفين، ويخرجه عن التدين بدين الأئمة الطاهرين -صلوات الله عليهم أجمعين-، كإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وفضلهم، وعلمهم، ووجوب طاعتهم، وفضل زيارتهم. وأما مودتهم وتعظيمهم في الجملة، فمن ضروريات دين الإسلام، ومنكره كافر؛ كالنواصب والخوارج)[٣].

وقال الطوسي: (ودفع الإمامة وجحدها ،كدفع النبوة وجحدها سواء؛ بدلالة قوله ﷺ: «من مات وهو لا يعرف إمام زمانه؛ مات ميتة جاهلية»[٤].)[٥].

وقال الشيخ محمد رضا المظفر: (عقديتنا في الإمامة نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا وكبروا؛ بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة.

---

(١) الكافي، (٣/ ٥١-٥٢).

(٢) الاعتقادات، (صـ١٠٤).

(٣) العقائد، (صـ٥٧-٥٨).

(٤) لم أقف عليه في دواوين السنة، والحديث النبوي.

(٥) الاقتصاد، (صـ٤٤٨).

وعلى الأقل أن الاعتقاد بفراغ ذمة المكلف من التكاليف الشرعية المفروضة عليه، يتوقف على الاعتقاد بها إيجابًا أو سلبًا، فإذا لم تكن أصلًا من الأصول، لا يجوز فيها التقليد؛ لكونها أصلًا، فإنه يجب الاعتقاد بها من هذه الجهة، أي: من جهة أن فراغ ذمة المكلف من التكاليف المفروضة عليه قطعًا من الله تعالى واجب عقلًا، وليست كلها معلومة من طريقة قطعية، فلا بد من الرجوع فيها إلى من نقطع بفراغ الذمة باتباعه، أما الإمام على طريقة الإمامية، أو غير على طريقة غيرهم.

كما نعتقد أنها كالنبوة لطف من الله تعالى، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد، يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر، وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبي –صلى الله عليه وسلم- من الولاية العامة على الناس؛ لتدبير شؤونهم ومصالحهم، وإقامة العدل بينهم، ورفع الظلم والعدوان من بينهم.

وعلى هذا، فالإمامة استمرار للنبوة. والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء، هو نفسه يوجب –أيضًا- نصب الإمام بعد الرسول)[(١)].

وقد زعم ابن المطهر في رسالته أن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وأنها أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلص من غضب الرحمن[(٢)].

---

(١) عقائد الإمامية، (صـ٥٤-٥٥).

(٢) انظر: منهاج الكرامة، (صـ٢٧).

المطلب الثالث: استخدامه للقلب في مسألة الإمامة:

زعم الرافضي أن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وأنها أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلص من غضب الرحمن، واحتج لذلك بأن النبي ﷺ قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه؛ مات ميتة جاهلية»(١).

كما زعم وجوبها عقلًا —كما هو قول طائفته-؛ لأنها مقتضى اللطف والصلاح، فمصلحة الدين والدنيا لا تحصل إلا بها عندهم.

قالوا: لأن الله أمر العباد ونهاهم، فيجب عليه أن يفعل بهم ما يقربهم إلى فعل الواجب، وترك القبيح.

ثم قالوا: والإمام لطف، (إذ العلم الضروري حاصل بأن العقلاء متى كان لهم رئيس يمنعهم عن التغالب والتهاوش، ويصدهم عن المعاصي، ويعدهم على فعل الطاعات، ويبعثهم على التناصف والتعادل؛ كانوا إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، وهذا أمر ضروري لا يشك فيه العاقل)(٢).

وقد قلب شيخ الإسلام ابن تيمية على الرافضي دليله على القضيتين، دليله على كون الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وأنها أحد أركان الإيمان، وكذا دليله على وجوب الإمامة عقلًا.

فاستخدم أولًا مسلك المنع بالنسبة لصحة الحديث الذي احتج به على مكانة الإمامة، ومنزلتها في الدين، وهو زعمه أن النبي ﷺ قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه؛ مات ميتة جاهلية».

---

(١) لم أقف عليه في دواوين السنة والحديث النبوي، وقد سبق بيان ذلك.

(٢) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، للحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق الأستاذ/ آية الله الشيخ حسن زاده الآملي، الطبعة الرابعة عشرة، سنة ١٤٣٣هـ، (صـ ٤٩٠) .

وبين أنه لم يروه أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ بهذا اللفظ، وأن الرافضي ساقه من دون إسناد، ولا يجوز أن يحتج بنقل عن النبي ﷺ قبل التأكد من ثبوته عنه ﷺ (١).

وإنما الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: «من خلع يدًا من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة لا حُجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية»(٢).

وعليه، فهو مثله مثل سائر الأحاديث التي تنهى عن الخروج على ولاة أمور المسلمين بالسيف(٣).

ثم هب أننا تنزلنا وقلنا بثبوت هذا الحديث الذي ذكره الرافضي عن النبي ﷺ، فليس فيه حجة لمذهبه، فإن النبي ﷺ قد قال: «مات ميتة جاهلية» على أفعال لا يصدق على صاحبها الكفر اتفاقًا(٤)، فقال ﷺ: «من قتل تحت راية عمية، يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية؛ فقتلته جاهلية»(٥). وقال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية»(٦)، وقال: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه؛ فليصبر عليه، فإن من فارق الجماعة فمات؛ مات ميتة جاهلية»(٧)، ولا يكون الرجل بذلك كافرًا اتفاقاً، بدلالة القرآن والسنة.

---

(١) انظر: المنهاج (١/ ١١٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر/ برقم ١٨٥١).

(٣) انظر: المنهاج (١/ ١١١).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ١١١-١١٣).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/ باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر/ برقم ٣٤٤٣).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الإمارة/ باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، برقم: ٣٤٤٤).

(٧) سبق تخريجه

ثم انتقل بعد ذلك إلى مسلك القلب، فبين أن هذا الحديث الذي ذكره الرافضي حجة عليه، وعلى طائفته لا لهم؛ لأنه إنما ينطبق عليهم هم، فإن الرافضة لا يعرفون إمام زمانهم المعرفة التي يفارقون بها أهل الجاهلية، لأنهم يدعون أن إمامهم الثاني عشر قد دخل السرداب وعمره سنتان، وهو ما يزال في غيبته إلى هذه الساعة، ولم ير له عين ولا أثر، ولا سمع له حس ولا خبر، ولا تعرف صفته.

والمعرفة التي يفارق بها أهل الجاهلية (هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة، خلاف ما كان عليه أهل الجاهلية، فإنهم لم يكن لهم إمام يجمعهم ولا جماعة تعصمهم)[(١)].

وأما بالنسبة لما زعموه من وجوبها عقلًا؛ لأنها مقتضى اللطف والصلاح -كما سبق-، فقد سلك في إبطاله مسلك القلب -أيضًا-؛ حيث بين أن مقتضى اللطف هو عدم الإيمان به، إذ (المقصود بالإمام إنما هو طاعة أمره، فإذا كان العلم بأمره ممتنعًا، كانت طاعته ممتنعة، فكان المقصود به ممتنعًا، وإذا كان المقصود به ممتنعًا لم يكن في إثبات الوسيلة فائدة أصلًا؛ بل كان إثبات الوسيلة التي لا يحصل بها مقصودها من باب السفه، والعبث والعذاب القبيح باتفاق أهل الشرع، وباتفاق العقلاء .. والإيمان بهذا الإمام الذي ليس فيه منفعة —بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك— قبيح شرعًا وعقلًا)[(٢)].

فمن يؤمن بهذا الإمام الغائب هم من أبعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا؛ بل لا تحصل لهم إن لم يطيعوا غير إمامهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الإمامة، يدخلون في طاعة كافر أو ظالم؛ لينالوا به بعض مقاصدهم، فبينما هم يدعون الناس إلى طاعة إمام معصوم، أصبحوا يرجعون إلى طاعة ظلوم كفور، فهل يكون أبعد عن مقصود الإمامة، وعن

---

(١) المنهاج (١/ ١١٤).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٩٠-٩١).

الخير والكرامة ممن سلك منهاج الندامة)(١).

فهم في فترة غيبته لم ينتفعوا بإمامته لا في دينهم بعلم ولا فتيا، ولا أمر بمعروف ولا نهي عن منكر، ولا في دنياهم من جهاد للأعداء، وإيصال للحقوق إلى مستحقيها، أو بعضهم، وإقامة للحدود، فإنهم يقرون بأن إمامهم غائب من سنة ستين ومائتين تقريبًا؛ بل هو معدوم، فلم يحصل لواحد منهم به شيء من المصلحة، واللطف المطلوب من الإمامة.

وكل من تولى أمر المسلمين على مر العصور، فهو خير من هذا المعدوم الذي تعتقده الرافضة، وكذا الذين لم يؤمنوا به لم تفتهم مصلحة في الدين ولا في الدنيا؛ بل كانوا أقوم بمصالح الدين والدنيا من أتباعه.

قال: (فهذا المنتظر هل رأيته، أو رأيت من رآه، أو سمعت له بخبر، أو تعرف شيئًا من كلامه الذي قاله هو، أو ما أمر به، أو ما نهى عنه مأخوذًا عنه، كما يؤخذ عن الأئمة، قال: لا، قلت: فأي فائدة في إيماننا هذا؟، وأي لطف يحصل لنا بهذا؟، ثم كيف يجوز أن يكلفنا الله بطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمر به، ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟، .. فهل يكون في تكليف مالا يطاق أبلغ من هذا؟!.

.. وإذا كان .. لا يحصل لنا فائدة ولا لطفًا، ولا يفيدنا إلا تكليف مالا يقدر عليه؛ علم أن الإيمان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال، لا من باب المصلحة واللطف.

والذي عليه الإمامية من النقل عن الأئمة الموتى: إن كان حقًّا يحصل به سعادتهم، فلا حاجة بهم إلى المنتظر، وإن كان باطلًا فهم –أيضًا– لم ينتفعوا بالمنتظر في رد هذا الباطل، فلم ينتفعوا بالمنتظر لا في إثبات حق، ولا في نفي باطل، ولا أمر بمعروف، ولا نهي عن منكر، ولم يحصل لواحد منهم به شيء من المصلحة واللطف المطلوب من الإمامة)(٢).

فالإمام إذن هو الذي تولى وقام بمقصود الإمامة، وانتفع به الناس؛ لأن هذا هو

---

(١) المنهاج (١/ ١٠١).

(٢) المنهاج، (١/ ١٠٢-١٠٣).

اللطف، دون ذلك الممنوع المقهور المعدوم؛ فإنه لم يحصل بالإيمان به لطف ولا مصلحة للعباد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -مخاطبًا الإمامية-: (فقولكم في الإمامة من أبعد الأقوال عن الصواب، ولو لم يكن فيه إلا أنكم أوجبتم الإمامة لما فيها من مصلحة الخلق في دينهم ودنياهم، وإمامكم صاحب الوقت لم يحصل لكم من جهته مصلحة لا في الدين ولا في الدنيا)(١).

(١) المصدر السابق، (١/ ١٢١).

الخاتمة

وتتضمن :



- النتائج

- التوصيات

الخاتمة:

وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

في ختام هذا البحث، أود أن أُلخص أهم وأبرز النتائج التي توصلتُ إليها، وبيان ذلك فيما يأتي:

٣- أن من يطالع سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ يظهر له بجلاء تميزه في الجانب العملي من حياته كما هو متميز في الجانب العلمي، فهو بحق مثال للعالم العامل.

٤- لقد مرَّت مفردة الشيعة بعدة اصطلاحاتٍ وتعريفات؛ نتيجة لتطور المذهب الشيعي من فترةٍ زمنية إلى أخرى، ففي بداية ظهور التشيع كان مصطلح "الشيعة" مطابقًا لمعناه اللغوي؛ حيث إنه كان يقال لكل قوم ناصروا رجلًا، وكانوا معه: إنهم من شيعته، فيقال: شيعة عثمان، وشيعة علي، وشيعة معاوية، وهكذا. ثم أصبحت هذه المفردة علمًا على كل من قدم عليًّا على عثمان رضي الله عنهما، ومن ثم استقر الاصطلاح العلمي على إطلاق هذه المفردة على كل من فضل عليًّا رضي الله عنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، سواء أصحب ذلك قدحًا لهما، أم لا.

٥- أن التشيع لعلي رضي الله عنه -على ما استقر عليه الاصطلاح- بدأ بمقتل عثمان رضي الله عنه، على يد ابن سبأ اليهودي، كما ذهب إلى ذلك ابن حزم، وابن تيمية.

٦- أدق تقسيم لفرق الشيعة -في نظري، والعلم عند الله-: تقسيم الشيعة إلى ثلاث فرقٍ: الشيعة الغالية، والشيعة الإمامية، والزيدية. وبهذا قال الأشعري، والإسفراييني، وابن تيمية، وغيرهم من أهل العلم بالفرق والمقالات.

٧- أدق تعريف للشيعة الإمامية أنهم: كل من يزعم أن الإمامة بعد النبي ﷺ إنما هي في اثني عشر رجلًا نصًّا، وهم: علي بن أبي طالب، ثم ابنه الحسن، ثم أخيه الحسين، ثم ابنه علي زين العابدين، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه علي الرضا، ثم ابنه محمد الجواد، ثم ابنه علي الهادي، ثم ابنه الحسن العسكري، ثم ابنه المهدي المنتظر محمد بن الحسن.

٨- انقسمت طائفة الشيعة الاثنا عشرية إلى عدة فرق، أشهرها فرقتان، وهما: الأخبارية، والأصولية، فالأخباريون نسبة للأخبار، وهي: المرويات المنقولة عن أئمة أهل البيت، سموا بذلك نظرًا لاهتمامهم بها، واعتمادهم عليها في استنباط الأحكام. أما الأصوليون: فسموا بذلك نسبةً لأصول الفقه؛ لاهتمامهم الشديد به تدريسًا وتأليفًا وعملًا، وهم على النقيض من الأخباريين، فلا يعولون في استنباط الأحكام على الأخبار المنقولة عن أئمتهم فقط؛ بل يستنبطون الأحكام من القرآن والسنة، والإجماع والقياس، ولا يقولون بصحة كل ما نقل عن أئمتهم؛ بل يرون أن المنقول عنهم فيه الصحيح والحسن والضعيف.

٩- أن علم الجدل هو: (علم، يعرف به كيفية تقرير الحجج الشرعية، ودفع الشبه، وقوادح الأدلة، وترتيب النكت الخلافية)، أو يقال: هو (معرفة بالقواعد، من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي، وهدمه)، و"مسالك الجدل" هي: طرق إقامة الحجة، وردها.

١٠- أن الجدال في الشريعة ليس على حكم واحد، بل يختلف حكمه باختلاف صوره، فالجدال لإظهار الحق واجب، بدلالة القرآن الكريم على ذلك، وفعل

الصحابة؛ بل لا أظن أن أحدًا يخالف في ذلك. وأما بالنسبة لذم من ذمه من السلف، فيحمل على الجدال المذموم في النصوص، لا على مطلق الجدال.

١١- أن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ الله مارس الجدال المحمود في كتاباته، واعتمده في ردوده على المخالفين، بل هو عالم به وبارع فيه، ويعد إتقانه له من أهم أسباب تميز مصنفاته وإحكام أقواله وقوة ردوده، وهذا الأمر يظهر جلياً لكل من عرف علم الجدل وطالع مصنفات الشيخ في الرد على المخالفين.

ثانياً: التوصيات:

في ختام هذا البحث، أُوصي بما يأتي:

١- ضرورة تقرير مادة آداب البحث والمناظرة على طلاب الكليات الشريعة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، وخاصة طلاب قسم العقيدة، وأقترح أن يقرر عليهم ابتداء كتاب العلامة الشيخ/محمد أمين الشنقيطي(آداب البحث والمناظرة).

٢- ضرورة اهتمام العلماء والدعاة والباحثين بهذا العلم تعلماً وتعليماً، والتأليف فيه، وتقريبه لطلبة العلم، فهو أداة مهمة في بيان الحق ورد الباطل، على أن لا يجاوز ذلك قدره فيشغلهم عن الاهتمام بأصول الدين وخدمة المصدرين.

٣- أهمية دراسة موقف السلف من علم الجدل دراسة وافية، وفي ظني أن هذا الموضوع مناسب لكتابة بحث علمي حوله.

٤- أهمية كتابة بحث علمي في مسالك الجدل، وبيان آراء أهل النظر فيها تصويباً وتخطئة.

٥- مسألة العصمة بين أهل السنة والمخالفين لهم من المسائل التي أرى أنها لم تأخذ حقها من البحث والتحرير والتأليف في أوساط أهل السنة، ولذا أوصي بدراستها دراسة وافية لأقوال أهل العلم خاصة من سبق منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فأغلب التحريرات والتقعيدات في هذه المسألة مما وقفت عليه إنما هو من كلام الشيخ، وقد وقفت على رسالتين علميتين -ظهر لي من النظر فيهما استفادة أحدهما من الآخر بشكل جلي-، إلا أن ما ذكرته من اقتصار غالب المادة العلمية على كلام شيخ الإسلام متحقق فيهما أيضاً.

الفهارس

وتتضمن:

أولًا : فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثًا : فهرس الآثار.

رابعًا : فهرس الأعلام.

خامساً : فهرس المصادر والمراجع.

سادساً : فهرس الموضوعات

أولًا: فهرس الآيات القرآنية.

م	الآية القرآنية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
١	{فلا تجعلوا لله أندادًا...}.	٢٢	البقرة	٥٣
٢	{إني جاعلك للناس إمامًا...}.	١٢٤	البقرة	١٣٨
٣	{رب اجعل هذا البلد آمنًا...}.	١٢٦	البقرة	١٣٨
٤	{يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر...}.	١٨٥	البقرة	١٤٩
٥	{ٱلۡحَجُّ أَشۡهُر مَّعۡلُومَٰت..}.	١٩٧	البقرة	٤٤
٦	{هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة....}.	٢١٠	البقرة	٥٤
٧	{تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض...}.	٢٥٣	البقرة	١٣٢
٨	{أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ...}.	٢٥٨	البقرة	٤٥
٩	{لا تأخذه سنة ولا نوم...}.	٢٥٥	البقرة	١٧٣
١٠	{وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل...}.	١٤٤	آل عمران	١١٣
١١	{يريد الله ألا يجعل لهم حظا في الآخرة...}.	١٧٦	آل عمران	١٣٨
١٢	{وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة..	١٢	النساء	١٠٣
١٣	{يريد الله ليبن لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم...}.	(٢٦-٢٧).	النساء	١٤٩

٢٨	{لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار...}.	١٠٣	الأنعام	١٦٨
٢٩	{وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسق...}.	١٢١	الأنعام	٤٣
٣٠	{قَالَ قَد وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم رِجس وَغَضَبٌ...}.	٧١	الأعراف	٤٤
٣١	{وَلَمَّا جاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ...}.	١٤٣	الأعراف	١٣٢
٣٢	{ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها...}.	١٨٠	الأعراف	٥٣
٣٣	{يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ...}.	٦٠	الأنفال	٤٣
٣٤	{قَالُواْ يَٰنُوحُ قَد جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَا...}.	٣٢	هود	(٤٤-٤٥)
٣٥	{إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ. قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٌ...}.	(٤٦-٤٧).	هود	١٦٤
٣٦	{فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ...}.	٧٤	هود	٤٤
٣٧	{وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ...}.	١٣	الرعد	٤٣
٣٨	{رب اجعلني مقيم الصلاة...}.	٤٠	إبراهيم	١٣٨
٣٩	{إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا الذِّكۡرَ...}.	٩	الحجر	١٣٤
٤٠	{ونفحت فيه من روحي...}.	٢٩	الحجر	٥٨
٤١	{وَأَنزَلۡنَا إِلَيۡكَ الذِّكۡر...}.	٤٤	النحل	١٣٤

٤٢	{فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون}.	٧٤	النحل	٥٣
٤٣	{يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها...}.	١١١	النحل	٤٤
٤٤	{ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن...}.	١٢٥	النحل	(ب-٤٤)
٤٥	{وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}	١٥	الإسراء	١٤٥
٤٦	{واخفض لهما جناح الذل من الرحمة}.	٢٤	الإسراء	هـ
٤٧	{وَلَقَد صَرَّفنَا فِي هَٰذَا ٱلقُرءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَل}.	٥٤	الكهف	٤٣
٤٨	{وَمَا نُرسِلُ ٱلمُرسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ }.	٥٦	الكهف	٤٣
٤٩	{يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيًا منسيًّا}.	٢٣	مريم	١١١
٥٠	{وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجيًّا}.	٥٢	مريم	٤٥
٥١	{هل تعلم له سميًّا}.	٦٥	مريم	٥٣
٥٢	{ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم محدث..}.	٢	الأنبياء	١٣٤
٥٣	{وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيرِ عِلم وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيطَٰن مَّرِيد}.	٣	الحج	٤٣
٥٤	{وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيرِ عِلم وَلَا هُدى وَلَا كِتَٰب مُّنِير}.	٨	الحج	٤٣
٥٥	{فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون. قال كلا إن معي ربي سيهدين}.	(٦١-٦٢).	الشعراء	١٦٩

٥٦	{قالوا إن هذا إلا خلق الأولين. وما نحن بمعذبين}.	(١٣٧-١٣٨).	الشعراء	١٣٦
٥٧	{بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}.	١٩٥	الشعراء	١٣٤
٥٨	{وأنذر عشيرتك الأقربين}.	٢١٤	الشعراء	٨٣
٥٩	{ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً...}.	٥	القصص	١٣٨
٦٠	{إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين}	٧	القصص	١٣٨
٦١	{ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون...}.	٦٢	القصص	٥٤
٦٢	{إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد...}.	٨٥	القصص	٢٧
٦٣	{كل شي هالك إلا وجهه...}.	٨٨	القصص	٥٨
٦٤	{إنما تعبدون من دون الله أوثانا وتخلقون إفكًا...}.	١٧	العنكبوت	١٣٤
٦٥	﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ .....)	٤٦	العنكبوت	٤٤
٦٦	{إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا}.	٣٣	الأحزاب	١٤٩
٦٧	{لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض}.	٣	سبأ	١٧٣

٦٨	{ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق}.	٧	ص	١٣٤
٦٩	{واذكر عبدنا داود ذا الأيد...}.	١٧	ص	٥٨
٧٠	{يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي...}.	٧٥	ص	٥٨
٧١	{إنك ميت وإنهم ميتون}.	٣٠	الزمر	١١٣
٧٢	{ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعًا ومثله معه لافتدوا به من سوء العذاب...}.	٤٧	الزمر	١١٠
٧٣	{أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله...}.	٥٦	الزمر	٥٨
٧٤	{مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ}.	٤	غافر	٤٣
٧٥	{كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُ...}.	٥	غافر	٤٣
٧٦	{إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم...}.	١٠	غافر	٥٤
٧٧	{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ }.	٥٦	غافر	٤٢
٧٨	{أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ}.	٦٩	غافر	٤٢
٧٩	{ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها	١١	فصلت	٥٤

	وللأرض ائتيا طوعًا أو كرهًا...}.			
٨٠	{ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}.	١١	الشورى	(٥١-٥٣)
٨١	{إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}.	٣	الزخرف	١٣٤
٨٢	{وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَا....}.	٥٨	الزخرف	٤٣
٨٣	{قل ما كنت بدعًا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم...}.	٩	الأحقاف	١١٠
٨٤	{يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبإٍ فتبينوا...}.	٦	الحجرات	١٢٣
٨٥	{وما مسنا من لغوب}.	٣٨	ق	١٧٣
٨٦	{والسماء بنيناها بأيدٍ...}.	٤٧	الذاريات	٥٨
٨٧	{والنجم إذا هوى. ما ضل صاحبكم وما غوى. وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي وحى. علمه شديد القوى}.	(١-٥).	النجم	١٤٢
٨٨	{هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم. هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير}.	(٣-٤).	الحديد	٥٣
٨٩	{فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب...}.	١٣	الحديد	١٨

٩٠	{قَد سَمِعَ ٱللَّهُ قَولَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوجِهَا وَتَشتَكِي إِلَى ٱللَّهِ...}.	١	المجادلة	٤٤

م	الحديث:	رقم الصفحة:

١	الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون. هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم}.			
٩٢	{فاتقوا الله ما استطعتم...}.	١٦	التغابن	١٨٧
٩٣	{يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود...}	٤٢	القلم	٥٨
٩٤	{لو تقول علينا بعض الأقاويل. لأخذنا منه باليمين. ثم لقطعنا منه الوتين . فما منكم من أحد عنه حاجزين}.	(٤٤-٤٧).	الحاقة	١٤١
٩٥	{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}.	(٢٢-٢٣).	القيامة	١٦٥
٩٦	{قل هو الله أحد. الله الصمد.لم يلد ولم يولد. ولم يكن له كفوا أحد}.	(١-٤).	الإخلاص	٥٣

٥٠	"المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة".	١٧٧
٥١	"المهدي مني، أجلى الجبهة، أقنى الأنف".	١٧٧
٥٢	"هؤلاء أهل بيتي".	١٤٩
٥٣	"وإن يطع الناس أبا بكر وعمر؛ يرشدوا".	٧٥
٥٤	"ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله؛ فاسمعوا له وأطيعوا".	١٨٦
٥٥	"يا بني عبد المطلب، إن الله بعثني بالحق إلى الخلق كافة، وبعثني إليكم خاصة".	٨٣
٥٦	"يا رسول الله، أزيد في الصلاة، قال: « وما ذاك »، قالوا: صليت خمسًا".	١٤٢
٥٧	"يأبى الله، والمؤمنون إلا أبا بكر".	٩٦
٥٨	"يخرج في آخر أمتي المهدي؛ يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها".	١٧٦
٥٩	"يقتتل عند كنزكم ثلاثة؛ كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم".	١٧٨
٦٠	"يؤم القوم أقرؤهم".	٧٨

م	الأثر	قائله	رقم الصفحة

ثالثاً: فهرس الآثار:-

١	"ألا أنبئك بأعلم أهل الأرض، بوتر رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟".	عبد الله بن عباس	٢٢
٢	"ألا من كان يعبد محمدًا، فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت".	أبو بكر الصديق	١١٣
٣	"ألست ترى السماء، قال: بلى، قال: أكلها ترى، قال: لا".	عبد الله بن عباس	١٦٩
٤	"إن الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله، وبين كتابه".	عبد الله بن عباس	١١٣
٥	"إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان من المهاجرين، وإن الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره...".	زيد بن ثابت	٩٣
٦	"إني قد رأيت في الكلالة رأيًا، فإن كان صوابًا؛ فمن الله وحده...".	أبو بكر الصديق	١٠٣
٧	"إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها".	عمار بن ياسر	١٢٦
٨	"بأبي أنت وأمي، طبت حياً وميتًا...".	أبو بكر الصديق	١١٣
٩	"إني لواقف مع عمر، تمس ركبتي ركبته، فقال: من ترى قومك يؤمرون، قال: إن الناس قد أسندوا أمرهم إلى ابن عفان".	حذيفة بن اليمان	١١٨
١٠	"خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر".	علي بن أبي طالب	٢٩

١١	"سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، غير مخلوق".	عمرو بن دينار	١٣١
١٢	"فزتُ ورب الكعبة".	علي بن أبي طالب	١٠٩
١٣	"كان أبو بكر أعلمنا".	أبو سعيد الخدري	٧٢
١٤	"كذبت يا عدو الله، إن الذين عددت لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك".	عمر بن الخطاب	٩٥
١٥	"كنا نقول ورسول الله –صلي الله عليه وسلم- حي أفضل أمة النبي –صلى الله عليه وسلم- بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان".	عبد الله بن عمر	٦٩
١٦	"لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر؛ إلا ضربته حد المفتري".	علي بن أبي طالب	٣٠
١٧	"ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله".	علي بن الحسين	١٣١
١٨	"ما حكمت مخلوقًا، إنما حكمت القرآن".	علي بن أبي طالب	١٣١
١٩	«ما عهد إلي رسول الله –صلى الله عليه وسلم- بشيء، ولكنه رأي رأيته".	علي بن أبي طالب	١٠٤
٢٠	"متى ألقاها؟ متى يبعث أشقاها؟.	علي بن أبي طالب	١٠٩
٢١	"من قدم عليًّا على عثمان؛ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار".	أيوب السختياني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني.	١٢٠
٢٢	"مه، القرآن منه، القرآن كلام الله، وليس بمربوب، منه خرج، وإليه يعود".	عبد الله بن عباس	١٣١

٢٣	"والله لو أن لي طلاع الأرض ذهبًا؛ لافتديت به من عذاب الله ، قبل أن أراه".	عمر بن الخطاب	١٠٩
٢٤	"والله ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم".	عمر بن الخطاب	١١٣
٢٥	ويحكم! هذا كفر، ارجعوا عنه، وإلا ضربت أعناقكم".	علي بن أبي طالب	١٠٢
٢٦	"يا أمير المؤمنين، ولئن كان ذاك، لقد صحبت رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؛ فأحسنت صحبته".	عبد الله بن عباس	١٠٩
٢٧	"يا معشر المهاجرين، إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان إذا استعمل رجلًا منكم قرن معه رجلًا منا....".	خطباء الأنصار	٩٣

رابعاً: فهرس الأعلام:-

م	العلـــم	رقم الصفحة
	أ– ابن	
١	ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، من علماء الحديث، قال عنه الذهبي: (وهو من أقران: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني في السن والمولد والحفظ، ويحيى بن معين أسن منهم بسنوات)، توفي سنة ٢٣٥هـ وقيل ٢٣٤هـ.	١١٧
٢	ابن أبي نمر: شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، محدث، وهو من التابعين، قال عنه الذهبي: (ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به)، قيل: توفي قبل سنة ١٤٠هـ، وقيل: بعدها.	٢٤

م	العلـــم	رقم الصفحة
٣	ابن النوبختي: الحسن بن موسى النوبختي، رافضي إمامي، كان متكلماً فيلسوفاً، صاحب تصانيف، لم أقف على تاريخ ولادته ووفاته، ولكن كلام شيخ الإسلام وغيره يدل على أنه عاش في أواخر القرن الثالث الهجري، وبدايات الرابع.	٦٠
٤	ابن الوردي: عمر بن مظفر بن عمر الشافعي، فقيه وأديب، وشاعر ومؤرخ، قال عنه ابن السبكي: (وشعره أحلى من السكر المكرر، وأغلى قيمة من الجوهر)، توفي سنة ٧٤٩هـ، له: كتاب في التاريخ حسن، يعرف بتاريخ ابن الوردي.	٢٠
٥	ابن أم مكتوم: مختلف في اسمه، فأهل المدينة يقولون: عبد الله بن قيس بن زائة بن الأصم بن رواحة القرشي العامري. أما أهل العراق فسموه: عمرًا. وأمه أم مكتوم، هي عاتكة بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر بن مخزوم بن يقظة المخزوميين. وابن ابن مكتوم يعد من السابقين المهاجرين، وكان ضريرًا ومؤذنًا لرسول الله –صلى الله عليه وسلم- مع بلال بن رباح، وسعد القرظ، وأبي محذور مؤذن مكة –رضي الله عنهم أجمعين-. هاج ابن أم مكتوم بعد وقعة بدر بيسير، وكان النبي –صلى الله عليه وسلم- يحترمه ويستخلفه على المدينة؛ فيصلي ببقايا الناس، ويقال: إنه استشهد يوم القادسية.	١٥٤
٦	ابن أمير الحاج: محمد بن محمد بن حسن الحنفي، من علماء الحنفية، توفي سنة ٨٧٩هـ.	٣٨
٧	ابن بابويه: رأس الإمامية أبو جعفر محمد بن العلامة علي بن حسين بن موسى بن بابويه القمي، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة، يضرب بحفظه المثل، له ثلاثمائة مصنف، منها: كتاب دعائم الإسلام، كتاب الخواتيم، كتاب التوحيد. كان أبوه من كبارهم ومصنيفهم. حدث عن أبي جعفر جماعة، منهم: ابن النعمان المفيد، والحسين بن عبد الله بن الفحام، وجعفر بن حسنكيه القمي. أما عن تاريخ ولادته فاختلفت المصادر في تحديده؛ لكنها اتفقت على أنه ولادته كانت في القرن الثالث الهجري بمدينة قم، وكانت وفاته في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ودفن في مدينة قم، وله مزار	١٤٧

م	العلــم	رقم الصفحة
	معروف.	
٨	ابن بطال: العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ثم البليسي، ويعرف بابن اللجام، يعد من كبار المالكية. أخذ عنه: أبو عمر الطلمنكي، وابن عفيف، وأبو المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث، وغيرهم. كان ابن بطال من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة، قام بشرح صحيح البخاري في عدة أسفار، رواه الناس عنه، توفي في شهر صفر سنة تسع وأربعين وأربعمائة.	١٤٠
٩	ابن حامد: الحسن بن حامد بن علي البغدادي، شيخ الحنابلة في زمانه، توفي سنة ٤٠٣هـ، له: الجامع في المذهب، في أربعمائة جزء، وله كتاب في أصول الدين وقد نقل منه شيخ الإسلام في الفتاوى.	٧٧
١٠	ابن دريد: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أكابر علماء العربية، قال عنه أبو الطيب اللغوي: (هو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين)، وقد تكلم فيه الأزهري، وذكره في عداد من لا يعتد به في رواية اللغة، ولم أقف على من تابعه على ذلك؛ بل كل من ترجم له ذكر أنه المقدم في اللغة والشعر والنسب، وقد ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٣٢١هـ.	٢١
١١	ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري، مؤرخ ثقة، ومن حفاظ الحديث، توفي سنة ٢٣٠هـ.	١٠٥
١٢	ابن شهاب العكبري: الحسن بن شهاب بن الحسن، فقيه وأصولي حنبلي، من تلاميذ ابن بطة الحنبلي، توفي سنة ٤٢٨هـ.	٨٨
١٣	ابن طلحة: كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد القرشي العدوي النصيبي الشافعي، المولود سنة (٥٨٢هـ)، والمتوفي سنة (٦٥٢هـ)، له من الآثار: مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، برع في المذهب وأصوله، وشارك في فنونه، لكنه دخل في هذيان علم الحروف، وتزهد، وقد ترسل عن الملوك، وولي وزارة دمشق يومين وتركها، وكان ذا جلال وحشمة.	١٨٤
١٤	ابن مخلوف: قاضي القضاة بالديار المصرية زين الدين علي بن مخلوف بن ناهض المالكي، ولد سنة ٦٣٤هـ، وتوفي سنة ٧١٨هـ.	١٧

م	العلـــم	رقم الصفحة
١٥	ابن نويرة: مالك بن نويرة بن جمرة بن شداد التميمي، صحابي، قدم على النبي ن وأسلم، واستعمله رسول الله ن على بعض صدقات بني تميم.	٩٨
	ب– أبو	
١٦	أبو الثناء الأصفاني: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الثناء، متكلم وأصولي شافعي، توفي سنة ٧٤٩هـ.	١٢٨
١٧	أبو الحسن الآبري: الإمام الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين السجستاني، كان مجودًا ثبتًا مصنفًا، روى عن ابن خزيمة وطبقته، وله كتاب "مناقب الشافعي"، توفي سنة (٣٦٣هـ).	١٧٥
١٨	أبو القاسم البلخي: عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي، من متكلمي المعتزلة البغداديين، وهو من نظراء أبي علي الجبائي، وقد كان رأس المعتزلة في زمانه وداعيتهم، وله من التصانيف كتاب "المقالات"، وكتاب في "التفسير" وغيرهما، اختلف في تحديد سنة وفاته ما بين سنة ٣١٧هـ إلى سنة ٣٢٩هـ، وكان داعية إلى الاعتزال.	٢٣
١٩	أبو عثمان الصابوني: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري، محدث وواعظ، ترجم له في طبقات الشافعية. توفي سنة ٤٤٩هـ.	٩١
٢٠	أبو نعيم الأصفهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد، صاحب كتاب: "حلية الأولياء"، من علماء الحديث، ترجم له في طبقات الشافعية، قال الذهبي: (ما أعلم له ذنبا – والله يعفو عنه– أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه، ثم يسكت عن توهيتها)، توفي سنة ٤٣٠هـ.	١٠٦
	ج– ال:	
٢١	الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، من علماء العربية، وترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٣٧٠هـ، وقيل: ٣٧١هـ.	٢١
٢٢	الأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الطلحي الأصبهاني، من علماء الحديث، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٥٣٥هـ.	٥١
٢٣	الباقر: محمد بن علي "زين العابدين" المترجم قبله، وهو المعروف بـ: "أبي	٣٠

م	العلــم	رقم الصفحة
	جعفر الصادق"، وبـ"الباقر"، وإنما قيل له الباقر؛ لأنه تبقر في العلم، أي: توسع، والتبقر: التوسع، تابعي جليل، توفي سنة ١١٤هـ، وقيل: غير ذلك.	
٢٤	البرزنجي: الشيخ محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الحسني البرزنجي من فقهاء الشافعية، له علم بالتفسير والأدب، رحل إلى بغداد ودمشق ومصر، واستقر في المدينة، ودرس بها، وفيها توفي سنة (١١٠٣هـ)، وله عدة مؤلفات.	١٧٥
٢٥	البزار: الفقيه المحدث عمر بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي، ولد سنة ٦٨٨هـ، وتوفي سنة ٧٤٩هـ، له: الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية.	١٩
٢٦	البيضاوي: عبد الله بن عمر بن محمد، فقيه وأصولي شافعي، له "طوالع الأنوار من مطالع الأنظار" في علم الكلام المشهور بـ"الطوالع"، وله "منهاج الوصول إلى علم الأصول" في أصول الفقه، وغيرهما. توفي سنة ٦٩١هـ، وقيل غير ذلك.	٣٦
٢٧	الثعالبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم، يقال له الثعلبي والثعالبي، وهو لقب لا نسب، من علماء التفسير، وهو صاحب التفسير المعروف بتفسير الثعلبي، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٤٢٧هـ.	٨٤
٢٨	الجرجاني: علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني الحنفي، فيلسوف ومتكلم، توفي سنة ٨١٤هـ، وقيل: غير ذلك.	٣٧
٢٩	الجواد: محمد بن علي الرضا المترجم قبله. المشهور بـ"الجواد"؛ لأنه عرف بالبذل والسخاء، توفي سنة ٢٢٠هـ، وقيل: غير ذلك.	٣١
٣٠	الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة ٣٩٨هـ وقيل: غير ذلك.	٣٤
٣١	الحافظ الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، محدث وفقيه شافعي، توفي سنة ٣٧١هـ.	٦٥
٣٢	الحميدي: محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي الأندلسي الظاهري، محدث، من أشهر كتبه "الجمع بين الصحيحين"، كان مختصاً بابن حزم الظاهري وملازماً له، كما أخذ عن ابن عبد البر. توفي سنة ٤٨٨هـ.	٣٩

م	العلـــم	رقم الصفحة
٣٣	الخلال: أحمد بن محمد بن هارون، فقيه حنبلي، أخذ الفقه عن جماعة من أصحاب الإمام أحمد، قال عنه الذهبي: (ولم يكن قبله للإمام -أي: الإمام أحمد- مذهب مستقل، حتى تتبع هو نصوص أحمد، ودونها، وبرهنها بعد الثلاث مائة)، توفي سنة ٣١١هـ.	١٤٥
٣٤	الرضا: علي بن موسى الكاظم المترجم قبله. وهو المعروف بـ: " علي الرضا"، توفي سنة ٢٠٢هـ، وقيل: غير ذلك.	٣١
٣٥	الزبيدي: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، من علماء اللغة، توفي سنة ١٢٠٥هـ.	٣٣
٣٦	الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله، فقيه وأصولي، ترجم له في طبقات الشافعية توفي سنة ٧٩٤هـ.	٨٨
٣٧	الزعفراني: الحسن بن محمد بن الصباح، ممن أخذ عن الشافعي، وكان يتولى القراءة عليه، وهو أحد رواة مذهبه القديم، قال ابن خلكان في ترجمته: (وهو أحد رواة الأقوال القديمة عن الشافعيس، ورواتها أربعة: هو، وأبو ثور وأحمد بن حنبل، والكرابيسي، ورواة الأقوال الجديدة ستة، وهم: المزني، والربيع بن سليمان الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي، والبويطي، وحرملة، ويونس بن عبد الأعلى). وروى عنه البخاري في الصحيح، ترجم له في طبقات الشافعية والحنابلة. توفي سنة ٢٦٠هـ.	٩٠
٣٨	السجزي: عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، من علماء الحديث، وترجم له في طبقات الحنفية، توفي سنة ٤٤٤هـ.	١٣٩
٣٩	الشريف المرتضى: علي بن الحسين بن موسى بن محمد، رافضي إمامي متكلم، وهو ممن نسب إليه كتاب نهج البلاغة، توفي سنة ٤٣٦هـ.	٥٦
٤٠	الشهاب عبد الحليم: عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي، ولد سنة ٦٢٧هـ، وتوفي سنة ٦٨٢هـ، قرأ مذهب الحنابلة، وأتقنه على والده، وصار شيخ البلد بعد أبيه، وخطيبه وحاكمه.	١٣
٤١	الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، فقيه وأصولي شافعي، ولد بفيروزآبادي	٣٥

م	العلــم	رقم الصفحة
	في بلاد فارس سنة ٣٩٣هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. وكان يُضرب به المثل في الزهد والقناعة.	
٤٢	الصادق: جعفر بن محمد "الباقر"، وهو المعروف بـ: "الصادق"؛ لصدقه في قوله. توفي سنة ١٤٨هـ.	٣١
٤٣	العسكري: الحسن بن علي الهادي المترجم قبله. لقب بالعسكري؛ لأنه انتقل مع أبيه "الهادي" إلى سامراء، وكان اسمها " العسكر" فقيل له هو وأبيه: العسكري نسبة إليها، توفي سنة ٢٦٠هـ	٣١
٤٤	الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، صاحب القاموس، وهو من علماء العربية، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٨١٧هـ.	١٠٧
٤٥	الفيومي: أحمد بن محمد الفيومي الحموي، من علماء العربية، عاش إلى بعد سنة ٧٧٠هـ.	٣٥
٤٦	القمي: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري، من محدثي الرافضة الإمامية، توفي سنة ٣٠١هـ وقيل غير ذلك.	٨١
٤٧	القمي: يونس بن عبد الرحمن القمي، رافضي إمامي، وإليه تنسب فرقة اليونسية من الإمامية، قال عنه الصفدي: (كان يونس على مذهب القطعية في الإمامة، ثم إنه أفرط في التشبيه)، توفي سنة ٣٠٨هـ.	٥٥
٤٨	الكاظم: موسى بن جعفر الصادق المترجم قبله. وهو المعروف بـ" الكاظم"، توفي سنة ١٨٣هـ، وقيل: غير ذلك.	٣١
٤٩	الكتاني: أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي، مؤرخ ومحدث ولد في فاس، ورحل إلى الحجاز ودمشق، ثم عاد إلى المغرب، وتوفي في فاس رحمه الله سنة (١٣٤٥هـ)، وله عدة مصنفات.	١٧٦
٥٠	الكفوي: أيوب بن موسى الحسيني القريمي، كان من قضاة الأحناف، توفي سنة ١٠٩٤هـ.	٤٠
٥١	الماوردي: الإمام العلامة أقضى القضاة، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف. كان رجلًا عظيم القدر، متقدمًا عند السلطان، أحد الأئمة، له التصانيف الحسان في كل فن، فألف في: الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، وكان حافظًا للمذهب، وبلغ ستّا	١٨٦

م	العلــم	رقم الصفحة
	وثمانين، وولي القضاء ببلدان شتى، ثم سكن بغداد، وتوفي بها في ربيع الأول، سنة (٤٥٠هـ).	
٥٢	المروزي: أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز الحنبلي، صاحب الإمام أحمد، وكان الإمام يقدمه على جميع أصحابه، وقد نقل عنه مسائل كثيرة. توفي سنة ٢٧٥هـ.	٧٢
٥٣	المسعودي: علي بن الحسين بن علي المسعودي، مؤرخ رافضي. قال عنه ابن حجر: (كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً)، ترجم له الشافعية في طبقاتهم، والشيعة في رجالهم. توفي سنة ٣٤٦هـ.	٢٨
٥٤	المظفر: محمد رضا بن محمد بن عبد الله، رافضي إمامي معاصر، توفي سنة ١٣٨٤هـ.	٥٩
٥٥	المفيد: محمد بن محمد بن النعمان البغدادي، يعرف بالشيخ المفيد، من علماء الرافضة الإمامية، وقد انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، قال الخطيب: (صنف كتباً كثيرة في ضلالهم، والذب عن اعتقاداتهم، والطعن على الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين، وهلك بها خلق، إلى أن أراح الله منه)، توفي سنة ٤١٣هـ.	٢٥
٥٦	الملك الناصري: محمد بن قلاوون، من كبار ملوك الدولة القلاوونية، ولي سلطنة مصر والشام، ولد سنة ٦٨٤هـ، وتوفي سنة ٧٤١هـ.	١٧
٥٧	المهدي: محمد بن الحسن العسكري المترجم قبله، المعروف بالحجة عند الإمامية، وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة.	٣١
٥٨	الهادي: علي بن محمد الجواد المترجم قبله. وهو المعروف بـ "الهادي"، توفي سنة ٢٥٤هـ.	٣١
٥٩	الواحدي: علي بن أحمد بن محمد الواحدي، من علماء التفسير، وهو صاحب التفاسير الثلاثة: " البسيط "، و " الوسيط "، و "الوجيز"، وله	٨٤

م	العلـــم	رقم الصفحة
	كتاب مشهور في أسباب النزول، ترجم له في طبقات الشافعية، توفي سنة ٤٦٨هـ.	
٦٠	الوليد بن عقبة بن أبي معيط القرشي الأموي، صحابي من مسلمة الفتح، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه، ولاه عثمان الكوفة، قال ابن عبد البر: (وله أخبار فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله، وقبح أفعاله، غفر الله لنا وله.. أخباره في شرب الخمر .. مشهورة كثيرة)، ولما شهدوا عليه بشرب الخمر؛ أمر عثمان به، فجلد، وعزل عن الكوفة، قال ابن حجر: (والرجل قد ثبتت صحبته، وله ذنوب أمرها إلى الله تعالى، والصواب السكوت، والله تعالى أعلم)، توفي في خلافة معاوية	١٢١
	د-	
٦١	أمير آل مرا البدوي: عساف بن أحمد بن حجي، أعرابي شريف مطاع، قتله ابن أخيه سنة ٦٩٣هـ.	١٤
٦٢	تمام بن العباس بن عبد المطلب، اختلف في صحبته، كان والياً لعلي –رضي الله عنه– على المدينة، ثم عزله.	١٢٣
٦٣	جبار بن سلمى بن مالك الكلابي، صحابي، وكان يقول: مما دعاني إلى الإسلام أني طعنت رجلًا منهم فسمعته يقول: فزت والله، قال: فقلت في نفسي: ما فاز؟ أليس قد قتلته؟ حتى سألت بعد ذلك عن قوله، فقالوا: الشهادة، فقلت: فاز لعمر الله.	١١٢
٦٤	جعفر كاشف الغطاء: الشيخ أبو موسى جعفر بن الشيخ خضر بن يحي المالكي الجناحي، المعروف بكاشف الغطاء، وينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل مالك الأشتر النخعي. ولد سنة (١١٥٦هـ) بمدينة المجف الأشرف، وتوفي في الثاني والعشرين من رجب، سنة (١٢٢٨هـ) بالنجف الأشرف، ودفن بمقبرته الخاصة في النجف الأشرف، وقبره معروف يُزار. كان شديد التواضع والخفض واللين، وكان شجاعًا قويًّا في دينه، شاعرًا أديبًا، له مؤلفات كثيرة، منها: كشف الغطاء، والعقائد الجعفرية في أصول الدين.	١٦٧

م	العلـــم	رقم الصفحة
٦٥	جمال الدين بن مالك: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الشافعي الإمام النحوي، قال عنه ابن السبكي: (الأستاذ المقدم في النحو واللغة)، ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، له: "الكافية الشافية"، ثلاثة آلاف بيت في علوم العربية، وشرحها، و" الخلاصة"، وهي مختصر الشافية، وهي المشهورة بالألفية.	١٣
٦٦	حارثة بن مضرب العبدي الكوفي، من التابعين، روى عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، وهو ثقة.	١١٨
٦٧	حكيم بن أفلح حجازي، من التابعين، لم أقف على تاريخ وفاته. قال ابن الجوزي: (أفلح هو أخو أبي القعيس، ويكنى أبا الجعد. وأبو القعيس هو أبو عائشة من الرضاعة؛ لأن امرأته أرضعتها، فأفلح عمها من الرضاعة، وحكيم ابن عمها).	٢٢
٦٨	حنبل بن إسحاق: أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن عم الإمام أحمد بن حنبل، ولد قبل المائتين، ومن شيوخه: الإمام أحمد، وعفان بن مسلم، وسليمان بن حرب. ومن تلاميذه: ابنه عبد الله، وابنه عبيد الله، وأبو بكر الخلال. . يعد ثلاثة ثلاثة ممن اختصهم الإمام أحمد بإسماعهم المسند في بيته. قال الدارقطني عن حنبل: كان صدوقًا. له مصنفات كثيرة، منها: كتاب الفتنة، كتاب التاريخ، وكتاب المسائل. توفي بواسط في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومائتين.	١٤٥
٦٩	خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، ثقة، وهو من علماء الحديث، له مصنف في فضائل الصحابة، توفي سنة ٣٤٣هـ.	١١٨
٧٠	زياد بن عبيد الثقفي، وهو الذي استلحقه معاوية بأنه أخوه، ويعرف بـ"زياد بن أبيه"، و"زياد بن أبي سفيان"، و"زياد بن سمية"، أدرك النبي ن ولم يره، وأسلم في عهد أبي بكر، ولاه علي س على بلاد فارس، وولاه معاوية على الكوفة والبصرة، وكان في بداية أمره من شيعة علي س، ثم إنه بعد موت علي صالح معاوية، وصار من شيعته، واشتد على شيعة علي، قال عنه ابن	١٢١

م	العلـــم	رقم الصفحة
	خلكان: (وكان قتالاً سفاكاً للدماء من جنس ابنه والحجاج)، توفي سنة ٥٣هـ.	
٧١	زين العابدين: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بـ: "زين العابدين"، وليس للحسين عقب إلا من ولده هذا. تابعي جليل. توفي سنة ٩٤هـ، وقيل: غير ذلك.	٣٠
٧٢	سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان، امرأة تميمية ادعت النبوة، وهي صاحبة مسيلمة الكذاب، التف حولها قومها، وعزموا على غزو المدينة في عهد الصديق أبي بكر –رضي الله عنه–؛ لكنها لما بلغها سير خالد بن الوليد –رضي الله عنه– نحو اليمامة بعد أن قضى على حركة طليحة بن خويلد الأسدي، ومالك بن نويرة؛ عادت إلى بلاد الرافدين، وبقيت بين قومها من بني تغلب، وتابت إلى الإسلام، وحسن إسلامها، وتوفيت في خلافة معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه– بالكوفة، وقيل: بالبصرة.	١٠٠
٧٣	سعد بن هشام بن عامر الأنصاري، ابن عم أنس بن مالك، من التابعين، وهو من رجال الصحيحين، ولم أقف على تاريخ وفاته.	٢٢
٧٤	سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، صحابي، كان عمره عند وفاة النبي –صلى الله عليه وسلم– تسع سنين، استعمله عثمان على الكوفة، توفي في خلافة معاوية سنة ٥٩هـ وقيل غير ذلك.	١٢١
٧٥	شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من الخوارج، خرج في خلافة عبد الملك بن مروان، وهلك سنة ٧٧هـ.	١١٢
٧٦	عباد بن العوام بن عمر بن عبد الله بن المنذر، الإمام المحدث الصدوق أبو سهل الكلابي الواسطي، حدث عن: أبو مالك الأشجعي، وأبو إسحاق الشيباني، وابن عون، وغيرهم. وحدث عنه: أحمد بن جنبل، وعمرو الناقد، وزياد بن أيوب، وقد وثقه أبو داود وغيره كان من نبلاء الرجال في كل أمره، توفي سنة بضع وثمانين ومائة.	١٦٢
٧٧	عبد الباقي بن قانع: الإمام الحافظ القاضي أبو الحسين عبد الباقي بن قانع	١٨١

م	العلــم	رقم الصفحة
	بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم، البغدادي، صاحب كتاب "معجم الصحابة" ولد سنة ٢٦٥ هـ، وتوفي سنة ٣٥١ هـ.	
٧٨	عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي، صحابي، أخو عثمان من الرضاعة، أسلم قبل الفتح وهاجر ثم ارتد ثم أسلم عام الفتح وحسن إسلامه، ولم يظهر منه بعد ذلك ما ينكر عليه، وهو من كتاب الوحي، ولاه عثمان على مصر، توفي في خلافة علي على الأصح سنة ٣٦ أو ٣٧هـ.	١٢١
٧٩	عبد الله بن عامر بن كريز القرشي، صحابي، ولد على عهد رسول الله ن، وأتى به إلى رسول الله ن وهو صغير، وهو ابن خال عثمان بن عفان، وكان واليًا لعثمان على البصرة، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل غير ذلك.	١٢١
٨٠	عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب، صحابي، وهو أصغر من أخيه عبد الله بسنة، استعمله علي بن أبي طالب على اليمن، وأمره على الموسم، توفي سنة ٥٨هـ وقيل غير ذلك.	١٢٣
٨١	عبيد الله بن زياد بن أبيه -المترجم قبله-، ويقال له ابن مرجانة، ولاه معاوية على البصرة، وهو الذي أمر بقتل الحسين، قال الذهبي: (الشيعي لا يطيب عيشه حتى يلعن هذا ودونه، ونحن نبغضهم في الله، ونبرأ منهم، ولا نلعنهم، وأمرهم إلى الله)، قتل سنة ٦٧هـ.	١٢٢
٨٢	علاء الدين البخاري: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، فقيه وأصولي حنفي، الشهير ب: علاء الدين توفي سنة ٧٣٠هـ.	٤٨
٨٣	عمرو بن دينار، ثقة ثبت، توفي سنة ١٢٦هـ.	١٣١
٨٤	عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني، ممن شهد فتح مكة، وله جماعة أحاديث، في كنيته أقوال: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وأبو محمد، وأبو عمرو، وكان من نبلاء الصحابة. حدث عنه: أبو هريرة، وأبو مسلم الخولاني، وشهد غزوة مؤتة، توفي سنة ثلاث وسبعين.	١٩٠
٨٥	قتيبة بن سعيد: شيخ الإسلام المحدث، الإمام الثقة راوية الإسلام، أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي مولاهم البلخي البغلاني، من أهل قرية بغلان، من موالي الحجاج بن يوسف الأمير الظالم، وابن أخي وشيم بن	١٦٣

م	العلـــم	رقم الصفحة
	جميل الثقفي. ولد سنة (١٤٩هـ)، ارتحل في طلب العلم، وكتب ما لا يوصف كثرة. توفي سنة (٢٤٠هـ).	
٨٦	قثم بن العباس بن عبد المطلب، صحابي، كان شبيه النبي ن، وآخر الناس به عهداً، ولاه علي –رضي الله عنه– على مكة، توفي في خلافة معاوية.	١٢٣
٨٧	قيس بن عباد القيسي الضبعي، أبو عبد الله البصري، ثقة من كبار التابعين، ومن رجال الصحيحين، قدم المدينة في خلافة عمر، وروى عنه وعن علي وابن عمرو وأبي بن كعب، وغيرهم، وذكره ابن قانع في معجم الصحابة، وأورد له حديثاً مرسلاً. توفي في حدود سنة ٩٠هـ.	١٠٤
٨٨	مالك بن الحارث بن عبد يغوث، كان من أصحاب علي س، شهد معه الجمل وصفين ومشاهده كلها، وولاه على مصر فمات قبل أن يصل إليها، وكان الأشتر ممن سعى في الفتنة وألب على عثمان وشهد حصاره، توفي سنة ٣٧هـ، وقيل بعدها.	١٢٢
٨٩	مجد الدين عبد السلام: شيخ الحنابلة في عصره، مجد الدين، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر الحراني، ابن تيمية، ولد سنة ٥٩٠ هـ، وتوفي سنة ٦٥٢هـ، له: المحرر في الفقه، والمنتقى في الأحكام الشرعية من كلام سيد البرية وهو في أحاديث الأحكام.	١٢
٩٠	مهنا بن عيسى بن مهنا، أمير عرب الشام، قيل: إنه من ولد جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك من العبّاسة بنت المهدي أخت الرشيد هارون، قال عنه الصفدي: (ينخرط في سلوك الملوك، وتقصّر الشمس عن بلوغ مجده إذا كانت في الدّلوك، يتطفّل الملوك على وفادته..يبالغون في إنعاماته.. لم يزل معظّماً عند ملوك المغل والإسلام..ولم تُخفر له ذمة، ولم يبال بالسلطان أمدحه أم ذمّه)، توفي سنة ٧٣٥هـ.	١٦
٩١	يحيى بن حصين البجلي الأحمسي، سمع جدته أم حصين، وطارق بن شهاب، روى عنه: أبو إسحاق الهمداني، وشعبة	١٨٧

م	العلــم	رقم الصفحة
٩٢	يوسف بن قز أوغلي بن عبد الله أبو المظفر شمس الدين سبط أبي الفرج ابن الجوزي. ولد سنة (٥٨١ هـ) في بغداد، ونشأ بها، ورباه جده، وانتقل إلى دمشق فاستوطنها،، وتوفي بها سنة (٦٥٤هـ). وهو مؤرخ ، ويعد من الكُتاب الوعاظ. له مؤلفات كثيرة، منها: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، اللوامع في الحديث، مناقب أبي حنيفة.	١٨٢

سابعًا: فهرس المصادر والمراجع :

م	المصدر أو المرجع
١	**القرآن الكريم.**
٢	**الإبانة الكبرى**، لابن بطة عبيد الله بن محمد بن العكبري، نشرة دار الراية، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري.
٣	**الإبانة عن أصول الديانة**، لأبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، نشرة دار الأنصار، تحقيق: الدكتورة/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ.
٤	**الاتجاهات الحشوية في الفكر الإسلامي**، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد قوشتي، نشرة دار الفضيلة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.
٥	**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.
٦	**الأحكام السلطانية**، للماوردي علي بن محمد بن محمد البغدادي، نشرة دار ابن قتيبة، تحقيق: الدكتور/أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٧	**الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، نشرة دار الآفاق، تقديم الدكتور/ إحسان عباس.
٨	**الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نشرة دار الراية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.
٩	**اختيار معرفة الرجال المعروف بـ"رجال الكشي"**، لمحمد بن الحسن الطوسي، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ.
١٠	**الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة**، لمحمد صديق خان بن حسن القنوجي، نشرة دار ابن حزم، تحقيق: بسام الجابي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

م	المصدر أو المرجع
١١	**إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، للشوكاني محمد بن علي بن محمد، نشرة دار الفضيلة، تحقيق: سامي الأثري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.
١٢	**الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، للمفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري، نشرة مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
١٣	**أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة – عرض ودراسة**، للدكتور: أسعد وحيد القاسم، نشرة مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
١٤	**أساس البلاغة**، للزمخشري محمود بن عمرو، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
١٥	**الأسماء والصفات**، للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي في ، نشرة مكتبة السوادي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.
١٦	**الإشاعة لأشراط الساعة**، لمحمد بن رسول بن عبد السيد البرزنجي، نشرة دار المنهاج، تحقيق: حسين شكري، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٦هـ.
١٧	**أشراط الساعة**، للدكتور/يوسف بن عبد الله الوابل، نشرة دار ابن الجوزي، الطبعة التاسعة عشرة، سنة ١٤٢٤هـ.
١٨	**الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
١٩	**أصل الشّيعة وأصولها – مقارنة مع المذاهب الأربعة**، لمحمد الحسين آل كاشف الغطا، نشرة دار الأضواء، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٢٠	**أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد**، نشرة دار الرضا، تأليف الدكتور/ ناصر القفاري، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٥هـ.
٢١	**اعتقاد أهل السنة**، للحافظ الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم الشافعي، نشرة دار ابن حزم، تحقيق: جمال عزون، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.
٢٢	**الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، نشرة دار

م	المصدر أو المرجع
	الفضيلة، تحقيق: أحمد إبراهيم أبو العينين، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.
٢٣	**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، للرازي محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: الدكتور/علي سامي النشار، طبع سنة ١٤٠٢هـ.
٢٤	**الاعتقادات**، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.
٢٥	**الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**، للبزار عمر بن علي بن موسى، تحقيق: علي العمران، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ.
٢٦	**إعلام الموقعين عن رب العالمين**، لابن القيم، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ،
٢٧	**الأعلام**، للزركلي خير الدين بن محمود بن محمد، نشرة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢ م.
٢٨	**أعيان الشيعة**، للسيد محسن الأمين العاملي، نشرة دار التعارف، تحقيق: حسن الأمين، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٣هـ.
٢٩	**أعيان العصر وأعوان النصر**، للصفدي، نشرة دار الفكر المعاصر - بيروت ، دار الفكر – دمشق، تحقيق الدكتور: علي أبو زيد وجماعة آخرون، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ.
٣٠	**الاقتصاد فيما يجب على العباد**، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مركز نور الأنوار في احياء بحار الأنوار، تحقيق السيد محمد كاظم الموسوي، الطبعة الأولى.
٣١	**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لابن تيمية، نشرة دار إشبيليا، تحقيق: الدكتور/ ناصر عبدالكريم العقل، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.
٣٢	**إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، نشرة جامعة أم القرى- مكة المكرمة، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

م	المصدر أو المرجع
٣٣	**الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل**، للشيخ/ جعفر السبحاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).
٣٤	**الأمالي**، للصدوق محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، سنة١٤٣٠هـ.
٣٥	**الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة**، لشيخنا الأستاذ الدكتور/عبد الله بن عمر الدميجي، نشرة دار طيبة، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٧هـ.
٣٦	**الإمامة والرد على الرافضة**، لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد، نشرة مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: الدكتور/ علي الفقيهي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ. والطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ.
٣٧	**إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، الناشر: دار الفكر العربي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ،
٣٨	**أوائل المقالات**، للمفيد محمد بن محمد النعمان العكبري البغدادي، نشرة المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ،
٣٩	**بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، للمجلسي محمد باقر، نشرة مؤسسة الوفاء، تحقيق: لجنة برئاسة الحاجّ السيّد محمّد حسين الطباطبائي، الطبعة الثانية المصححة، سنة ١٤٠٣هـ.
٤٠	**البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر، من نشرة دار عالم الكتب، تحقيق الدكتور/عبد الله التركي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.
٤١	**البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، للسكسكي عباس بن منصور الحنبلي، نشرة مكتبة المنار، تحقيق: الدكتور/بسام علي العموش، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ.
٤٢	**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، للضبي أحمد بن يحيى بن أحمد، نشرة دار الكاتب العربي.
٤٣	**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة المكتبة العصرية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

م	المصدر أو المرجع
٤٤	**تاج التراجم**، لابن قُطلُوبغا: قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الحنفي، نشرة دار القلم، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.
٤٥	**تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي محمّد بن محمّد، نشرة دار التراث العربي، تحقيق: مجموعة من المحققين، وبإشراف وزارة الإعلام الكويتية.
٤٦	**تاريخ ابن الوردي**، لابن الوردي عمر بن مظفر بن عمر، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
٤٧	**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للذهبي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق الدكتور: بشار عواد، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.
٤٨	**تاريخ الخلفاء**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة دار المنهاج، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.
٤٩	**تاريخ الرسل والملوك**، لابن جرير الطبري محمد بن جرير بن يزيد، نشرة دار المعارف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية.
٥٠	**التاريخ الكبير**، للبخاري محمد بن إسماعيل، نشرة دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٥١	**تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، لأحمد بن علي بن ثابت، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٥٢	**تاريخ جرجان**، للجرجاني حمزة بن يوسف السهمي القرشي، نشرة دار عالم الكتب، بإشراف الدكتور/ محمد عبد المعيد خان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.
٥٣	**تاريخ دمشق**، لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، نشرة دار الفكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
٥٤	**التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، للإسفراييني أبو المظفر طاهر

م	المصدر أو المرجع
	بن محمد، نشرة عالم الكتب، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.
٥٥	**التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، للمرداوي علي بن سليمان الحنبلي، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: د/عبد الرحمن الجبرين، د/عوض القرني، د/أحمد السراح، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.
٥٦	**التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**، لابن تيمية، نشرة مكتبة العبيكان، تحقيق: د/محمد بن عودة السعوي، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٤هـ.
٥٧	**التعريفات**، للجرجاني علي بن محمد بن علي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.
٥٨	**تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، نشرة دار طيبة، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ.
٥٩	**تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، للحميدي محمد بن فتوح بن عبد الله، نشرة مكتبة السنة، تحقيق: الدكتورة/ زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.
٦٠	**التقرير والتحبير**، لابن أمير الحاج محمد بن محمد، ويقال له: ابن الموقت الحنفي، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله محمود محمد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
٦١	**التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب الكلوذاني محفوظ بن أحمد بن الحسن، نشرة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، تحقيق: الدكتور/ مفيد محمد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٦هـ.
٦٢	**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبد البر، نشرة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، نشر سنة: ١٣٨٧هـ.

م	المصدر أو المرجع
٦٣	**التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، للملطي محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العسقلاني، نشرة المكتبة الأزهرية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، نشر عام ١٣٨٨هـ.
٦٤	**تهذيب التهذيب**، لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نشرة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.
٦٥	**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمزي يوسف بن عبد الرحمن، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.
٦٦	**تهذيب اللغة**، للأزهري محمد بن أحمد الهروي، نشرة الدار المصرية للتأليف والترجمة، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، الطبعة الأولى.
٦٧	**التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، لابن خزيمة محمد بن إسحاق النيسابوري، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: الدكتور/عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة السابعة، ١٤٢٩هـ.
٦٨	**التوحيد**، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة دار المعرفة، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني.
٦٩	**التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح**، للشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني، نقلاً عن كتاب: "نظم المتناثر من الحديث المتواتر"، للكتاني محمد بن جعفر الإدريسي، نشرة دار الكتب السلفية، الطبعة الثانية المصححة.
٧٠	**التوقيف على مهمات التعاريف**، للمناوي عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، نشرة دار عالم الكتب، تحقيق: الدكتور/عبد الحميد حمدان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٧١	**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لابن جرير محمد بن جرير بن يزيد الطبري، نشرة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
٧٢	**الجامع الكبير –المشهور بجامع أو سنن الترمذي–**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: د/بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.
٧٣	**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ن وسننه وأيامه، المشهور**

م	المصدر أو المرجع
	ب"**صحيح البخاري**"، لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، نشرة دار طوق النجاة، تحقيق: محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٤	**جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري المالكي، نشرة دار ابن الجوزي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٧٥	**الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، للقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: الدكتور/عبد الله التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٧٦	**الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، جمعه: محمد عزير شمس وعلي العمران، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٧هـ.
٧٧	**الجدل على طريقة الفقهاء**، لابن عقيل علي بن عقيل بن محمد الحنبلي، نشرة مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٧٨	**الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد التميمي، نشرة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، طبعتها دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م
٧٩	**جمهرة اللغة**، لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي، نشرة دار العلم للملايين – بيروت، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
٨٠	**جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: لجنة من العلماء، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٣هـ.
٨١	**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لابن تيمية، نشرة دار العاصمة، تحقيق: د/علي بن حسن – د/عبد العزيز العسكر – د/حمدان الحمدان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.
٨٢	**الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، نشرة دار

م	المصدر أو المرجع
	هجر، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ.
٨٣	**الجوهرة في نسب النبي –صلى الله عليه وسلم– وأصحابه العشرة**، للبُرِّي محمد بن أبي بكر التِّلمساني(توفي بعد بعد ٦٤٥هـ)، نشرة دار الرفاعي، تحقيق: الدكتور/ محمد التونجي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.
٨٤	**حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب، نشرة دار عالم الفوائد، تحقيق: زائد النشيري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
٨٥	**الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، نشرة دار الراية، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.
٨٦	**الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، (المتوفى: ٩٢٦هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٨٧	**الحدود في الأصول**، لابن فورك محمد بن الحسن الأصبهاني، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: محمد السليماني، الطبعة الأولى.
٨٨	**الحكايات في مخالفات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية**، لشيخهم المفيد محمد بن محمد النعمان، نشرة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، تحقيق السيد محمد رضا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.
٨٩	**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني في ، نشرة دار الفكر -بيروت، سنة١٤١٦هـ.
٩٠	**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار، نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: محمد بهجة البيطار.
٩١	**الخلاف**، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: جماعة من المحققين، سنة ١٤٠٧هـ.
٩٢	**خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، للبخاري محمد بن إسماعيل بن

م	المصدر أو المرجع
	إبراهيم بن المغيرة، نشرة دار السنة، تحقيق: فهد الفهيد، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٥هـ.
٩٣	**درء تعارض العقل والنقل**، لابن تيمية، نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، سنة ١٤١١ هـ.
٩٤	**دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)**، للدكتور/أحمد جلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.
٩٥	**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، نشرة دار الجيل - بيروت، تحقيق الدكتور/ سالم الكرنكوي الألماني، سنة ١٤١٤هـ.
٩٦	**دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية**، جمع وتحقيق: الدكتور/ محمد السيد الجليند، نشرة مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.
٩٧	**ذم التأويل**، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة دار الفتح – الشارقة، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ.
٩٨	**ذيل طبقات الحنابلة**، للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، نشرة مكتبة العبيكان، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.
٩٩	**الرد على الجهمية**، للدارمي عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني، نشرة الدار السلفية، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
١٠٠	**الرد على الرافضة –أو القضاب المشتهر على رقاب ابن المطهر–**، للفيروزآبادى محمد بن يعقوب، نشرة مكتبة الإمام البخاري، تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن صالح المحمود الشافعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
١٠١	**الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار القبس، تحقيق: الدكتور/ دغش العجمي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.
١٠٢	**الرد على المخالف**، للعلامة بكر أبو زيد، الطبعة الأولى، دار العاصمة، ١٤١٤هـ.
١٠٣	**رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**، للسجزي عبيد

م	المصدر أو المرجع
	الله بن سعيد، نشرة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
١٠٤	**رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها**، للبيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد، نشرة: دار النهضة العربية، ضمن كتاب تصنيف العلوم بين نصير الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي، تحقيق: الدكتور/عباس محمد حسن سليمان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.
١٠٥	**رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها**، للدكتور/ أحمد بن ناصر آل حمد، نشرة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.
١٠٦	**السنة**، لعبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ، نشرة دار ابن القيم، تحقيق: الدكتور: محمد بن سعيد القحطاني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ.
١٠٧	**السنة**، للخلال أحمد بن محمد بن هارون الحنبلي، نشرة دار الراية – الرياض، تحقيق: د/ عطية الزهراني، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
١٠٨	**سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى،تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر(جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض، المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، سنة: (١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م).
١٠٩	**السنن الكبرى**، للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي في (السنن الكبرى)، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحيقق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ.
١١٠	**السنن**، ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمَّد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.
١١١	**سير أعلام النبلاء**، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، نشرة مؤسسة الرسالة، لمجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ.
١١٢	**السيرة النبوية**، لابن هشام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري، نشرة دار إحياء التراث – بيروت، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي.

م	المصدر أو المرجع
١١٣	**الشافي في الإمامة**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، نشرة مؤسسة الصادق، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، الطبعة الثانية.
١١٤	**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة دار ابن كثير، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
١١٥	**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، نشرة دار طيبة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الرابعة، سنة١٤١٦هـ.
١١٦	**شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي، نشرة مكتبة وهبة، تحقيق: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ.
١١٧	**شرح السنة**، للبغوي الحسين بن مسعود بن محمد الشافعي، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.
١١٨	**شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ، الأذرعي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، والدكتور عبد الله بن المحسن التركي، الطبعة الثانية– الإصدار الثاني، سنة ١٤٢٤هـ.
١١٩	**شرح المواقف**، للجرجاني علي بن محمد، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق محمود الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
١٢٠	**شرح عيون الحكمة**، للرازي محمد بن عمر بن الحسن، نشرة مؤسسة الصادق، تحقيق: أ.د/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٣هـ.
١٢١	**شرح مختصر الروضة**، للطوفي، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
١٢٢	**الشريعة**، للآجري محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، نشرة دار الوطن، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عمر الدميجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
١٢٣	**الشفا بتعريف حقوق المصطفى** (مذيلًا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء للشمني)، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، نشرة دار الفكر، عام: ١٤٠٩ هـ.

م	المصدر أو المرجع
١٢٤	**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للجوهري إسماعيل بن حماد، نشرة دار العلم للملايين، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩ هـ.
١٢٥	**الصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الإثني عشري "أصوله وأبعاده"**، الدكتور/ أحمد قوشتي، نشرة تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، سنة ١٤٣٦هـ،
١٢٦	**صريح السنة**، لابن جرير الطبري، نشرة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٦ هـ.
١٢٧	**الصفدية**، لابن تيمية، نشرة دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ.
١٢٨	**الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الله القاضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
١٢٩	**الضعفاء والمتروكون**، للنسائي أحمد بن شعيب بن علي، نشرة مؤسسة الكتب الثقافية، تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
١٣٠	**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن بن محمد، نشرة دار الجيل.
١٣١	**ضوابط توثيق الآراء العقدية ونسبتها لأصحابها "منهج وتطبيقه"**، بحث لشيخنا الأستاذ الدكتور/ أحمد قوشتي، نشر في مجلة التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة، العدد الخامس، سنة ١٤٣٣هـ.
١٣٢	**طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، نشرة الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، سنة ١٤١٩هـ .
١٣٣	**طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد، نشرة دار عالم الكتب، تحقيق: د/ الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
١٣٤	**طبقات الفقهاء الشافعية**، لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، نشرة دار البشائر الإسلامية، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

م	المصدر أو المرجع
١٣٥	**طبقات الفقهاء الشافعيين،** لابن كثير: إسماعيل بن عمر القرشي، نشرة مكتبة الثقافة الدينية، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم محمد عزب، نشر سنة ١٤١٣هـ.
١٣٦	**الطبقات الكبرى** – القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع، نشرة مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: الدكتور/ زياد محمد منصور، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.
١٣٧	**الطبقات الكبرى،** لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، نشرة دار صادر – بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٦٨م.
١٣٨	**العدة في أصول الفقه،** لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد، تحقيق: الدكتور/ أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠ هـ.
١٣٩	**عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب،** لشيخنا الشيخ الدكتور/أحمد آل عبد اللطيف، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى لم تطبع.
١٤٠	**عصمة الأنبياء، تحقيق الخلاف فيها ورد الشبهات حولها،** لمحمد بن عبد الستار الفيديميني المصري، منشور على الشبكة العنكبوتية.
١٤١	**عصمة الأنبياء،** للرازي محمد بن الحسن، نشرة مكتبة الثقافة، تحقيق محمد حجازي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
١٤٢	**عقائد الإمامية،** للشيخ محمد رضا المظفر، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٠هـ.
١٤٣	**العقائد،** للمجلسي محمد باقر، نشرة مؤسسة الهدى، تحقيق: حسين دركاهي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.
١٤٤	**العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية،** للحافظ أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: علي العمران، نشرة دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ .
١٤٥	**عقيدة السلف وأصحاب الحديث،** للإمام الصابوني إسماعيل بن عبد الرحمن، نشرة دار العاصمة، تحقيق: الدكتور/ناصر الجديع، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.

م	المصدر أو المرجع
١٤٦	**عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر**، للشيخ/ عبد المحسن العباد، ضمن كتب ورسائل عبد المحسن بن حمد العباد البدر، نشرة دار التوحيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.
١٤٧	**العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار الخاني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢ هـ.
١٤٨	**علم الجذل في علم الجدل**، للطوفي سليمان بن عبد القوي الحنبلي، نشرة دار فرانز شتاينز بفيسبادن، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، تاريخ النشر: ١٤٠٨ هـ.
١٤٩	**العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، نشرة مكتبة الهلال، تحقيق: الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى.
١٥٠	**فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر، نشرة المكتبة السلفية، سنة ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
١٥١	**فرق الشيعة**، للنوبختي الحسن بن موسى البغدادي، نشرة منشورات الرضا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٣هـ.
١٥٢	**الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لابن حزم علي بن أحمد الظاهري، نشرة دار الجيل، تحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ.
١٥٣	**الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، نشرة دار ابن الجوزي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
١٥٤	**فهرست أسماء مصنفي الشيعة المشتهر ب"رجال النجاشي"**، لأحمد بن علي النجاشي، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: موسى الشبيري، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦هـ.
١٥٥	**الفهرست**، للطوسي محمد بن الحسن، نشرة مؤسسة مؤسسة نشر الفقاهة، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.
١٥٦	**الفوائد المدنية**، لمحمد أمين الإسترآبادي (وبذيله الشواهد المكية، لنور الدين العاملي)،

م	المصدر أو المرجع
	نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: رحمة الله الأراكي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٦هـ.
١٥٧	**فوات الوفيات**، لابن شاكر محمد بن شاكر بن أحمد، نشرة دار صادر – بيروت، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٤م.
١٥٨	**قضية التأويل بين الشيعة وأهل السنة عرض وتقويم**، نشرة دار المنار، تأليف الدكتور/عبد المنعم فؤاد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.
١٥٩	**قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات**، تأليف: تميم القاضي، نشرة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.
١٦٠	**الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل**، للرازي محمد بن عمر بن الحسن، نشرة دار الجيل، تحقيق الدكتور/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.
١٦١	**الكافي**، للكليني محمد بن يعقوب الرازي، نشرة دار الحديث، تحقيق: قسم إحياء التراث بمركز بحوث دار الحديث، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٩هـ.
١٦٢	**الكافية في الجدل**، للجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، نشرة مطبعة عيسى البابي الحلبي، تحقيق الدكتورة/ فوقية حسين محمود، سنة النشر: ١٣٩٩هـ.
١٦٣	**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، نشرة دار إحياء التراث العربي.
١٦٤	**كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء**، للشيخ جعفر كاشف الغطاء، نشرة مؤسسة بوستان، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية.
١٦٥	**كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، للحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، نشرة مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق الأستاذ/ آية الله الشيخ حسن زاده الآملي، الطبعة الرابعة عشرة، سنة ١٤٣٣هـ.
١٦٦	**كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، نشرة دار الوطن، تحقيق: علي حسين البواب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.
١٦٧	**كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، نشرة دار

م	المصدر أو المرجع
	الوطن، تحقيق: علي حسين البواب، الطبعة الأولى.
١٦٨	**الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، للكفوي أيوب بن موسى الحسيني، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ.
١٦٩	**كمال الدين وتمام النعمة**، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.
١٧٠	**لسان العرب**، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي، نشرة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.
١٧١	**لسان الميزان**، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، نشرة مكتب المطبوعات الإسلامية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.
١٧٢	**لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد**، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمد الحنبلي، نشرة المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٥هـ.
١٧٣	**لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضيئة لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، للسفاريني محمد بن أحمد بن سالم، نشرة دار التوحيد، تحقيق: خالد القحطاني وإسماعيل العدوي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ.
١٧٤	**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبان محمد بن حبان بن أحمد البُستي، نشرة دار المعرفة، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، سنة الطبع ١٤١٢هـ.
١٧٥	**مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، نشرة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤٢٥هـ.
١٧٦	**مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم**، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي، نشرة دار العاصمة، تحقيق: عبد الله اللحيدان، وسعد آل حميد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.
١٧٧	**المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لابن بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى، نشرة مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، سنة

م	المصدر أو المرجع
	١٤٠١هـ.
١٧٨	**مراتب النحويين**، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي، نشرة مكتبة نهضة مصر، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.
١٧٩	**مروج الذهب ومعادن الجوهر**، للمسعودي علي بن الحسين، نشرة المكتبة العصرية، تحقيق: كمال حسن مرعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.
١٨٠	**مرويات إحراق أبي بكر للفجاءة السلمي**، جمع ودراسة ونقد، لإسماعيل سعيد رضوان، بحث علمي نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، سلسلة الدراسات الشرعية (١٣/٢١١-٢٥٩)، العدد الثاني، نشر سنة ٢٠٠٥م.
١٨١	**مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية ابنه عبد الله، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.
١٨٢	**مسائل الإمام أحمد بن حنبل**، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، نشرة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٤-١٤٠٠هـ.
١٨٣	**المستدرك على الصحيحين**، للحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الضبي، نشرة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ.
١٨٤	**مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشرة دار الحديث– القاهرة، تحيقق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ.
١٨٥	**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للفيومي أحمد بن محمد بن علي، نشرة دار المعارف، تحقيق: الدكتور/ عبد العظيم الشناوي، الطبعة الثانية.
١٨٦	**المصنف**، لعبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، نشرة المكتب الإسلامي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.
١٨٧	**المعتمد في أصول الدين**، للقاضي أبي يعلى الحنبلي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، نشرة دار المشرق، تحقيق الدكتور/ وديع زيدان حداد.
١٨٨	**معجم الأدباء**، للحموي ياقوت بن عبد الله الرومي، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق:

م	المصدر أو المرجع
	إحسان عباس، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ.
١٨٩	**المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، نشرة دار الحديث، نشرة عام ١٤٢٢هـ.
١٩٠	**معجم المؤلفين**، لكحالة عمر بن رضا بن محمد، نشرة مؤسسة الرسالة.
١٩١	**معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة مكتبة الآداب، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.
١٩٢	**معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، نشرة دار الفكر، المحقق: عبد السلام محمد هارون، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
١٩٣	**معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للذهبي، نشرة استانبول، تحقيق: الدكتور طيار آلتي قولاج، سنة١٤١٦هـ.
١٩٤	**المعونة في الجدل**، للشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف، نشرة جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، تحقيق: الدكتور/ علي عبد العزيز العميريني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.
١٩٥	**المغني**، لابن قدامة عبد الله بن أحمد الحنبلي، نشرة دار عالم الفوائد، تحقيق: الدكتور/عبد الله التركي، والدكتور/عبد الفتاح الحلو، سنة ١٤٣٢هـ.
١٩٦	**المغيث بشرح الفية الحديث**، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن بن محمد، نشرة مكتبة المنهاج، تحقيق: الدكتور/عبد الكريم الخضير والدكتور/ محمد الفهيد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.
١٩٧	**مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لطاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى بن خليل، نشرة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
١٩٨	**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق، نشرة دار فرانز شتايز، تحقيق: هلموت ريتر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٠هـ.
١٩٩	**المقالات والفرق**، للقمي سعد بن عبد الله الأشعري، نشرة مؤسسة مطبوعاتي عطائي، تحقيق: الدكتور/ محمد جواد مشكور، الطبعة الأولى، سنة ١٣٣١هـ.

م	المصدر أو المرجع
٢٠٠	**مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، المقدمة لابن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي، ومؤلف "محاسن الاصطلاح" سراج الدين البلقيني عمر بن رسلان بن نصير الشافعيّ، نشرة دار المعارف، تحقيق: الدكتورة/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).
٢٠١	**مقدمة ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، نشرة دار الفكر، تحقيق: خليل شحادة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.
٢٠٢	**المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لابن مفلح إبراهيم بن محمد بن عبد الله، نشرة مكتبة الرشد، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.
٢٠٣	**الملخص في الجدل في أصول الفقه**، للشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف، تحقيق: محمد يوسف آخندجان نيازي، رسالة ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى على الآلة الكاتبة، نوقشت عام ١٤٠٧هـ.
٢٠٤	**الملل والنحل**، للشهرستاني محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، نشرة دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فهمي محمد، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ.
٢٠٥	**الملل والنحل**، للشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نشرة دار المعرفة، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الخامسة، عام ١٤١٦هـ.
٢٠٦	**مناقب الشافعي**، للبيهقي، نشرة مكتبة دار التراث، تحقيق: أحمد صقر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ.
٢٠٧	**مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–**، لابن المغازلي علي بن محمد بن محمد الواسطي المالكي، نشرة دار الآثار، تحقيق: تركي الوادعي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.
٢٠٨	**مناهج الجدل في القرآن الكريم**، تأليف: الدكتور/زاهر بن عواض الألمعي، نشرة دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٣٣هـ.
٢٠٩	**المنتخل في الجدل**، لأبي حامد الغزالي محمد بن محمد الطوسي، نشرة دار الوراق ودار النيربين، تحقيق: الأستاذ الدكتور/علي بن عبد العزيز العميريني، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

المصدر أو المرجع	م
منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.	٢١٠
منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، للحلي الحسن بن يوسف بن المطهر، نشرة مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، تحقيق الأستاذ/ عبد الرحيم مبارك، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ.	٢١١
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي محيي الدين يحيى بن شرف، نشرة المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٩هـ.	٢١٢
المنهاج في ترتيب الحجاج، للباجي سليمان بن خلف، نشرة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور/ عبد المجيد التركي، الطبعة الرابعة، سنة ٢٠١١م.	٢١٣
ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، نشرة دار المعرفة، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى.	٢١٤
نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، نشرة مكتبة المنار، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ	٢١٥
نسب قريش، مصعب بن عبد الله بن مصعب، نشرة دار المعارف، تحقيق: ليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة.	٢١٦
نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، نشرة المكتبة العلمية، تحقيق: فيليب حتي.	٢١٧
نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله –عز وجل– من التوحيد، للدارمي، نشرة دار الميمان، تحقيق: منصور السماري، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٤هـ.	٢١٨
النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير المبارك بن محمد بن الجزري، نشرة المكتبة الإسلامية، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، سنة	٢١٩

م	المصدر أو المرجع
	١٣٨٣هـ.
٢٢٠	**نهج الحق وكشف الصدق**، للحلي الحسن بن يوسف، نشرة دار الهجرة، تحقيق: عين الله الحسني الأرموي، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٤هـ.
٢٢١	**الهداية في الأصول والفروع**، للصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، نشرة مؤسسة الإمام الهادي، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٢هـ.
٢٢٢	**الوابل الصيب من الكلم الطيب**، لابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب، نشرة دار الحديث – القاهرة، تحقيق: سيد إبراهيم، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٩٩م.
٢٢٣	**الوافي بالوفيات**، للصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، نشرة دار إحياء التراث – بيروت، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ.

ثامنًا: فهرس الموضوعات: